



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 25 • ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس 00963 11 3120598 • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



رويترز

مظاهرات الأول من أيار في القلبيين

الافتتاحية

«العسكرة»

إلى المرتبة الثانية..!

يشغل بال السوريين اليوم، ويثير قلقهم، تصاعد حدة المواجهات الميدانية في مناطق متعددة من سورية، والتي يدفعون ثمنها من دماءهم. بالتزامن مع ذلك، تسعى بعض القوى، من هنا وهناك، إلى إعادة بث الروح في أوهام الانتصار، سواء «إسقاطاً» أو «حسمًا».

إن الحقيقة التي تحاول الأطراف المتشددة المختلفة تحييدها عن الواجهة لمصلحة «حقائق الميدان»، هي ذاتها الحقيقة التي باتت اليوم تحكم الميادين المختلفة! حقيقة التقدم المتسارع، بل وحتى المتدرج، لمسار الحل السياسي على أساس بيان جنيف 30 حزيران 2012 وعبر مؤتمر «جنيف-3». وإلى جانب تقدم مسار الحل السياسي الذي يكفي وحده للتثبت من حقيقة تراجع وزن «المواجهة بالسلاح»، فإن هناك معطيات أخرى ذات دلالات هامة بالاتجاه نفسه، بينها:

- موافقة تركيا، عبر «الائتلاف السوري» على الذهاب إلى جنيف، رغم أن «زعيمه» نفذ مؤخرًا مهمة إيصال «الطلبية» التركية بإقامة «مناطق أمنة» إلى واشنطن، وهو أمر يتناقض جوهريًا مع الحل السياسي ما يعني أن الموافقة إياها هي موافقة اضطرارية، وأن تركيا نفسها لا تستطيع تحمل مسؤولية رفض الحل السياسي.

- وإن مجرد محاولة السعودية إجراء لقاء للمعارضة على أراضيها، وبرعايتها، «بغرض التحضير لجنيف»، وهي التي طالما اشتغلت ضد الحل السياسي بوسائلها السياسية والعسكرية والإرهابية، إنما يمثل محاولة بائسة للبحث عن دور أو تأثير ما، نتيجة تقدم الحل السياسي الذي يتقدمه يواصل دفع العمل العسكري إلى المرتبة الثانية. ورغم «التنازل» الذي قدمته السعودية بمحاولتها الانخراط في العمل السياسي للتحضير لمؤتمر جنيف، إلا أنها لم تتمكن من فعل ذلك، أو بالأحرى لم يسمح لها بفعله، فقررت تأجيل الاجتماع الذي كان مزمعاً عقده على أراضيها بحضور بضعة معارضين، إلى أجل غير مسمى، بحجة «التمهل للقيام بتحضيرات أفضل»...! والحقيقة غير المعلنة هي أن وزن السعودية الإقليمي لم يعد يسمح لها بأية «عراضة» من هذا النوع أو من غيره، فالمسار الدولي الوحيد هو مسار جنيف الذي يدفع باتجاهه الروس والذي ينبغي عليه حل المهام الثلاث على أجندة الأزمة السورية: (وقف التدخل الخارجي، ووقف العنف، وإطلاق العملية السياسية)، وستكون السعودية وغيرها من الدول المتدخلة في سورية موضوعاً لتطبيق القرارات عليها، ولن تكون مطلقاً في موقع صياغة القرارات، كما يتمنى أو يتخيل البعض.

إن المسألة الأساسية اليوم باتت الذهاب نحو الحل السياسي - الذي يمثل الطريق الوحيد لإيقاف الكارثة الإنسانية ولمحاربة الإرهاب - وعلى وقعها يتراجع منطق العسكرة، الأحادي المحض، إلى المرتبة الثانية، ما يعكس هزيمة سياسية لأصحابه الذين كلفوا البلاد الكارثة الإنسانية التي تعيشها اليوم.

فوق ذلك كله، فإن ما ينبغي أن يفهمه الساعون إلى «تحسين» أوضاعهم التفاوضية عبر العسكرة، أن «التحسين» إياه، إذ يجري بإقامة المزيد من الدم السوري، فإنه سيتحول مع سير الحل السياسي وبدء العملية السياسية من ورقة بيد صاحبه، إلى بيئة عليه، فالذين دفعوا الأمور باتجاه العسكرة بحثاً عن تغيير شكلي أو رفضاً لأي تغيير، يتقاطعون فيما بينهم في رفض حدوث التغيير الوطني الديمقراطي الجزري الشامل والعميق اقتصادياً - اجتماعياً وسياسياً، وإن أية «تحسينات» يسعون إليها ستضاف إلى سجل إعاقتهم لهذا التغيير المستحق لصالح الشعب السوري منذ سنين عديدة.

شؤون اقتصادية



بقايا الاستثمار في
التعليم والتربية..

15

شؤون اقتصادية



لعبة الدولار.. مغارة
«علي بابا» الجديدة!

12

شؤون محلية



البندورة تتفجج..
والمواطن ينظر فقط!

09

شؤون عربية ودولية



«شبح ماركس»
يجول في الأفق..!

06

النقابات تجيب على «مالعمل».. فما العمل؟! «2/1»



بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ليتحّد العمال ضد الجوع والفقر

يرتفع مستوى الحراك العمالي في عيد العمال العالمي ليشمل أركان الأرض من خلال أشكال متعددة من التعبير «مظاهرات-اضرابات-اعتصامات..الخ» يقوم بها العمال، وذلك استناداً لمستوى الحريات السياسية والديمقراطية ودرجة التنظيم وقوة الحركة النقابية، في انتزاع حق الطبقة العاملة في التعبير بالطرق والأشكال التي يعبر فيها العمال عن مصالحهم وحقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في توزيع عادل للثروة، والتي ينهبها لصوص القيمة الزائدة مدعومين بقوانين تثبت لصوصيتهم وتجعل حياة العمال في أسوأ حالاتها وغرباء عن إنتاجهم المجبول بعرقهم ودمائهم.

العمال في سورية تاريخياً ليسوا مستثنين من النهب لقوة عملهم، وخاضوا معاركهم من أجل تحسين شروط عملهم، ومن أجل تحسين مستوى معيشتهم، ومن أجل حقهم بالتعبير عن مصالحهم، عندما كانوا بعيدين عن الهيمنة والمصادرة لهذا الحق ولكن الواقع حال دون الاستمرار بما كانوا عليه لعوامل كثيرة، في مقدمتها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية التي حدثت من قدرة الطبقة العاملة السورية في الدفاع عن قضاياها المختلفة، وبهذا يكون العمال في مقدمة الطبقات التي تضررت على مدار العقود الفائتة، من جراء السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة خلال الأزمة الوطنية العميقة حيث مكنت قوى النهب والاستغلال من التحكم والسيطرة المطلقة على أرزاق البلاد والعباد بينما العمال لم يتمكنوا من المواجهة مع هذه السياسات، وتركوا لغدرهم يصارعون من أجل قوت يومهم حتى نخر الفقر والجوع عظامهم.

إن وسطي أجر العامل السوري المعيل لخمسة أشخاص يقدر بعشرين ألف وهو يعادل 67 دولاراً شهرياً بأسعار الصرف الحكومية تقريباً، وهو أقل من حد الفقر الأدنى المقرر من الأمم المتحدة بدولار واحد للفرد أي \$150 للأسرة شهرياً أي ما يعادل 45 ألف، فهل يكفي هذا المبلغ ليغطي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة في الوقت الذي يقدر الاقتصاديون الحاجة لـ 80 ألف ليرة سورية، هذا الفارق ما السبيل لتأمينه وتحقيقه؟ سؤال لابد من الإجابة عنه والحكومة تقوم بتبديد أموال الشعب السوري بطرق وأشكال مختلفة وتقول: ليس هناك من موارد!

الحركة النقابية حددت نقاط خلافها مع الحكومة، وهذا أمر مستجد من المفترض السير فيه حتى تحقيق المراد منه، وهو الدفاع عن مصلحة العمال وحقوقهم ونقاط الخلاف جوهرية تستحق النضال من أجلها وهي:

- ملفات الفساد وضعف الإجراءات الحكومية المتخذة.

- عجز الأجهزة الحكومية المختصة عن ضبط الأسواق.

- استمرار الحكومة وإصرارها على اتباع سياسة غير ناجعة تجاه سعر الصرف وتراجع القدرة الشرائية لليرة.

- الوصول لمرحلة من تحرير الأسعار ألغيت فيها الخطوط الحمراء كلها التي كانت توضع على بعض السلع الأساسية.

في الختام نقول نحن العمال سننوح ضد جوعنا وفقرنا وسننوح للدفاع عن معاملنا وسننوح للدفاع عن وطننا.

أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال رؤيته الاقتصادية- الاجتماعية التي شملت تقييمه للوضع الاقتصادي الحالي في سورية، وبدائله على المستوى الآني والاستراتيجي.

■ محرر الشؤون العمالية

وستناقش قاسيون أهم ما جاء فيها على جزأين، منطلقاً من تأكيدها على ضرورة استعادة النقابات لدورها الوظيفي كمُدافع عن مصالح العمال كونهم المنتجين الحقيقيين للثروة، وهم غالبية الشعب، ومصالحهم من مصلحة الوطن، والتي قد تكون هذه الرؤية نقطة انطلاق هامة فيها. يمكن القول أن الرؤية قد نجحت في رصد معظم نتائج الأزمة الممتدة لـ 5 سنوات على الاقتصاد السوري، أو على الأقل رصد ماهو ظاهر للعيان، وهذا تقدم هام يحسب للاتحاد في ظل تلك معظم الجهات الرسمية والحكومية وغيرها من محاولات كهذه. لكن ما لم يراه الاتحاد قد يكون حجر الزاوية الغائب عن الرؤية، والتي جعلها تقع في مطبات إشكالية أحياناً، فما هو ذلك؟

لم تلحظ الرؤية بشكل مباشر قضيتين رئيسيتين هما:

- التفاوت الشديد في توزيع الثروة.
- تغول شريحة الرأسمالية الطفيلية في الاقتصاد الوطني.

إن هاتين القضيتين، اللتين تحاشت الرؤية إبرازهما، هما سببان رئيسيان للأزمة السورية، كما أنهما تعمقتا أثناء الأزمة بشكل مهول، ويشكلان تهديداً وجودياً لمصالح ومكتسبات الطبقة العاملة والدولة السورية في أن معاً.

ينبغي التأكيد على أن أهم القضايا التي لمستها الرؤية تمت صياغتها بطريقة معكوسة.

سياسات وليست مجرد إجراءات! من هنا مثلاً وقعت الرؤية في إشكال رئيسي عندما وصفت الإجراءات الحكومية بأنها: «لا ترقى إلى مستوى استراتيجية حكومية واضحة المعالم تتولى إدارة الأزمة بشكل مسؤول... بدليل القرارات المتناقضة التي صدرت خلال فترات متباعدة من عمر الأزمة». ليست هذه التناقضات في سلوك الحكومة إلا شكل التحولات الاستراتيجية الكبرى في طبيعة القوى المختلفة المتحكمة بالاقتصاد

السوري، أما مضمونها، أي تعزيز هيمنة رأس المال الطفيلي وتراجع وزن الطبقة العاملة بفعل التفاوت الكبير في توزيع الثروة، فهو قائم على أرض الواقع وباتت السياسات الحكومية انعكاساً له، سواء تأخر القرار الحكومي المتوافق مع مصلحة قوى رأس المال، أم جاء سريعاً، أم التفت عليه بتطبيق قانون أو توقفه واستبداله بأخر أسوأ منه. والأدلة على ذلك كثيرة، فقانون الحكومات الذي فرض تعليق استيراد المنتجات التي تزيد رسومها عن 5% في بداية الأزمة، لم يصمد إلا بضعة أيام، ليتم بعدها التراجع عنه بضغط من التجار، الذين زاد وزنهم في العقد الفائت بفعل سياسات الليرة، لا بل إن كل ما سن لاحقاً في التجارة الخارجية عزز من مصالحهم أكثر فأكثر، ولو أن التراجع عن القانون لم يتم حينها لكن بقي شكاً والتفت عليه من أفتنة الفساد.

كما أن تحرير أسعار الوقود والسماح للقطاع الخاص باستيرادها بالكامل يأتي ضمن خطة مبرجة في السياسات الحكومية منذ عام 2008 بالحد الأدنى، وإن منع اندلاع الأزمة الفريق الاقتصادي الليبرالي في حكومات ما قبل الأزمة من تطبيقه في بدايتها، إلا أن الحكوميين الحاليين وجدوا في نتائج الأزمة المتصاعدة الذريعة الأنسب لتطبيق هذه السياسة دون أي وازع، وهو ما مثل ضرورة لتدوير الرساميل المكسدة في الأزمة، واستثمارها في قطاعات رابحة، أي أن ما حصل فعلاً هو سياسات ممنهجة تتأخر أو تتعطل بفعل التناقضات الطبيعية للنظام الاقتصادي ولا مجال هنا للمواربة.

تصحيح رؤية...

وإذا ما أعدنا قراءة المشهد الاقتصادي وفق بنود رؤية الاتحاد، أخذين بعين الاعتبار موضوعتي توسع هيمنة الشريحة الرأسمالية الطفيلية وإزدياد التفاوت الاجتماعي، كنقطة انطلاق، ستوضع الأمور في سياقها الطبيعي، لنرى المشهد في استمراره منذ ما قبل الأزمة وصولاً لها، ليغدو «الاستهداف الممنهج للمنشآت الاقتصادية والخدمية الوطنية وتأثير العقوبات الاقتصادية الغربية الظالمة» الذي كان مدخل الرؤية، هو الاستمرار الطبيعي للسياسات الليبرالية لمرحلة ما قبل الأزمة وإن بشكله الأعنف والدموي والأشد رجعية.

العكس صحيح

وللتاريخ ينبغي التأكيد على أن أهم القضايا التي لمستها الرؤية تمت صياغتها بطريقة معكوسة، عن غير قصد ربما، تحت بند «المطلوب أنياً» فجاءت أهم المطالبات آخرها وهو: - تحديد الجذور الاجتماعية الاقتصادية للأزمة... ثم بند - الوقوف على التحولات الاجتماعية التي أصابت المجتمع السوري منذ بداية عام 2011... «التي قد يفهم منها بحث الانزياحات والتحولات الطبقة لكل الشرائح الاجتماعية وفق فهمنا».

- بيان واقع المؤشرات التنموية وما لحق بها من متغيرات جراء الأزمة... - توثيق حجم الخسائر... التي تكبدها المجتمع السوري بفئاته كلها «ربما ينبغي توثيق المكاسب والأرباح التي حققتها شرائح طبقية محددة أيضاً»... لن تكفي قاسيون بهذا الحد، ففي العدد القادم ستستكمل نقاش المهمات الاستراتيجية التي صاغتها الرؤية، فتوقفت في هذا العدد عند خطورة غياب هاتين الموضوعتين عنها، والتي أفقدها قدرتها على صياغة المهمات النضالية الضرورية، وتحديدتها بشكل دقيق وملموس، في الوقت الراهن، وليس لإدارة الأزمة فحسب بل للخروج منها ومنع تكرارها نهائياً.

العمال الزراعيين في الحسكة..

ظروف غير إنسانية تحت الشمس الحارقة

رد وتعقيب:

عمال القطاع الخاص

وتعديل قانون العمل

رقم 17/ لعام 2010

وردنا من وزارة العمل «المكتب الصحفي» الرد التالي على مادة منشورة في العدد 699 عن قانون العمل رقم 17/ جاء فيه:

إن عمال خدمة المنازل تم تشميلهم بتأمين إصابات العمل بالقرار الوزاري رقم 1461/ لعام 2006.

كما صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 758/ تاريخ 2015/3/24 والمعطوف على الفقرة الثالثة من المادة الثانية من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لعام 1959 وتعديلاته سيما التعديل الوارد بالقانون 28/ لعام 2014 المتضمنة: «يحق لكل عامل الاشتراك عن نفسه في صندوق الشيخوخة والعجز والوفاة لدى المؤسسة، شريطة أن يقوم بتسديد حصته وحصة صاحب العمل، وفق نظام خاص يصدر بقرار من رئاسة مجلس الوزراء، بناء على اقتراح السيد الوزير» حيث تم تشميلهم بالمادة الأولى من القرار 758/ لعام 2015 المشار إليه أعلاه الفقرة «3» خدمة المنازل السوريون ومن في حكمهم فقط.

تعقيب من المحرر

في البداية نشكر اهتمام المكتب الصحفي التابع لوزارة العمل وإرساله رداً على المقال المنشور في جريدة «قاسيون» بعنوان عمال القطاع الخاص وتعديل قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 وهذا العمل يعمق الصلات الصحية بين جهاز الدولة والإعلام المفترض أن تكون بشكل أساسي للدفاع عن مصلحة وحقوق المواطنين ومن هنا نبدأ تعقيبنا.

انطلق المقال المذكور من نقطة أساسية وهي عدم تشميل خدم المنازل وعمال البناء في القطاع الخاص، والعمال الزراعيون بقانون العمل، الذي من المفترض أن يكون شاملاً لكل العمال في القطاع الخاص، من أجل حماية حقوقهم والدفاع عنها، التي قد ينتهكها أرباب العمل، وهم يفعلون ذلك مستندين بشكل أساسي لمواد القانون الذي نناضل من أجل الخلاص من تلك المواد التي سمحت بتشريد عشرات الألوف من عمال القطاع الخاص، تحت حجة الأزمة وغيرها من الحجج التي ما أنزل الله بها من سلطان. انطلاقاً من التعديل الجديد لقانون التأمينات الاجتماعية الذي سمح بموجبه اشتراك العامل بمفرده بالتأمينات الاجتماعية، هذا يمكن أن يصح على عمال البناء الذين يعملون فرادى في ورشات متعددة ولا يرتبطون برب عمل واحد، يقوم بالاشتراك عنهم، وأعدادهم كبيرة. ويمكن أن يكون لهم دور في رفد خزينة التأمينات بمبالغ تساعدها على تأمين مشاريع اقتصادية مجدية، وتعود بالفائدة على العمال، مثل: المشافي والسكن العمالي المحروم منه عمال القطاع الخاص، بينما خدم المنازل لديهم رب عمل، ومن المفترض العمل لإشراكهم من خلاله، عوضاً عن تكليف العامل الخوض بمغامرة الإجراءات الدواوينية المعقدة التي جاء على ذكرها ردهم، وكذلك العمال الزراعيون العاملون في المواسم الزراعية.

أثرت الأزمة كثيراً على طبيعة المجتمع الزراعي في محافظة الحسكة، وأدت لتغييرات في شرائحه الاجتماعية، وتدهور في المستوى الاقتصادي للطبقات الدنيا بسبب السياسات الزراعية الخاطئة، وأكثر تلك الطبقات تأثراً بهذه السياسات، هم طبقة العمال، وفي القلب منهم عمال الزراعة الذين يشكلون النسبة الأكبر في الريف.

■ علي نمر

إن الأوضاع المأسوية التي يعيشها الفلاحون في الحسكة، تطلب إعادة النظر في طبيعة عمل عمال الزراعة وتناول الخصائص الاجتماعية لهم، نتيجة الفقر والاستغلال والمعاملة غير الإنسانية التي يتعرضون لها من بعض المتعهدين للأعمال الزراعية، يجري هذا في وقت يعلم الجميع أن لا إنتاج بلا هؤلاء، لأن عنصر العمل البشري أهم الموارد الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد، وهو بالتالي الركيزة الأساسية للنهوض بالإنتاج الزراعي، باعتباره أحد عناصر الإنتاج في جل الريف الجراوي.

عمال الزراعة لا نقابة تحميهم ولا جمعيات فلاحية تحفظ لهم حقوقهم

زوال الروابط الفلاحية

إن أبسط متطلبات المعيشة، أن يتوفر لهؤلاء العمال ليس حد أدنى من البيئة الملائمة للعمل فقط، بل الحد الذي يسمح لهم بتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية دون استغلال، للتوفيق بين متطلبات العمل والمتطلبات المعيشية لأسرها.

لقد واجه الفلاحون بفعل الأزمة وطول أمدها العديد من التغييرات الاقتصادية

والاجتماعية المختلفة، وانعكست بصورة مباشرة في حياتهم، أحدثت أثراً سلبية على توازن سوق العمل، وقد أكد المهندسون الزراعيون في منطقة المالكية لـ «قاسيون» أن «هذا الأمر أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، فضلاً عن عدم توافق الكفاءات والمهارات المعروضة، وطبيعة فرص التشغيل المطلوبة في سوق العمل، وزيادة تكلفة عناصر الإنتاج عموماً».

فيما الفلاحون قالوا: «لم يعد تأمين العمال الزراعيين من مهمة الروابط والجمعيات الفلاحية، وإنما مجموعة من المتعهدين بالوكالة، لا يهتمهم سوى الربح السريع، على حساب عرق وجهد العمال ومن الجنسين معاً».

عمال فقراء

إن أفضل الحلول لوضع قواعد التأمين الاجتماعي، أن يكون هناك اتفاق واحد



بين الجميع لوضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين، لأن أية رغبة حقيقية في معالجة مشكلة الفقر في الريف، يجب أن تبدأ بحل مشكلة الزراعة والعمال الزراعيين أنفسهم. ولا فرق بين حقوق عمال الزراعة، وحقوق العمال في باقي القطاعات، الذين لهم مؤسسات ونقابات عمالية تدافع عنهم، في حين عمال الزراعة لا نقابة تحميهم، ولا جمعيات فلاحية تحفظ لهم حقوقهم، فيعملون في ظروف غير إنسانية نظراً لساعات عملهم الطويلة تحت أشعة الشمس الحارقة، إلى العديد من المخاطر البيئية التي تؤثر على صحتهم وأدائهم على المستوى البدني والنفسي، بل والاجتماعي بسبب بيئات العمل القاسية، التي تفتقد أبسط قواعد السلامة والصحة المهنية، بعد تأسيس العديد من الحراقات والمصافي اليدوية للنظف في معظم الأراضي الزراعية في ريف الحسكة.

عمال الحسكة بين الحكومة والنقابات؟

عرض التلفزيون السوري خلال الأسبوع الفائت برنامجاً يرصد واقع الناس خارج العاصمة ومن ضمن المرصودين بهذا البرنامج عمال الحسكة، عمال حلج الأقطان وعمال البلدية وعمال النظافة في المشفى الوطني، وأتبع ذلك لقاء مع وزيرين معنيين بهذه القضية المعروضة.

■ مراسل قاسيون

القضية تبدأ عند عمال حلج القطن، والبالغ عددهم «600» عامل، وتصنيفهم جاء ضمن العمال الموسمييين، وهذه حال أغلبية عمال المحالج في سورية الذي كانوا يعملون على مدار العام تقريباً، ولسنوات طويلة، تفاجئ العمال بقرارات فصلهم عن العمل في ظروف لا حاجة لتكرارها، والجميع يعلم بها، خاصة أولي الأمر والنهي ومع هذا يصدرن القرارات التي تجعل أوضاع العمال أكثر سوءاً؟

عمال التنظيف في المشفى الوطني حالهم كحال المثل الشعبي الذي يقول: رضىنا بالبين والبين لم يرضى فينا، أي أنهم قبلوا بأجور لقاء عملهم عند متعهد النظافة أقل ما يقال فيها أنها غير إنسانية. هل يعقل في هذا الزمان أن يتقاضى عامل أجراً يساوي خمسة آلاف ليرة، وهناك بعض العاملين يتقاضون ألف ليرة سورية بالشهر الواحد، وحجة المتعهد كما صرح في اللقاء معه، أنه كسر في سعر

المناقصة التي رسيته عليه، وبالتالي لا يستطيع أن يدفع للعمال أجوراً أقلها الحد الأدنى للأجور. عمال البلدية المكلفين بتنظيف الشوارع وتجميع القمامة ليسوا بأحسن حال، وهم يعملون عند الدولة، فقد تعرض العديد منهم للتسريح والآخرين لم يحصلوا على أجورهم منذ أكثر من شهر.

اللقاء الذي تم مع وزير العمل حول العمال المذكورين فيه تجني على العمال، من حيث تحميلهم مسؤولية أوضاعهم، وذلك بأنهم لم يتقدموا بشكوى إلى مؤسسة التأمينات في الحسكة، ولكن الحق يقال أنه أبدى استعداد الشخص لمساعدتهم وحل مشاكلهم. أما وزيرة الشؤون الاجتماعية فقد ردت أوضاع العمال وما هم به من فقر وبؤس إلى الحصار الجائر، الذي تتعرض له بلادنا من قبل الدول الغربية. النقابات في الحسكة لم تظهر على الشاشة ولم يكن لها رأي بما هو واقع على العمال من مظالم وجور وامتهان لكراماتهم وحقوقهم.



إنصاف عمال فندق سمير أميس!

تنفس العاملون في فندق «سمير أميس» الصعداء، بعد أن بشروا أخيراً بوضع حد لمشكلتهم التي لم تنته إلا مع المستثمر الجديد للفندق «شركة نزهة اللوجستية»، التي وقعت عقداً واتفاقاً مشتركاً مع نقابة السياحة في اتحاد عمال دمشق.

■ وداد حسن

كان من أهم شروط الاتفاق الحفاظ على كامل حقوق وأجور ومكتسبات، وزيادات عقود العمال السابقين في الفندق، سواء كانوا على نظام التثبيت أو العقود السنوية، وتضمن الاتفاق الموقع بحضور ممثلي الطرفين ولأهمية الاتفاق ننشره كما هو:

أولاً - إبرام عقود عمل دائمة جديدة لعمال الفندق القدامى، والمثبتين اعتباراً من 1 / 1 / 2015 استمراراً لعقود عملهم السابقة.

ثانياً - منح العاملين زيادة مقدارها «15%» على أجورهم، اعتباراً من التاريخ المذكور، وإدخالها على أساس الأجر.

ثالثاً - تتحمل إدارة الشركة تسديد ضرائب الرواتب والأجور، وحصة العامل؛ وصاحب العمل في الاشتراك في التأمينات اعتباراً من 1 / 1 / 2015 ولغاية 30 / 6 / 2015، على أن يعود بعد ذلك تسديد هذه المبالغ الضريبية من كل

طرف حسب أحكام القوانين.

رابعاً - منح العاملين أجورهم بواقع «50%» اعتباراً من 1/1/2015، وحتى تاريخ مباشرة العمل لكل عامل حيث يعاد منحه أجره الشهري كاملاً.

رابعاً - إبرام عقود عمل جديدة للعاملين في الفندق كافة، والآخرين غير الدائمين، وأصحاب عقود العمل السنوية غير الدائمة، ومنحهم الأفضلية في التعاقد بشروط وأجور جديدة تتناسب مع خبراتهم.

خامساً - تسوية أوضاع العاملين الباقين المتعطلين عن العمل من المستثمر السابق، والذين ينظر القضاء العمالي في دعاويهم بمجرد حصولهم على أحكام قضائية بالعودة للعمل، أو في حال رغبتهم العودة المباشرة بغض النظر عن حصولهم على أحكام، على أن لا تكون الإدارة مسؤولة عن حقوقهم ومطالباتهم السابقة التي تبقى من مسؤولية المستثمر السابق.

سادساً - دعوة العاملين جميعهم في الفندق المشار إليهم من خلال إعلان في إحدى الصحف



استثمار الفندق، والتي ينظر فيها القضاء العمالي في الدعوى المقامة من مكتب النقابة. مكتب النقابة وخوفاً من التهرب، وعدم تطبيق بنود الاتفاقية، وحرصاً على وضعها قيد التنفيذ، قامت بتعيين أحد النقابيين المفرغين بالعمل في مقر الشركة يومياً، وذلك لمتابعة ومواكبة تنفيذ الاتفاق، وصرف المستحقات المذكورة للعاملين المراجعين.

المحلية للعودة للعمل خلال خمسة أيام من تاريخ النشر، ومراجعة إدارة الشركة لتسوية أوضاعهم؛ وعودتهم للعمل تحت طائلة اعتبار المستنكفين غير راغبين بالعودة للعمل. سابعاً - حصر مسؤولية كل من ورثة المستثمر السابق للفندق، والمؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي عن حقوق وأجور وتعويضات عمال الفندق كافة، للفترة الواقعة قبل تاريخ إبرام عقد

اعتراف رسمي..

التسيب الوظيفي سببه تدني الرواتب

أحدثت وزارة «التنمية الإدارية» بحجة تغيير الصورة النمطية التي تشكلت للمسؤول على مدى عقود من الزمن من خلال أحداث تغير في العقلية والنمطية الإدارية المنتشرة في ظل البيروقراطية وسوء التخطيط وإدارة الموارد البشرية.

■ محرر الشؤون العمالية

لم يترك الوزير مناسبة، إلا وكرر هذه المقدمة على مسامعنا، مع التأكيد على ترشيد آليات العمالة، وتوصيف المهام والمسؤوليات وإجراءات العمل وغيرها الكثير من القضايا التي تراكت خلال سنوات طويلة وانعكست على الوظيفة وأداء الموظف حسب قوله.

تدني الرواتب

ربط الوزير «حسان النوري» فيما يتعلق بالعوائق والصعوبات التي تعانيها الوظيفة العامة بـ 15 عائق، سنتناول في هذه المادة صعوبة واحدة من مجموع ما ذكره، وهي «التسيب الوظيفي نتيجة تدني الرواتب»، إذ بعد أشهر من استلامه الحقيبة الوزارية، ما تزال الوزارة بصدد تقديم ما تسمى «التوصيات» إلى مجلس الوزراء فيما يخص الرواتب والأجور والتعويضات والعلاوات والحوافز والمزايا والمكافآت، واختيار المرشحين لشغل الوظائف والتعليمات الخاصة بالاختيار وتعيين ونقل العاملين، ووضع دليل أخلاق الوظيفة العامة وسلوك الموظف العام، أي كأنه يا زيد ما غزيت!!

إن كانت الحكومة على دراية أن أسباب الانحرافات السلوكية لأي عامل هو تدني المستوى العام للأجور والرواتب بما لا يتناسب مع مستويات المعيشة، واستمرار التضخم بما يدفعهم نحو الكسب السريع وبمختلف الوسائل، وحاجة الكثير من الموظفين للأعمال الإضافية خارج دوائهم وبالتالي يؤدي إلى إقامة علاقات مع العاملين

مما يؤدي إلى إنشاء علاقات خاصة متعلقة بالرشوة والاختلاس، فلماذا لا تغلق كل هذه الأبواب حتى تتجنب الوقوع في مصيدة الفساد؟!

الاقتصادي - الاجتماعي

إن كانت الحكومة جادة في وضع حد لمعوقات الإصلاح، فعليها إيجاد حل لشريحة الموظفين أو الفئة التي ارتبطت مصالحها بالفساد، ومحاولة تحديد حجم الفساد الموجود لتجزئة القطاعات ليسهل معالجة كل القطاعات على حدة، وكل هذا لن يتم ما لم يكون ضمن الاقتصادي - الاجتماعي الذي يجب أن يكون في خدمة المواطن أولاً وأخيراً!!

الطامة ليست بهذه النقاط فقط، وإنما بالحديث الأخير للوزير «النوري» قبل أيام حين قال: «وفيما يتعلق بالسياسات والتشريعات القانونية الناضجة للوظيفة العامة، والتي ستعمل الوزارة على تعديلها، سيتم تشكيل فريق متخصص لتعديل قانون العاملين الأساسي والتشريعات المتعلقة بنظام العمل الحكومي، بحيث تكون منسجمة مع المرحلة الزاهنة ومسيرة للتطور العام الحاصل في بنية العمل المحلية والإقليمية والدولية». لم نعد نعلم من الصبح، الاتحاد العام لنقابات العمال الذي من المفترض قدم رؤيته بهذا الخصوص منذ فترة لا بأس بها؟ أم وزارة العمل التي هي الأخرى تحدثت كثيراً عن التعديل؟ أم عن الحكومة ذاتها؟!

كرامة العامل

كل هذه الأمور لن تغني أو تسمن من جوع ما لم يتم رفع حقيقي للأجور والرواتب حسب الحد الأدنى المقرر بـ 84 ألف ل.س في الشهر، لذلك يبقى السؤال: هل الإصلاح هو التغيير في الأشخاص، أم في القانون وآلية العمل؟ أم في لقمة العيش التي هي من كرامة الوطن والمواطن؟!!

حكاية الأول من أيار



قرر عمال استراليا عام 1856 الإضراب عن العمل ليوم كامل من أجل ثماني ساعات عمل، لأول مرة في التاريخ، ولكن فكرة عيد العمال العالمي الكفاحي تعود إلى عام 1886 عندما قرر العمال الأمريكيون في مدينة شيكاغو الإضراب عن العمل في الأول من أيار، وفي ذلك اليوم، ترك ماننا ألف منهم عملهم، مطالبين بيوم عمل ذي ثماني ساعات.

تحررهم ونضالهم من أجل حقوقهم. في الوقت نفسه، صارت حركة العمال في أوروبا أقوى، وأكثر حيوية. والتعبير الأقوى لهذه الحركة حدث في مؤتمر العمال العالمي، سنة 1890. وفي هذا المؤتمر الذي حضره أربعمئة مندوب، تقرر أن يكون يوم العمل ذو الساعات الثمان، المطلب الأول. هنا أيضاً طالب مندوب النقابات الفرنسية، العامل لافين، من بورديو، بأن يعبر عن هذا المطلب، في جميع البلدان، من خلال توقف شامل عن العمل. 1890. فقرر المؤتمر اعتباراً هذا التاريخ يوماً للإحتفال البروليتاري العالمي. في سورية ولبنان احتفل مجموعة من الطلاب والعمال الثوريين بالأول من أيار في بيروت عام 1907 كما نظم الحزب الشيوعي في سورية ولبنان أول احتفال كبير في بيروت عام 1925 رافعاً شعارات النضال ضد الاستعمار الفرنسي والدفاع عن الطبقة العاملة الناشئة كما يقول القائد الشيوعي اللبناني يوسف يزبك في كتابه «حكاية الأول من نوار في العالم وفي لبنان» المنشور في ثلاثينات القرن العشرين.

«سيأتي اليوم الذي يصبح فيه صمتنا في القبور أعلى من صوتنا الآن»، صرخة أطلقها القائد العمالي أوغست سبابيسي قبل إعدامه سنة 1887. هذه الصرخة التي على إثرها، يحتفل اليوم العالم أجمع بعيد العمال هذا اليوم الذي بدأ منذ عام 1886 حينما عمت أمريكا سلسلة من التظاهرات والإضرابات، تطالب بتحديد ساعات العمل بثمان ساعات، وكانت شيكاغو أكثر المدن احتجاجاً. فقد دعا عمال شيكاغو إلى تمديد الإضراب وعقدوا اجتماعاً في منطقة «هاي ماركت».. إلا أن الاجتماع تعرض لقمع السلطات، حيث فتحت النار على العمال، مما أدى لمقتل عدد منهم واعتقال عدد آخر رغم سلمية الاجتماع، لقد حكم على ثمانية من قادة العمال بالإعدام على رأسهم أوغست سبابيسي وعدد آخر بالمؤبد، وقد نفذ حكم الإعدام في 87/11. لقد أصبحت أحداث مايو 1886 بمثابة صرخة مدوية لعمال العالم تدعوهم للوحدة من أجل الدفاع عن حقوقهم، وذلك على أثر المجزرة بحق العمال التي حدثت في 1886 واعتبر الأول من مايو يوماً عالمياً للعمال يرمز إلى

«الإرادة الشعبية» في عيد العمال مطالب العمال دفاعاً عن الوطن



أقامت منظمة حلب لحزب الإرادة الشعبية احتفالاً جماهيرياً حضرها طيف من الرفاق والأصدقاء وبعض القوى السياسية بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي..

ووقائين العمل كلها بحاجة إلى تعديل لمصلحة جماهير العمال.
إن هذه المهام تتطلب من الحركة النقابية فك ارتباطها مع الحكومة واتخاذ مواقف كفاحية مستقلة تؤدي إلى تحقيق تلك المهام».

90% من العمال تعيش على الديون!

ثم ألقى الرفيق سمير أحمد كلمة باسم لجنة محافظة حلب لحزب الإرادة الشعبية جاء فيها....

«نحن نشهد اليوم صراعات وفوضى ونزاعات غير مسبوبة في التاريخ وباليات أشد فتكاً ودماراً، وفي خضم هذه الفوضى تنامت المقاومات الشعبية في كل بقاع العالم وعند كل شعوبه، ولا يستثنى من ذلك الدول الإمبريالية نفسها لتتأكد عبقرية ماركس والتي حددت أفاق ومسار وتطور الرأسمالية عبر الأزمات والهزات وصولاً في وقت ما في المستقبل إلى القضاء عليها».

وعن مقدمات الأزمة أضاف الرفيق سمير قائلاً: «هذا الوضع الكارثي الذي وصلت إليه البلاد كان نتيجة طبيعية للسياسات الليبرالية التي رسمتها ونفذتها الحكومات المتعاقبة، ما قبل الأزمة وخلالها، حيث لعبت دوراً في اتساع رقعة الفقر والبطالة إلى مستويات خطيرة، واتساع رقعة العمالة الفقيرة التي لم تعد تملك ثمن لقمة عيشها، مما دفع آلاف الأسر لإلحاق أبنائها في سوق العمل أو دفعها للهجرة».

إن ما يقارب 90% من القوى العاملة تعيش على الديون بسبب الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار، هذه السياسات فتحت الأبواب للتسلل والتدخل الخارجي عبر الشقوق والتصدعات في البيت الداخلي

افتتح الرفيق رامي الخطيب الندوة بكلمة عن المناسبة تحدث من خلالها عن معاني الأول من أيار ودور الطبقة العاملة، وحيث الطبقة العاملة العالمية، ثم ألقى الرفيق محمود نصري كلمة باسم النقابيين والعمال تحدث من خلالها عن التقاليد الثورية للطبقة العاملة منذ انتفاضة عمال شيكاغو، ودور الاتحاد السوفييتي في تصاعد نضال عمال العالم من أجل حقوقهم، وتوقف مطولاً عند تاريخ النضال النقابي والعمالي في سورية منذ تشكل الدولة السورية، ودور الشيوعيين في تشكيل النقابات وقيادة المظاهرات والاضرابات العمالية

ضرورة فك ارتباطها النقابات عن الحكومة

وتحدث نصري عن واقع الحركة النقابية والعمالية في سورية في المرحلة الراهنة قائلاً: «شعارات النقابات السياسية، مثل، نحن والحكومة شركاء وتسويق مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، أفرغت الحركة النقابية من أهم مقومات وجودها، وهو الدفاع عن مصالح العمال وتحقيق مطالبهم أولاً وأخيراً، لأن في تحقيق ذلك هو الدفاع عن الوطن الذي عماده الأساس هم العمال وسائر الجماهير الشعبية»
إن أمام الطبقة العاملة والحركة النقابية مهمات كبرى في ظل الظروف الراهنة فالحد الأدنى للأجور هو أدنى بعشرات الدرجات مما هو مطلوب ومعظم العاملين بأجر يعيشون تحت خط الفقر وتتصاعد حدة الهجوم على لقمة الفقراء من قبل قرارات الحكومة وتجار الأزمات، والسياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومة مازالت مستمرة وتتوسع، وتؤدي إلى زيادة الفقراء فقراً والأغنياء غنى ...

الأزمة السورية تفرض المسؤولية التاريخية على القوى الوطنية، والعمل من أجل التغيير الجذري والشامل، وإيجاد المخرج الملائم للخروج من الأزمة التي تعصف بالبلاد، عبر الحل السياسي المنشود الذي يلبي مطالب الشعب السوري في إنجاز مهماته الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، ويوقف النزيف المستمر لأرواح البشر ودمار البنى التحتية.

لا نبالغ إذا قلنا بأن الإخلاص في العمل لإنجاز وإنجاح مسار الحل السياسي عبر جنيف اليوم، بات معياراً يمكن به قياس القوى السياسية من حيث مقدار نضجها وطنياً، من حيث أنه مقدار يتناسب عكسياً مع درجة القرب أو البعد عن ترف تضيق الزمن وإفلات لجام الوقت الذي ما ينفك يدوس على ما تبقى من حياة السوريين ومستقبلهم، بأقدام الموت والمرض والجوع والتجهير والإعتقال والخطف وغيرها من صنوف العذاب، التي لن ينقذها منها إلا الحل السياسي وأبوابه فتحت من جديد فلنعمل على تسريعه وإنجازه».

السوري، وفي المقلب الآخر ساهم الحصار الاقتصادي الجائر الذي فرضته دول الغرب الاستعماري على الشعب السوري بتدهور الوضع المعيشي لمستويات غير مسبوبة، وترهل العجلة الاقتصادية في البلاد من خلال تراجع التصدير إلى مستويات قياسية بسبب انخفاض الموارد من قطاعي الزراعة والصناعة والقطاعات الأخرى.

إن ما نشهده اليوم من فوضى عارمة في منطقتنا وفي بلادنا بالذات، هو هدف تاريخي للعدو الأمريكي - الصهيوني وغرض هذا الهدف هو تفتيت المنطقة وتجزئتها من جديد من خلال ضرب الخط المقاوم والممانع لسياساته ومشروعه «الشرق الأوسط الكبير»..

إنجاح الحل السياسي معيار لنضج القوى الوطنية

وعن الوضع الراهن وتطورات الأزمة السورية أكد الرفيق سمير: «واليوم وبعد انقضاء أكثر من أربع سنوات من عمر

الإخلاص في العمل
لإنجاز وإنجاح مسار
الحل السياسي
عبر جنيف اليوم
بات معياراً يمكن
به قياس القوى
السياسية من حيث
مقدار نضجها وطنياً

حرفيو دمشق: عدم ثقة بالهيئات.. وتعهده بتخفيض نفقات المسؤولين!



■ مراسل قاسيون

كشف المؤتمر شيئاً من الواقع التنظيمي للجمعيات الحرفية في ظل الأزمة، ووفقاً لما تداوله أعضاء المؤتمر فإن بعض الجمعيات لا يوجد فيها مجالس إدارة كاملة، وذلك بسبب ظروف الأزمة وعزوف الحرفيين عن المشاركة لعدم ثقتهم بدور الجمعيات الضعيف.

كما أشار المؤتمر إلى مشكلة تولي بعض أعضاء الجمعيات لأكثر من مهمة بسبب النقص. بالإضافة إلى العمل على سد النقص بأسماء لأعضاء مفصولين بدل أن يُصار لتعويض النقص من الأعضاء المتممين، وذلك وفقاً لما أفاد به أحد الحرفيين لقاسيون.

كما طالب أحد الحرفيين ببحث منطقة

عقد اتحاد حرفيي دمشق مؤتمره السنوي الرابع للدورة الانتخابية الحادية عشر بتاريخ 2015/4/29، كما أصدر المؤتمر تقريره الخاص عن عام 2014 حول الوضع السياسي والتنظيمي، كما تحدث التقرير عن الجانب الاقتصادي للحرفيين والذي جاء مقتضباً جداً ربما تفادياً لنشر أرقام عن واقع الحرفيين في ظل الأزمة.

الطلب من الحرفيين زيادة تصديرهم في ظل صعوبة المنافسة في الأسواق المجاورة نتيجة ارتفاع التكاليف، وحمل الشخص ذاته الحرفيين مسؤولية خروج العمال المهرة من البلاد كونهم لا يعطون حقهم بالأجر العادل.

وفي ختام المؤتمر تعهد مسؤولي الاتحاد «على مبدأ التسوية» أمام أعضاء المؤتمر بأنهم سيعملون في الدورة القادمة على تخفيض الإنفاق على سياراتهم ورواتبهم للنصف، والذي علق عليه أحد الحرفيين لقاسيون بـ: «إن ذلك كلام معسول، فإذا كانت عقلية المادة الثامنة القديمة من الدستور هي السائدة حتى الآن، فعن أي تغيير أو تخفيض بالنفقات يتحدثون!!»

«في أيار من كل عام، شبّ يأتي إلى مضاجعنا. شبّ كارل ماركس. هتار حاول دفنه، وخرتشفوف عمل على إغراقه. وقبل ذلك الكنيسة الكاثوليكية حاولت مواجهته كما فعلت مع يوسف القديس.. وعلى الرغم من أننا ندرك أنه العقل المدبر، إلا أننا لا نرتاح إلى سير هذا الشبح أمامنا، فوجوده يذكرنا بالأشياء الصعبة التي نعانيناها.. يوم أيار هو يوم ماركس، سواء أحببنا ذلك أم لا». يبدو أن التعليق الوحيد على هذه المقدمة التي أوردتها صحيفة «ذي غارديان» البريطانية في 1/5/2015 هو المثل المعروف: «وشهد شاهد من أهله»..!

الأول من أيار.. «شبح ماركس» يجول في الأفق..!



مثقلون بهوم وتطلعات الطبقة التي ينتمون إليها، ومتسلحون بالأمل الذي بات مشروعاً في ظل تخطيط المنظومة الرأسمالية، أحيا عمال العالم في الأول من أيار هذا العام، مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات والاحتفاليات والندوات التي جابت ساحات العالم من الولايات المتحدة إلى شرق آسيا.

■ إعداد: سعد خطار

الولايات المتحدة الأمريكية: الأزمة أزمت

يتزامن احتفال عمال الولايات المتحدة، هذه السنة، مع أحداث بالتيومور التي شغلت البلاد، حيث نزل العديد من العمال في مظاهرات رفعت شعارات جمعت مطالب العمال وقضايا الهجرة والتضامن مع المطالب المحلية الخاصة بمدينة بالتيومور.

وفي حركة لافتة، أعلن «الاتحاد المحلي لعمال تخزين المياه» في أوكلاند، عن عزمه الإضراب عن العمل في أكثر من عشر فروع له في المدن الأمريكية، خلال عيد العمال، ما أثار توجساً لدى السلطات المحلية في الولاية.

كوبا: مليون متظاهر لمواصلة القتال
احتفالاً بالعيد ذي الهوية الاشتراكية، نزل أكثر من مليون متظاهر كوبي إلى ساحة الثورة وسط العاصمة هافانا، للتعبير عن تضامهم مع السياسات الحكومية الكوبية، والتأكيد على الاستعداد الدائم للعمال الكوبيين نحو مواصلة القتال في سبيل الاشتراكية» وفقاً لما نقلته عدد من الصحف الكوبية.

أوروبا: احتفالات عمالية واحتجاجات على التقشف

في أوروبا، الغارقة في وحول الأزمة الاقتصادية، نظمت عدة احتجاجات ومسيرات، في باريس التي زاوجت فيها النقابات العمالية بين شعارات الاحتجاج على خطة التقشف

التي ترمي إلى «توفير خمسين مليار يورو»، حسب الادعاء الحكومي، وبين ما عبّرت عن هموم أخرى للطبقة العاملة الفرنسية.

وفي اليونان تظاهر الآلاف من العمال والمُعطلين عن العمل، في ساحات أثينا وتيسالونيكي، احتجاجاً على التقشف الحكومي، رافعين شعارات تذكر بأن «الثروة هي ثمار جهود العمال».

بالمثل احتشد الآلاف في إيطاليا ضد البطالة والتقشف، قبل أن تتحول المظاهرات، وبنتيجة لعنف قوات الشرطة إلى اشتباكات مع المتظاهرين الذين عبّروا عن رفضهم للتعهدات التي قدمها رئيس الوزراء، ماتيو رنزي، بـ«إعادة الثقة للإيطاليين» الذين يعانون منذ أكثر من سنتين من حالة الانكماش الاقتصادي.

وخلال تظاهره في مدينة فايمر، انقلب احتفالات العمال الألمان إلى مواجهات واشتباكات إثر قيام أربعين شاباً من «النازيين الجدد» باقتحام مظاهرة اتحاد النقابات العمالية الألمانية، أسفرت عن جرح 15 شخصاً.

وفيما قرر المتظاهرون البريطانيون رفع صور الزعيم السوفييتي، جوزيف ستالين، في احتجاجهم الذي طاف في شوارع لندن، كانت دول إسبانيا وبلغاريا وإيرلندا قد شهدت تظاهرات واحتجاجات وعدداً من المؤتمرات النقابية التي عقدت بالمناسبة.

«الربيع والعمل» في موسكو

نظمت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية

الروسية احتفالاً ضخماً، شارك فيه أكثر من 140 ألف عامل، بيوم «الربيع والعمل» أو يوم «التضامن العمالي العالمي»، وهو الاسم المتعارف عليه منذ أيام الاتحاد السوفييتي للدلالة على «عيد العمال»، في الساحة الحمراء وسط العاصمة موسكو.

رفع المشاركون في الاحتفالية لافتات كتب عليها: «من أجل العمل اللائق والأجور اللائقة»، و«من أجل الضمانات الاجتماعية»، وغيرها الكثير من المطالب والشعارات العمالية. وشهدت روسيا أكثر من 300 احتفالية سياسية ونقابية وثقافية في إطار احتفالات المناطق 85 في روسيا الاتحادية بهذا العيد الوطني.

في موازاة ذلك، تجاوز مئات العمال الأوكرانيين قرار المنع الذي أصدرته سلطات كييف للاحتفال بعيد العمال، فنزلوا للتظاهر وسط المدينة رافعين شعارات منددة بالسياسات الحكومية وارتفاع الأسعار و«المشكلات المفتعلة مع روسيا».

فلسطين: الواقع أسوأ من التقارير

في فلسطين المحتلة أصدرت عدة قوى وطنية ويسارية فلسطينية بيانات بالمناسبة في حين أفاد «مركز الإحصاء الفلسطيني» في تقريره الصادر مؤخراً، عن وصول معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 338 ألف مُعطل عن العمل، بنسبة 27%، خلال عام 2014. وفيما بلغت النسبة عند الذكور 24% للذكور، وصلت لدى الإناث إلى 38%.

وفيما منعت الحكومة الفلسطينية في غزة فصائل فلسطينية أخرى أرادت إحياء المناسبة في القطاع يؤكد الواقع الفلسطيني أن أزمة البطالة أكثر تفاقمًا هناك، حيث وصلت بعد العدوان الصهيوني الأخير إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ القطاع، تقدّرها بعض المراكز بأكثر من 55% من القوى العاملة، بينما

وصل عدد المعطلين عن العمل إلى أكثر من ربع مليون مواطن، كما ارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع لتتجاوز 65%.

العمال الأتراك

يكسرون حظر «تقسيم»

تحدى العمال الأتراك قرار حكومة «العدالة والتنمية» بحظر الاحتجاجات في البلاد، محاولين الوصول إلى ميدان تقسيم وسط العاصمة اسطنبول، قبل أن تلجأ قوات الشرطة المقدرة بعشرات الآلاف إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، لتفريق المتظاهرين.

وبالرغم من ذلك، فقد نظم اتحاد العمال الأتراك تجمعاً آخر في ميدان كاديكوي في الجزء الآسيوي من العاصمة.

شرق آسيا: ضد الوعود الليبرالية

تحولت التظاهرات التي شملت أكثر من 100,000 عامل في كوريا الجنوبية إلى اشتباكات عارمة، بعدما منعت قوات الشرطة المتظاهرين من السير نحو منزل الرئيس الكوري الجنوبي للاعتصام أمامه. وهذا العمال خلال ذلك بتوسيع نطاق احتجاجهم ليصل إلى حد الإضراب العام، فيما لو مضت الحكومة بما تسميه «برنامج الإصلاح» الذي يعتمد على «إدخال المرونة إلى الجمود الاقتصادي»، وفتح المجال أمام المزيد من الشركات متعددة الجنسية واستقبال العمالة الأجنبية، ما يهدد بارتفاع مستوى البطالة في كوريا الجنوبية.

وفي السياق ذاته، نفذ الآلاف من عمال العاصمة الماليزية كوالالمبور، احتجاجاً على مضي الحكومة في فرض ضريبة جديدة على الخدمات والسلع، فيما قام متظاهرو بنغلادش، الذين تراوحت أعدادهم بين 10,000 و15,000 متظاهر بالاعتصام الذي قاده اتحاد العمال.



والتمترس عند مقولة «الحسم الميداني» بعد أن غدا مستحيلاً، بل وجنونا الدفاع عن هذه المقولة علانية. بذلك، فإنّ السؤال الذي يبدو للوهلة الأولى «حجة بيد السائل»، ليس إلا حجة عليه، في حقيقة الأمر، إذ يعكس التخبّط الذي يعيشه متشدّدو النظام إسوة بنظرائهم متشدّدي المعارضة، وكلاهما يخسر المعركة ضدّ الحل السياسي، ويحاول الالتفاف والمواربة بالقفز عبر التصريح بالشيء وضده، علّ السماء تأخذ الحلول السياسية، ليقرّ البال في عالم قديم اعتادوا عليه، ويفهمون خرائطه، ومصالحه المالية، وغرف فساد الإرساء، وخطوطه «غير الائتمانية» على مصالح الشعب، ويعرفون كيف يتحركون ضمنها.. و«لكن»!!!

متعددة في المحافطات». أصحاب السؤال وأصحاب «الحوار مع القوى السياسية والمدنية» هم أنفسهم «تنازلوا»، إذ أصرّوا لاحقاً على أنّ الحوار- المصالحة يكون مجدياً فقط إذا جرى مع المسلّحين مباشرة، وليس مع قوى سياسية «لا تمون عليهم». حوار مع مسلّحين قابلين للحوار، مع أنّ هؤلاء «لا وزن يذكر لهم»! على مبدأ «لا حوار مع المسلّحين» الفاقدين لوزنهم، ولا حوار إلا معهم» ليبقى قاسم مشترك وحيد بين الأقاويل جميعها هو القول بأنّ «لا حوار»! إنّ مقارنة السؤال عن «المونة» إياها، وفي سياق الوقائع السالفة يؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ أهميته تتركز في التحديد بـ«لكن» التي تسبقه، هذه الـ«لكن» التي يراود بها الهروب من استحقاق الحوار والحل السياسي

أصحاب السؤال
أنفسهم هم
القائلون بأن
المسلّحين السوريين
غير التكفيريين «لم
يعد لهم وزن يذكر»!

و«لكن»!!!

يتكرر على السنة العديد من المنابر الرسمية وغير الرسمية الممثلة للحكومة والنظام السوريين السؤال «المنطقي» و«المفحم» ذاته: «هل «تمون» المعارضة على المسلّحين؟»، وهو سؤال - والحق يقال - مهم جداً!

■ مهند دليقان

أي أحد آخر باعتباره منصة للإلزام الجميع بالخضوع إلى شرعية دولية جديدة يفرضها توازن دولي جديد لا يشكل فيه الأمريكيون وحلفاؤهم أكثر من قوة أساسية في طور التراجع بين جملة قوى أخرى هامة وأساسية، وفوق ذلك صاعدة باطراد. أما إذا كان السؤال متعلقاً بمسلّحين سوريين غير تكفيريين، فينبغي التذكير بأنّ أصحاب السؤال أنفسهم هم القائلون بأنّ هذا الصنف من المسلّحين «لم يعد له وزن يذكر مقارنة بداعش والنصرة»، فإذا صدق قولهم فما أهمية السؤال سواء كانت المعارضة «تمون» أو لا «تمون» على مسلّحين «لا وزن يذكر لهم»! هنالك أهمية للسؤال ولا شك.. الأهمية تنبع من كونه يأتي بعد «لكن»..

ينبغي التذكير أيضاً بأنّ أصحاب السؤال أنفسهم، وبما يخص «سعيهم» وراء الحوار والحل السياسي، قد «أقدموا» على «تنازلات هامة»، فهم الذين كرروا مراراً وطوال السنة الأولى ونصف السنة الثانية من الأحداث أنّهم غير مستعدين لإطلاقاً للحوار مع المسلّحين، وإنما يتحاورون مع قوى سياسية أو مع «المخاتير والوجهاء وزعماء الأحياء والطوائف والعشائر عبر جلسات اجتماع ليس إلا تكرمت بها الحكومة عبر لجان

قبل الانسحاق وراء «نعم» أو «لا»، ينبغي تدقيق السؤال من ناحيتين على الأقل: الأولى، أي المسلّحين هم المقصودون؟ هل هم «داعش» و«النصرة» وأشباههم؟ أم أنهم من تبقى من مسلّحين سوريين غير تكفيريين؟ الثانية هي السياق الذي يستخدم فيه السؤال، وهذا ثابت ويكاد يأخذ الصياغة الحرفية نفسها في كل مرة: «نحن مع الحوار ومع الحل السياسي، و«لكن».. هل تمون المعارضة على المسلّحين؟».

هكذا إذن! «مع الحوار ومع الحل السياسي» و«لكن»!!!

إذا كان السؤال يدور حول «المونة» على الداعشيين وأشباههم، فليس بين السوريين من يمون عليهم- رغم أن بينهم من يستفيد منهم مؤقتاً- بل «تمون» عليهم الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون، ما يؤكّد- ومن حيث لا يريد السائل- أهمية الحل السياسي عبر مؤتمر «جنيف-3» كمدخل لا بديل عنه لوقف التدخل الخارجي، وهو المؤتمر الذي يصر عليه على المستوى الدولي الروس قبل

بصدد الوطنية والوطنيين..!

معاكس تماماً لطريقي «الحسم» و«الاسقاط»، فإلى جانب استحالة تحقيق أي منهما فإنّ الاستمرار في السير في طريق «حسم- اسقاط» -وهو طريق واحد من حيث النتائج- يعني الوصول بسورية إلى ما يريده أعداؤها من دمار نهائي وتفكيك، فليس بمقدور «الحاسمين» ولا «المسقطين» لا إيقاف التدخل الخارجي، ولا توحيد السوريين وراء أي منهما في مواجهة الإرهاب. بالمقابل، فإنّ الحل السياسي عبر جنيف3 بمهامه الثلاث «وقف التدخل الخارجي، وقف العنف، وإطلاق عملية سياسية» وبدعم ثابت من الحليف الروسي، وفي ظل توازن دولي جديد، يضمن الوصول إلى إلزام دولي لجميع الدول المتدخلة بوقف تدخلها، كما يفتح الباب أمام توافق السوريين فيما بينهم وصولاً إلى تشكيل الأرضية الحقيقية لمحاربة الإرهاب. إنّ الوطنية السورية، تعني الحفاظ على سورية وشعبها، وتعني إنهاء الأزمة لمصلحة الشعب السوري، وليس لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، وتعني حل الأزمة السورية لمصلحة المتهوبين ضد ناهيهم من فاسدين سابقين ومستجدين وتجار حروب وأزمات، وضد الدول النهابية والمجرمة وعلى رأسها واشنطن والكيان الصهيوني وحلفائهم، ولذلك فإنّها تعني اليوم إصراراً ونضالاً حقيقياً باتجاه الحل السياسي، وباتجاه إنهاء صوت الرصاص وفتح الأفق كله للشعب السوري ليقول كلمته.

هذا الشكل هو شكل غير مباشر في تشويه معنى الوطنية، أما الشكل المباشر فتستخدمه المعارضة اللاوطنية في المقلب المقابل، وذلك من خلال التبخيس في مفهوم الوطنية على اعتبار أنه «بدعة» أنتجها النظام، واعتبار أن «الواقعية السياسية» تنفي هذا المفهوم، والعمل على طمسه من خلال الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى كالمواطنة والديمقراطية.. الخ، بهدف التهرب من المسؤولية الأخلاقية والوطنية لجرائم من شاكلة المطالبة بالتدخلات الخارجية، والدعوات إلى استمرار الحرب، وغيرها.

■ بالملموس..

إنّ أولى الأولويات الوطنية اليوم هي الحفاظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً وإيقاف النزيف والكارثة الانسانية التي يزرع تحتها الشعب السوري، وهذه تتضمن ضرورة محاربة الإرهاب بشكل جدي ومجد، وهذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا بتوفر عاملين: الأول: هو وقف التدخل الخارجي بأشكاله المختلفة من تمويل وتسليح وغيره، والثاني هو توفير الحد الضروري من الوحدة الداخلية السورية التي تسمح بسحق الإرهاب وطرده من البلاد.. إنّ تحقيق الأمرين كليهما اليوم بات ضرورة وطنية كبرى تسمح بتحديد معيار ملموس للوطنية بعيد عن تكرار الشعارات.. وإنّ تحقيق هذين الأمرين يمر عبر طريق



■ محمد الخياب

بين المغالاة والتبخيس..!

يقول أحد المفكرين العظام أن أوثق وأمثل طريقة للحظ من شأن فكرة سياسية، أو غير سياسية، هي السير بالفكرة إلى حد السخافة وذلك باسم الدفاع عنها، من خلال الغلو والإفراط فيها وتطبيقها على ما هو خارج نطاقها الفعلي. ينطبق هذا القول في الحقيقة على فهم بعض المتشدّدين في النظام لمفهوم الوطنية إلى حد بعيد، فمن المعروف للجميع أن قوى الفساد استثمرت في كلمة

الوطنية إلى حد بعيد لتثبيت مواقعها ومنع الناس من المطالبة بحقوقها والتعبير عن آرائها ومواقفها، فـ«الوطنية» عند تلك القوى لا تتعارض مع العمل على تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في سورية عبر لبرلة الاقتصاد وعبر زيادة نسب المهمشين ونسب الفقر والبطالة.. الخ ولكنها بالمقابل تمازج يافطاتهم التي يرفعونها لحث الناس على تأجيل مطالبها بالإصلاح والتغيير ومحاسبة الفساد، وفي تخوين الناس، والقوى الوطنية في الموالاة والمعارضة التي تسعى لتمثيل مصالح المجتمع الحقيقية وتجرع عنها.. الخ.

بعد مرور أربعة أعوام على انفجار الصراع الدامي والمدمر على الأرض السورية، يغدو من الضروري إعادة مناقشة مفهوم الوطنية مجدداً. حيث عمل المتشدّدون، الذين يشكلون نسبة ضئيلة من السوريين، على تشويه مفهوم الوطنية في إطار الصراع السياسي- الإعلامي فيما بينهم، وكانت النتيجة هي أن أعطى كل طرف منهما الحق لذاته في إخضاع الغالبية العظمى من السوريين لمعايير «الوطنية» بما يتلاءم مع برنامجهما المعروفين، «الحسم» أو «الاسقاط»..

مطببات

■ عبد الرزاق دياب



العلاج.. بالندوات

مهلاً... هذا الطفل الذي يبيع البانصيب في المقهى يحتاج إلى بعض مفرداتكم الناعمة ربما تعينه على قضاء ليلة هادئة ببطن مملوء وعين راضية.

مهلاً... هذا الطفل الذي ينام مع إخوته على الرصيف المقابل لمبنى إحدى الوزارات يحتاج إلى ندوة تلفزيونية، وحوار ساخن ربما يساعده على عدم الإحساس بالبرد في هذا الخلاء البشري.

ما يحطم القلب هو إصرار المسؤولين عن كل هذا الكم المرعب من المشردين والأيام في الشوارع على اتباع المنهج نفسه، والحديث باللغة نفسها وكأننا لم نصب بأي فاجعة، وكأننا فقط نتابع برنامجاً مرعباً عن الموت والتشرد والتسول لأطفال خارج الأرض، وأن كل هؤلاء ليسوا أبناء بلدنا وجلدتنا، وأنهم في أقل الاعتبارات يصنعون منظراً بائساً في عالم جميل محيط بنا.

الندوات التي تحمل عناوين بليدة مثل العنف ضد الأطفال لا تكفي لعلاج هؤلاء، ولا تلمع صورة مظلمها، ولا تكتفي من إعلاميين يرون الأمر مجرد مقال صغير يضاف إلى استكتاباتهم التي يحبون زيادتها مهما كان الخبر أو الحدث.

ماذا يعني أن يتحدث أحد منظري هذه الندوات كما جاء في الخبر: «وأشار إلى أهمية الورشة بتناولها العنف ضد الطفل في كل ما يشهده بلدنا من تحديات في ظل الأزمة، والاهتمام بالطفولة وحاضرها ومستقبلها وخاصة السنوات الأولى منها، وباعتبارهم أكثر تعرضاً في ظل النزاعات، وإمدادهم في سبيل بناء الذات حتى لا يكونوا ضحايا، بل ليكونوا صناع مستقبل يملكون زمامه...» هل تحتاج هذه العبارات الأكاديمية المدرسية إلى ندوة عامة، وماذا يقدم التثضير البائس لهذا التراكم المخيف لجيل ربه الطرقات، ومستقبله المجهول.

محاضر آخر تطرق إلى أهمية ربط الجامعة بالمجتمع، وهذا ما ثقب أذاننا طوال عقود، وفشلنا في صنع هذه الأولويات التربوية التي لم تغادر الكتب والميكروفونات، وبقيت صياحاً في واد نهبط فيه هبوطاً حراً مع أجيال من الصغار والمراهقين دون أن نتنظر هناك من هو مستعد لإنقاذها.

أرجوكم أوقفوا هذه الندوات، وفكروا ولو مرة واحدة أن تنزلوا إلى الشارع، وهنا من الممكن أن تجبوا علاجاً شافياً لك هذه الأجساد الطرية التي تتبخر ببطء، وتنتظر مستقبلها على أبواب بيوت المتع والجريمة؟.

أنصحكم: ابدؤوا بتغيير عناوين ندواتكم أولاً.

مخالفات البناء تتوالد

عشوائياتنا... سليله الرشوة والإدارة الفاسدة



ليس وضعاً طارئاً، وليس مشهداً جديداً، من استفاد منه ما زال موجوداً ويتحدث عن محاربته، ويعتبره قبحاً وطنياً، وإنما لا يغتفر...

■ عبد الزراق دياب

وهكذا تتوالد مخالفات البناء في بلد ساهم مفسدوه أكثر من أعدائه في رسم لون باهت له على الأرض، فالمنظر المتهالك للبيوت، والخرائب التي فجأة تقفز لتصير أبنية لم تولد فجأة، ولكنها نتيجة فساد الضمائر المسؤولة ولو في شق صغير عن الجمال، ولكنها أبت إلا أن تحيله دماً وقيحاً في ذاكرتنا وأمام عيوننا.

الحق على الأزمة؟!

جاءت الأزمة الوطنية لتكون الغطاء الذي يحجب ما سبقها من موبقات، ولتتستر على ما ارتكبه الفاسدون، وألصقوا بظهورها كل الشرور، وبعضهم تم غفران ذنوبه جميعاً، ونامت معه أمانة أموال الرشا والمخالفات، والإيعاز دون تواقيع لتجار البناء أن استمروا وأسرعوا.

التقرير الذي تداولته الصحافة المحلية يشير إلى أن أكثر 100 ألف مخالفة بناء في دمشق وريفها، ارتكبت خلال سنوات الأزمة، ويفصلها أحد مسؤولي محافظة دمشق: «تم ارتكاب المئات بل الآلاف من مخالفات البناء الطابقيّة، والأرضية، والتعدي على المساحات الزراعية، وأراضي الحماية، وأراضي التنظيم في: مناطق «المزة 86، حي الورود، نهر عيشة، بساتين الشاغور، بستان الدور، الزاهرة، التضامن، بساتين برزة، ودمر، عش الورور، الدويلعة»، وعلى الأملاك العامة، والخاصة».

المسؤول في المحافظة يؤكد أنه تم الاعتداء حتى على أملاك الغير من دون أي رادع أخلاقي

أو قانوني... والأسباب تعود لتقصير الدوائر الخدمية، وإلى الأزمة الراهنة.

مع كامل التقدير لهذا الاعتراف الرسمي إلا أن كل ما ذكره مسؤول المحافظة من

جاءت الازمة الوطنية لتكون الغطاء الذي يحجب ما سبقها من موبقات وفساد

مناطق لا تعدو أن تكون إلا مناطق مخالفات محضة، وبنيت على ما هي عليه قبل الأزمة بسبب الرشا والفساد المالي والأخلاقي، وانتهكت المساحات الخضراء وتم البناء في الأراضي الزراعية دون أن يقف أحد هؤلاء ويصيح بأنه من الجور تحويل العاصمة إلى كتلة اسمنت صماء وحارة، ولو يعود هؤلاء إلى ما كتبت الصحافة والنداءات التي أطلقتها لعرفوا مدى الجرم الذي ارتكب لمنافع شخصية وصغيرة.

الأزمة التي تنهم بأنّها وراء استفحال المخالفات بريئة من هذا الإنم، وهي أقصى ما فعلته أنها سمحت بغض الطرف عنها قياساً لما يجري من انتهاكات كبرى.

تسوية.. نقدية

الحلول التي ستتخذها المحافظة لوقف هذا الاستنزاف الإسمنتي لمساحات البلد يأتي من خلال ما قاله مسؤول المحافظة: «المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق وافق على تسوية مخالفات البناء بأن يدفع طالب التسوية 50% من بدل التسوية وفق جدول حساب الرسم لحين صدور قرار التسوية».

هي الطريقة نفسها التي اتبعت دائماً عندما تتراكم المخالفات، وهي التسوية المالية، وأما المخالفة فهي واقفة تترنخ وربما تؤدي إلى كارثة قادمة ذات يوم نحس. المكتب التنفيذي وافق؟، وكأنه يملك أكثر من ذلك، ولكنها موافقة لحلول مؤقتة تعطي الحق لصاحب المخالفة كونه دفع تسويتها، وتمنع القانون من إلزتها كونه تم قبض الثمن أيضاً بالقانون.

إنصاف اعتيادي

ولا يمكن أن يمرر قرار ولو كان افتتاح دورة مياه دون أن يوصف بالمنصف والاحمال والذي يخدم المواطن ويربحه، فالمسؤول الخدماتي يتابع: «قرار التسوية جاء لإنصاف المواطن عند فرض غرامة مخالفة بناء بحق، لتكون المخالفة بعيدة كل البعد عن العامل الشخصي، وتقديرات لجان التخمين، وينظر القرار في المخالفات القابلة للتسوية وفق القوانين والأنظمة، وشروط التسوية، وضمن أسس وضوابط قانونية واضحة».

طبعاً يذهب الرجل إلى التفاصيل وهي لا تعني كثيراً فعلى الأرض شمة واقع لا تجمله القرارات ولا العبارات المنصفة.

أنواع... واللوان

الخبير العقاري عمار اليوسف يؤكد أن: «أغلب هذه المخالفات تمت معالجتها بالتسويات وليس بالإزالة، وتتضمن مخالفات الفيلات زيادة في عدد الطوابق من الأعلى وزيادة عدد الطوابق السفلية من خلال زيادة الأقبية، ومخالفة في الواجهات والتوسع بها على حساب الأملاك العامة...» والذي يعرف مناطقنا الشهيرة بالزراعة يعلم علم اليقين كيف التهمت الأراضي الزراعية والبساتين لصالح البيوت والفيلات والمساحات الزرقاء.

وهنا وبعيداً عن مخالفات الكبار الشائنة، تبدو أيضاً مخالفات الصغار، لكنها وإن كانت مخالفة فإنها تبقى اضطرارية من أجل إسكان شاب للزواج، وتوسعة على العائلة، ولبناء منافع. وكان من واجب الدولة والبلديات أن تجد حلولاً من شأنها احتواء هذه الظاهرة عبر مخططات تنظيمية وإقليمية حقيقية، وتجديد قوانين البناء وناظمتها، وتحويلها لأداة إصلاح الخراب لا زيادته.

لنتذكر.. معاً

بالتفاته صغيرة إلى الورا، سنذكر معاً معامل الرخام في عربين، والتي التهمت الأراضي الزراعية وحولتها إلى أرض بيضاء كلسية، وحولت نهر بردى إلى نهر طمي أبيض، وكذلك الدبّاعات المخالفة التي حولته إلى مستنقع جلد قفر.

كل الأحياء المخالفة في مدينة قطنا والتي أدت إلى تلوّث مصدر مياهها الوحيد «رأس النبع» بسبب اعتماد أهالي هذه الأحياء على الحفر الفنية، ووصلت حينها إلى أكثر من 300 حفرة فنية ولم تحل المشكلة إلا

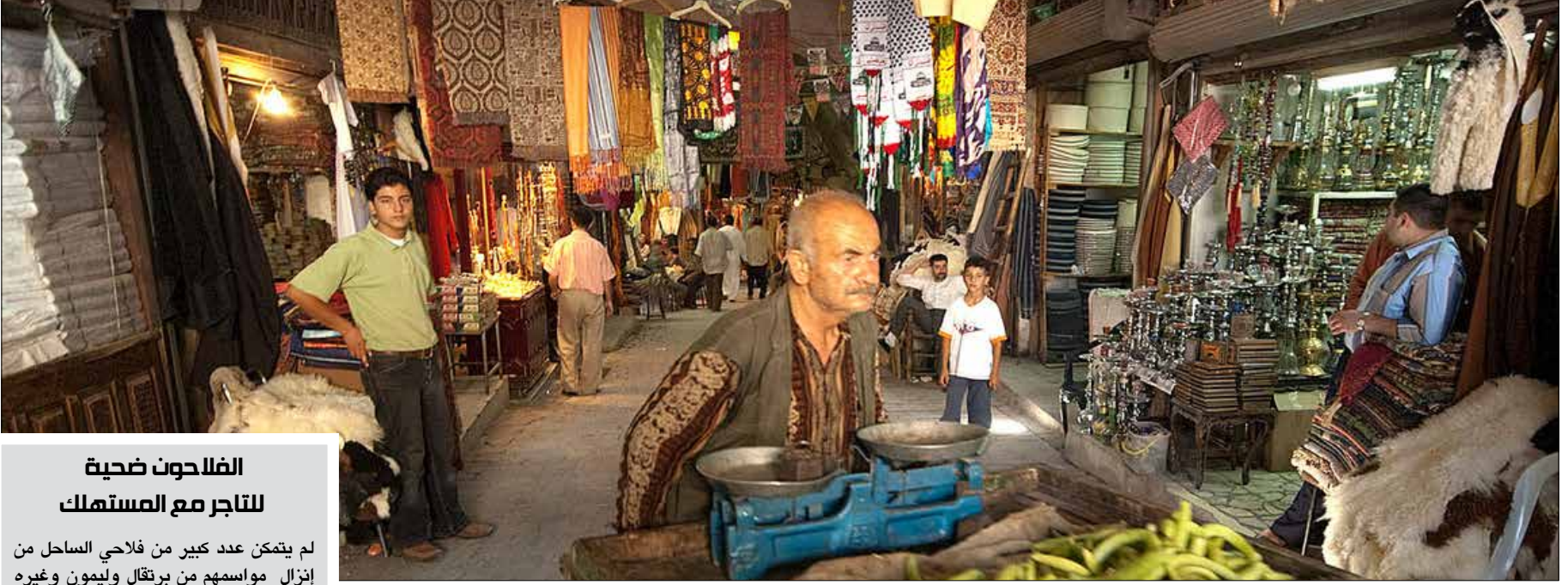
بمشروع صرف صحي للمنطقة بالكامل. البناء الذي تم دمه في دف الشوك بعد طابق سادس مخالف أدى إلى خسارات مادية للأهالي بسبب جشع تجار البناء، وتغاضي رئيس البلدية والمحافظة ومهندسيها عن هكذا مخالفة.

لنتذكر معاً المخالفات في «قاسيون- كفرسوسة- ضواحي العاصمة بأكملها» وأيضاً مخالفات الريفين الغربي والشرقي للعاصمة وكلها في أغلبها تعود إلى تعيين رؤساء مجالس محلية بلا ضمير وطني، وشخصي، ومكاتب فنية عاقرة، وأنه ذات عام ليس بالبعيد تم إعفاء أكثر من نصفهم لعدم الكفاءة والفساد.

وصلت يده إلى مفتاح المذايق وقام بإطفائه قبل أن تكمل المذيعة قراءة نشرة أسعار الخضار حسب التسعيرة الحكومية. فسعر صرف أو بيع الخضار اليوم بات يوجد له سعر سوق نظامي وسعر سوق سوداء. أبرز الموجودين على قائمة الأسعار هو الأصفر «الموز» نسبة إلى الأخضر أي الدولار. ثم تليه الحمراء أي البندورة التي باتت تتغنج على موائد السوريين ومن بعدها تأتي باقي الخضروات والفواكه.

الأصفر يحلّق..

والبندورة تتغنج.. والمواطن ينظر فقط!



الفلاحون ضحية للتاجر مع المستهلك

لم يتمكن عدد كبير من فلاحي الساحل من إنزال مواسمهم من برتقال وليمون وغيره إلى الأسواق السورية الداخلية، وبقيت المواسم في مخازنهم ثم فستت، وقاموا بإطعامها للحيوانات، فكانت خسارتهم كبيرة واليوم يخشون أن يكون نصيب الخضروات التي يزرعونها بشكل موسمي وعلى رأسها البندورة والقيطلة الخضراء التي لم ينزل سعر كيلو الغرام الواحد منها عن الخمسمائة ليرة في عدد من أسواق دمشق وريفها. ويقول عاصم: «في كل سنة يتم وعدنا بإنشاء معامل كونسروية كي تستوعب إنتاجنا من الخضروات لكن الوعود تبقى حبراً على الورق ونخسر مواسمنا بسبب سوء التسويق».

وبحسب وزارة الزراعة فإن كل بيت بلاستيكي يحتاج إلى نحو 1500 ليتر من المحروقات في الموسم، وأن متوسط إنتاجه سنوياً بلغ 7 أطنان من الخيار ونحو 6 أطنان من البندورة، موضحة أنه من المتوقع أن ترتفع كلفة إنتاج الخيار بنحو 43% لتتقل بذلك كلفة إنتاج 1 كغ من 56 ليرة إلى 80 ليرة، وكذلك كلفة إنتاج 1 كغ من البندورة من 55 ليرة إلى 70 ليرة بزيادة نحو 30% على الكلفة.

سوء تقدير

لم يكن ينقص الفلاح بعد اشتداد الأزمات عليه من تهجير وسوء أوضاع اقتصادية وكذلك مناخية، حيث عانى الفلاح السوري في السنوات السابقة من مواسم جفاف، حتى قامت الحكومة بزيادة أسعار المحروقات المخصصة للفلاحين وجاءت هذه الزيادات بنسب مرتفعة فقفزت أسعار المحروقات لأكثر من 100% خلال الزيارتين الأخيرتين فقط وانتقلت الأسعار من 60 إلى 80 إلى 125 ليرة للليتر المازوت. مما يعني زيادة التكاليف والأعباء المترتبة على الإنتاج الزراعي الذي يعاني أصلاً ارتفاعها.

فيما كان ينتظر الفلاحون تسهيلات في دفع ديونهم وكذلك تخفيضاً في أسعار البذور والأسمدة والمحروقات.

من خيرة!

ينادي خليل على البقدونس كل ست جرز بقدونس بخمس وعشرين ليرة. ويقول لقاسيون: «إن تكلفة جرزة البقدونس الواحدة تتجاوز العشر ليرات. لكن تكلفة إنزال الخضار من ريف دمشق إلى سوق الهال وبيعها هناك سيكون أعلى من السعر الذي سيشتري به التاجر، لذلك أفضل البقاء قرب بستانتي وبيعها بسعر منخفض». وكذلك يفعل جاره أبو فهد الذي فضل بيع كيلو الفول الأخضر بأقل من سعره في السوق على أن يتكبد مشقة وتكلفة الطريق إلى سوق الهال. ويقول: «خلي الناس تأكل فول حتى تشبع».

سيجد المتتبع لأسعار الخضار أن سعر جرزة البقدونس أو النعناع في وسط دمشق تجاوز 25 ليرة. وهذا سينطبق على بقية الخضار الموسمية كالفول والبازلاء، حيث تعتمد أسر كبيرة على هذا الموسم من أجل تخزين مثل هذه الخضار لموسم الشتاء. لكن ارتفاع الأسعار جعل عدداً كبيراً من العائلات تحجم عن هذه العادة.

شماعة نصيب

يحلو لعدد كبير من التجار أن يعلقوا ارتفاع سعر الخضار على شماعة إغلاق معبر نصيب الحدودي، هذا إلى جانب ارتفاع سعر صرف الدولار الجنوبي. لكننا لا نتحدث عن فواكه وخضار، لا تزرع على الأراضي السورية بل كنا نصدر هذه الخضار والفواكه إلى الدول المجاورة.

إن احتكار التجار للأسواق أدى إلى ارتفاع جنوني في الأسعار، وبقاء المواطن محروماً من أبسط حقوقه وهو الحصول على الغذاء الضروري ليس أكثر، وهو ما ظلت تقابله الحكومة بصم أذائها والتعلل بظروف الأزمة وترك المواطن فريسة سهلة لكبار التجار.

ارتفاعها الكبير، إلا أن الاتجاه العام لسعرها هو الصعود رغم افتراض وفرة الموسم. يقول راجح: «ليس لدي إمكانية شراء كمية أكبر من هذه، علماً أن عدد أفراد عائلتي ستة أشخاص فقط. ويتابع ارتفاع أسعار الخضار الجنوني دفعنا إلى الابتعاد عنها بعد أن نسينا الفواكه. ويضيف متى وصل سعر كيلو البندورة إلى ثلاثمائة ليرة في مثل هذه الأيام حتى في فصل الشتاء لم يصل إلى هذا الحد». تقول أم راشد: منذ شهر وأنا لم أبق نوعاً من الأطعمة إلا وأدخل إليه الفول الأخضر، فهو إلى اليوم أرخص أنواع الخضار علماً أن سعر الكيلو لم ينزل عن المائة وخمسين ليرة.

احتكار

عدد كبير من بائعي الخضار في سوق «الجديدة» لم يجلب خضرة إلى محاله منذ أكثر من عشرة أيام، وعند السؤال عن امتناعهم عن البيع، قال أبو أنس: نحن نذهب كل يوم إلى سوق الهال ووسط دمشق لكننا نعود دون شراء الخضار، لأن أسعارها نار، وإذا قمنا بشراء الخضار بالأسعار الحالية، فلن يتمكن أحد من شرائها. ويتابع هناك خضار في المستودعات الكبيرة لكن التجار يخافون من بقاء معبر نصيب مغلقاً لفترة أطول، وعندها لن تدخل كميات من الخضار ولن يكون لديهم خضار حتى يبيعونها إياها.

يضيف هيثم وهو بائع خضرة: «رفض تاجر سوق الخضار بيعي أكثر من كرتونة بندورة وكرتونة موز، وقال لي: هناك من سيدفع سعراً أعلى من السعر الذي دفعته أنت، ولكن نتيجة تعاملنا الطويل سأعطيك كرتونة واحدة من كل نوع». ويتابع: هناك خضار في الأسواق والبرادات المركزية، لكن التجار استغلوا توقف معبر نصيب وارتفاع سعر الدولار وتحكموا بنا، بعد أن بات من الصعب الحصول على البندورة من محافظة درعا، وبتنا نجلب البندورة وغيرها من الخضار من الأردن ومن مصر.

جنون في الأسعار لم يقابله من الطرف الحكومي سوى بعض التصريحات، التي ستعمل على تأمين الخضار والفواكه والعمل على استقرار أسعار السلع، لكن المواطن السوري بات يدرك أن كل هذه التصريحات، ليست سوى محاولات مكشوفة من المسؤولين لتمرير قرارات لن يتم تراجع عنها فيما بعد.

■ نسرنت علاء الدين

بين معبر نصيب والدولار..

لم تغد جولتها في سوق الخضار بشيء، فعادت إلى منزلها وهي خالية اليدين. لن يتغير الطبق المقرر ليوم الأربعاء من كل أسبوع معكرونة بماء رب البندورة، ما زالت أسعار الخضار محلقة في السماء. تقول أم رامي: «كنا ننتظر قدوم شهر نيسان بفارغ الصبر فقد تعبنا أمعائنا من طبخ الأرز والبرغل والمعكرونة، لكننا على ما يبدو لن نغير من جدول الطعام المقرر بين الأرز والبرغل والمعكرونة». وتتابع: «كنا نتوقع أن نتخلص من النشويات لكن ارتفاع الأسعار أوقف حلمنا. حيث كانت تنخفض أسعار الخضار في مثل هذه الأيام من السنة. لكن ما لم نتوقعه هو وصول سعر كيلو غرام الخس إلى المئة ليرة في حين كنا نحصل في مثل هذه الأيام من السنة على خمسة كيلو خس بمئة ليرة، وكيло البندورة إلى ثلاثمائة ليرة. وعندما تسأل عن سبب ارتفاع الأسعار كان الباعة يقولون السبب هو ارتفاع سعر الدولار واليوم يضيفون إغلاق معبر نصيب»!!.

عدد كبير من بائعي الخضار لم يجلب خضرة لأن أسعارها نار

أربع حبات بندورة وخمس حبات من الخيار وكيло بطاطا هو كل ما اشتراه راجح منذ أسبوع، ورغم انخفاض سعر البندورة بعد

برسم السيد وزير الداخلية حول عودة الإقطاع مرة أخرى...؟



أولادي يدافعون عن شرف الوطن فأنا مستعد للموت في سبيل أرضي، لأن «الأرض عرض» وللأسف فإن المالك اشترى بداية مختار قريته «مجدلون» وعينه مشرفاً على أملاكه، تماماً كما كنا أيام الإقطاع، ويشترى شهود الزور من عماله، وإذا لم يشهدوا معه يهددهم بالطرد من العمل، وأما آخر فصول تلك المشكلة هو قيام الشرطة بالقبض على الفلاح المزارع ووضع بالسنج تحت حجة ضرب ابن المالك، وقطع غراس الزيتون، رغم وجود ضبط للشرطة وتسجيل فيديو يؤكد بأن الأرض كانت مزروعة بالقمح، وهناك شهود ومنهم مراسل قاسيون شخصياً، بأنها لم تزرع بغراس الزيتون أبداً. والأغرب من ذلك أنه جرى التلاعب بضبط الشرطة، وإضافة اعتراف من الفلاح بأنه قلع الغراس، ورغم نفي المزارع ذلك أمام القاضي، واستغرابه من هذا الادعاء، ويقول المزارع إن الشرطة متآمرة علي مع المالك، بسبب الرشاوى الكبيرة الذي يدفعها لهم، أما أنا فلا أملك إلا تعبي وهذا البخل الذي أعيش منه، الفلاح «م.ط.» ومعه «قاسيون» تتأشد السيد وزير الداخلية والجهات المعنية والقضاء المختص التدخل من أجل رفع الظلم عنه وإنصافه من مافيا الفساد.

غير المكتثرة بالقانون والدولة، ورغم طرد المزارع من أرضه ورغم الشكوى القانونية جرت ملاحقة المزارع «الفلاح» «م.ط.» من قبل الشرطة أكثر من مرة لحبسه وتهديده أكثر من مرة، لسحب الشكوى ولم تجر أي مساءلة «للمالك» وأزلامه... فكيف يترك مَلَاك يتلف محصول القمح - خاصة أننا نعيش في أزمة طاحنة- والمواطن السوري يعاني لتأمين لقمة الخبز، والدولة تستورد القمح والطحين بالعملة الصعبة، ويجري ضرب الفلاح وتهديده أكثر من مرة. فبدلاً من تطبيق القانون على ذلك الظالم، تجري مطاردة الفلاح المسكين والهجوم على منزله وعائلته لاعتقاله وحبسه، إنه بكل اختصار الفساد المتفشى في بعض دوائر الدولة ومنها الرشوة وشراء الذمم التي تجعل الظالم مظلوماً والمعتدى عليه ظالماً.

شرح المزارع «م.ط.» معاناته لقاسيون غاضباً: إنني لا أملك شيئاً في هذه الدنيا إلا بغل أفلق عليه لأعيل أسرتي، واليوم يحاول ذلك المالك تشليحي أرضي عنوة، لأنها ذات موقع استراتيجي وسعرها غال، والأنكى من ذلك يضيف الفلاح إن أولادي الإثنين يخدمان بالجيش العربي السوري منذ سنوات وأصيبا أكثر من مرة فإذا كان

منذ عدة اشهر نشرت قاسيون مقالاً بعنوان
في طرطوس «الإقطاع يعود من جديد»..

■ مراسل قاسيون

حيث نشرت الجريدة شكوى المزارع «الفلاح» «م.ط.» من قرية مجدلون البحر على المالك وسليل الإقطاع «ه-ض» والذي جاء فيه: إن المالك حاول طرد الفلاح من أرضه بعد أكثر من عشرين عاماً من مزارعتها وفلاحتها، وبدون أي حصة قانونية له أو تعويض بالتراضي، كما يجري عادة حيث استخدم المالك «نفوذه» بدوائر الدولة والأموال الطائلة لدى الرشوة وشراء الذمم.. وحاول الفلاح «م-ط» الدفاع عن أرضه وحصته القانونية بكل الوسائل القانونية، عندما تقدم بشكوى رسمية إلى المحام العام بطرطوس ضد المالك وأزلامه، الذين قاموا بالقوة وبالتهديد بالسلاح بحراثة واتلاف محصول القمح عنوة، وكان مراسل قاسيون شاهداً شخصياً على الحادثة وأدلى بشهادته إلى ضبط الشرطة أصولاً حول الحادثة مع شهود آخرين، ورغم إتلاف المحصول وممارسة ذلك المالك «التشبيح» العلني وإطلاق العبارات

من الذاكرة

■ محمد علي طه



المهار العرايب

قبل أكثر من مئة عام خطت يد أمير الشعراء أحمد شوقي قصيدة «صحبة المكتب» صور من خلالها أيام الطفولة الغالية والعزيرة على قلب كل إنسان. تلك المرحلة التي مر بها كل منّا، حيث تظهر فيها شيئاً فشيئاً معالم اشتداد الساعد والعودة، وبدء نمو الشخصية.. وحديثي اليوم عن ذكرى من ذكرياتها الطريفة، حين بدأت وأنا في الصف الرابع الابتدائي تعلم ركوب «البسكليت» ذلك الحدث «الكبير» في حياة الأولاد، فقد كنت أنفق «الخرجية» على استئجار الدراجة من البسكليتاني «أبو شريف» ولكن ليس بشكل مباشر، بل عن طريق صديق أكبر مني سناً، ساعدني ودربني على قيادتها، وكمر مرة سقطت فيها مع الدراجة وتحملت الكثير من الألم، وبخاصة عندما لم تكن رجلاي بطول يسمح لهما بإدارة «دواسات البسكليت» دورة كاملة، واكتفي بنصف دورة، وبعد تمكني من القيادة في أزقة الحارة، اتفقت مع صديقي يوسف على القيام «برحلة» خارج الحارة، فاستأجرتا دراجتين لمدة ربع ساعة، وانطلقنا بهما عبر منطقة «الصيبات» إلى دخلة جامع النابلسي فالجبة فالجسر الأبيض ومنه عبر طريق الصالحية إلى بوابتها -ساحة يوسف العظمة أمام المحافظة- وهناك استرحنا لدقائق وشربنا الماء من الفيجة القائمة قرب مدخل بناء رابطة المحاربين القدماء، حيث يعمل صهرنا الطيب الفحل والذكر الشركسي عبدالله أبو حسن على يسار شارع 29 أيار، ذلك البناء الذي أزيل وينتصب اليوم مكانه بناء التأميمات. ثم تابعتا المشوار إلى السبع بحرات قبل أن ينشأ بناء بنك سوريا المركزي فشارع بغداد حتى منطقة القزازين، لنعود بعدها إلى حارتنا في رحلة استغرقت ساعة ونصف، ولأننا لا نملك إلا أجرة «ربع ساعة» اضطررنا أن نترك الدراجتين بجانب دكان بائع الفول، على مسافة قليلة من محل «أبو شريف» وتوارينا عن الأنظار.. في تلك الأثناء كان أبو شريف «يمشط» الحارة على دراجته بحثاً عنا دون جدوى. والمهم أنه بعد أن علم بوجود الدراجتين قرب الفوال أعادهما إلى محله بعد أن «فحصهما» ووجدتهما سالميتين ثم اتجه إلى بيتنا وبيت الصديق يوسف ليبلغ أهلكنا بما فعلناه، ويتلقى من الأهل اعتذارهم وأجرة الدراجتين. وفي المساء عندما عدت إلى البيت كان والذي «استقبالي» وبدأ تأنيبه العنيف الذي تحول إلى «قتلة عس» كلما تذكرتها أحس بمرارة تحت لساني. وتقرأ في عين خيالي كلمات قصيدة «صحبة المكتب» وبخاصة البيت المحفور في ذاكرتي:

«ويا حبذا صبية يمرحون
عنان الحياة عليهم صبي..»

درس آخر .. من قرية الشريعة!

■ مراسل قاسيون - حماه

بعد تمكّن مجموعات من المسلحين على استباحة مدينة «جسر الشغور» وارتكاب المجازر بحق المدنيين وترحيل بعض أبناء المدينة، ارتفعت معنويات بعض هذه المجموعات وحاولت التمدد إلى عموم قرى منطقة الغاب، وصولاً إلى مدينة السقيلية في محافظة حماة، حيث قامت بشن هجوم مكثف على حاجز للجيش في محيط قرية «الشريعة» التي يبلغ عدد سكانها 15 ألف نسمة، وذلك في 2015/4/25 حيث بادرت «لجنة الدفاع عن القرية» وهي لجنة مشكلة من الأهالي سابقاً، ومهيئة لمثل هذا الموقف، بادرت إلى دعوة أبناء القرية للتصدي لهذه المجموعات، ودارت معركة ضارية بين أبناء القرية والجيش العربي السوري من جهة، والمجموعات المسلحة من جهة أخرى، حيث انتهت تلك المعركة بحماية حاجز الجيش، والقبض على 15 شخصاً من المسلحين، وهزيمة تلك المجموعة.

إن ما حدث في قرية «الشريعة» يؤكد مرة أخرى، على أهمية المقاومة الشعبية لهذه المجموعات، ويؤكد على الوعي الوطني السوري، رغم كل البروباغندا التي يتم تسويقها عبر وسائل الإعلام المختلفة، مما يستوجب توفير كل المقدمات الضرورية لتعميم هذا الشكل من المقاومة.



امتحانات الشهادات النهائية اختبار أخير للمسؤولين في الحسكة



تجري مديرية التربية في محافظة الحسكة، استعداداتها النهائية، لإجراء امتحانات الشهادات الأساسية والثانوية بكافة فروعها، والتي ستبدأ في 17 مايو/أيار الحالي، مع تعهدها بأن تكون العملية الامتحانية نزيهة ولا يشوبها الغش والفوضى اللذان رافقا امتحانات الأعوام الثلاث الماضية، لتغدو العملية الامتحانية اختباراً للطلاب والمسؤولين عن العملية الامتحانية في آن واحد.

■ مراسل قاسيون

تجري مديرية التربية في محافظة الحسكة، استعداداتها النهائية، لإجراء امتحانات الشهادات الأساسية والثانوية بكافة فروعها، والتي ستبدأ في 17 مايو/أيار الحالي، مع تعهدها بأن تكون العملية الامتحانية نزيهة ولا يشوبها الغش والفوضى اللذان رافقا امتحانات الأعوام الثلاث الماضية، لتغدو العملية الامتحانية اختباراً للطلاب والمسؤولين عن العملية الامتحانية في آن واحد.

وقالت مديرية التربية الأسبوع الماضي، إنها اتخذت مجموعة من الإجراءات والترتيبات الخاصة بتنفيذ العملية الامتحانية التي ستتم في 317 مركزاً امتحانياً في مدينتي الحسكة والقامشلي، منها 163 مركزاً لامتحانات شهادة التعليم الأساسي و 154 لامتحانات الشهادات الثانوية العامة والمهنية بفروعها المختلفة، فيما يبلغ مجموع الطلاب المتقدمين لامتحان الشهادات نحو 43 ألف طالب وطالبة. وشاب امتحانات الشهادة الثانوية وشهادة التعليم الأساسي خلال السنوات الثلاث الماضية، فوضى وتسبب شمل غالبية المراكز الامتحانية في مدينتي الحسكة والقامشلي، ورصدت «قاسيون» حينها مكاتب تباع أسئلة محلولة لذوي الطلاب، وإدخالها للطلاب داخل قاعات الامتحانات، دون أي جهود تذكر لإعادة الهيبة للشهادة الثانوية السورية التي كانت ترقى لمستوى شهادة جامعية في دول أخرى

وتحتاج العملية الامتحانية في المحافظة - بعد ترسخ جو عام للفوضى والغش بين الطلاب والمراقبين - لأكثر من التوجيهات والاجتماعات والكتب الرسمية، التي تتحدث عن تنفيذ التعليمات الوزارية كاملة تحت طائلة العقوبة وتوفير الأجواء المناسبة.

وإذا أراد المسؤولون عن الامتحانات في الحسكة النجاح في مهمتهم، عليهم الاعتراف بوجود مشكلة، وتحديد بدلة، ومن ثم العمل على تقديم حلول غير عادية، كأن تتم ملاحقة المكاتب التي تباع المصغرات علناً من الآن، ووضع حل لمشكلة الحراس على أبواب المراكز الامتحانية، لاسيما وأن عملية إدخال الأجوبة للقاعات تمت من خلالهم.

إضافة لتأمين حماية حقيقية للمراقبين، كأن يتم إخراجهم بشكل جماعي في سيارة تجنبهم الصدام مع الأهالي الذين يعد تجمعهم أمام المراكز الامتحانية واحداً من أهم أسباب الفوضى، إضافة لاستبعاد كل من تدور حوله الشبهات من المراقبين ورؤساء المراكز، ومعاينة المراقبين المتساهلين.

والاستفادة من جهود وخبرات الكوادر التربوية المختصة.

وفي مقابل تلك الاستعدادات، يسري بين طلاب المحافظة مزاج عام، يتحدث عن أن الأمور لن تختلف عن الأعوام السابقة، وأن إجراءات المراقبة غير مشددة من قبل المراقبين الذين يخشون من اعتداءات الأهالي والطلاب عليهم، كما حدث في السنوات الماضية في بعض المراكز، ومن أجل ذلك، ينشط هؤلاء الطلاب في شراء المصغرات، والتنسيق مع مدرسين لحل الأسئلة الامتحانية تمهيداً لإدخالها للطلاب داخل القاعات.

امتحانات أزمة

في ظل ظروف صعبة تعيشها سورية تحت تأثير أزمة مستعصية شملت كل جوانب الحياة، من الطبيعي أن تتأثر العملية التعليمية في البلاد، وبالمقابل فإن تجاوز السبلات التي رافقت العملية الامتحانية سابقاً أمر سهل في محافظة أمانة خاضعة لسيطرة الدولة بشكل شبه كامل، بشرط وجود النية الحقيقية لذلك.

قبل أن تفقد مصداقيتها في سنوات الأزمة السورية.

استعدادات مشابهة

تشبه الإجراءات والاستعدادات التي أجرتها مديرية التربية بالحسكة، استعدادات الأعوام الثلاث الماضية، ومارافقتها من فوضى وتسبب وغش منظم، تجنبت وسائل الإعلام الرسمية الحديث عنه من دون مبرر، وركزت على انتهاء العملية الامتحانية بسلام، وهو ما يندرج بتكرار التجربة المريعة التي شهدتها العملية الامتحانية. وأجرت مديرية التربية سلسلة اجتماعات ولقاءات مع المسؤولين التربويين الذين سيتولون الإشراف على الامتحانات، إضافة لباقي المسؤولين في المحافظة المعنيين بالأمر، وتقول إن جميع المستلزمات والتجهيزات الضرورية للامتحانات متوفرة، متعهدة بتجاوز الصعوبات الموجودة، والتأكيد على التقيد بالتعليمات الوزارية الناظمة للامتحانات، من خلال انتقاء مدرسين ومعلمين من ذوي الخبرة للإشراف على أعمال المراقبة

دير الزور.. أربعة أشهر من الحصار و«الاستثمار بالجوع»!



نهب التجار وممارسات الفاشيين الفجار، ما يزيد الصورة إيلاً، مستوى التجاهل الإعلامي الرسمي وغير الرسمي، حتى أبناء المحافظة ممن في مجلس الشعب التزموا الصمت الرسمي، ولم يطرح أحد منهم معاناة أبناء المدينة وأهلها..

الغذاء من إنتاجهم، وتظهر آثار هذا من وصول سعر ربطة الخبز إلى 300 ل.س أحياناً في المحافظة التي كانت تنتج القمح بكميات كبيرة!. وأخيراً رغم كل المعاناة التي يعانيها أهالي دير الزور ريفاً ومدينة سواء من الحصار أو

من المواد، والخضار والمواد الإغاثية التي يصل جزء منها للدير ولكنها لا توزع، بل تباع بأسعار خيالية ومحتكرة من قبل المسؤولين المستثمرين في جوع المحاصرين.

الأوضاع تهدد الأراضي بالعقم!

الأراضي الزراعية في دير الزور لم تزرع إلا بنسبة 5% بالقمح والشعير في هذا الموسم، أي بما يكفي الفلاح مؤونة بيته وعائلته، والأسباب متنوعة أهمها عدم إيصال وتوفير البذار والسماذ والمبيدات، يضاف إلى ذلك خوف المزارعين من سلب المسلحين لهذه المحاصيل. واقع الزراعة مع الحصار يدفع إلى دق ناقوس الخطر في المدينة وريفها، من حيث الجوع المحتمل، ومن حيث تهديد الأراضي الزراعية، التي ستزداد نسبة الملوحة فيها، وتخسر من إنتاجيتها، وتصاب بالعقم، إذا ما استمر الحال على هذا المنوال.

يضاف إلى هذا مصير الثروة الحيوانية حيث أن معدلات نفوق قطعان الغنم كبيرة ومتسارعة، لعدم توفر الأعلاف والأدوية البيطرية واللقاحات وعدم توفر المراعي الطبيعية، أي أن منتجات المنطقة الغذائية أيضاً مهددة، ولن يكون سكانها قادرين على تأمين حاجاتهم من

■ مراسل قاسيون

يضاف إلى ذلك استمرار منع الجهات المسؤولة لخروج المواطنين من المنطقة المحاصرة، أما من يجازف ويخرج تهريباً عليه أن يدفع أولاً 10 آلاف ليرة عنه، ومثلها عن كل فرد من أسرته للمهربين والمتعاونين معهم من حواجز الطرفين، مع خطر الموت المترص بعملية الهروب!

40 يوم من العتمة

وشهور من استثمار الجوع!

أربعون يوماً مضت والمدينة والريف يعانيان من انقطاع تام للكهرباء، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المحروقات من البنزين والمازوت والكاز عدة مرات، لاستخدامها في الإضاءة والطبخ، وذلك بالتعاون بين المسلحين والتجار، حيث يباع لتر الكاز على الضفة الأخرى من نهر الفرات حيث سيطرة المسلحين في قرية الجنينة بـ 60 ليرة أي البرميل بـ 12 ألف، وما أن يتم نقله إلى الضفة الثانية مسافة 500 متر تقريباً، إلى قرية البغيلة حيث سيطرة الدولة يباع اللتر ما بين 1500 و2000 ليرة أي يصل سعر البرميل حوالي 300 ألف على الأقل، وهكذا الأمر بالنسبة للعديد

أكثر من أربعة أشهر والقوى التكفيرية الفاشية «داعش» تحاصر أكثر من 400 ألف مواطن منهم حوالي 85 ألف طفل، وتمنع الدخول إلى أحياء الجورة والقصور في دير الزور، وتمنع دخول المواد الغذائية كافة، وكذلك الأدوية والمحروقات، مما انعكس على المواطنين المحاصرين في مختلف جوانب الحياة.

ارتفع سعر صرف الدولار في السوق السوداء مقابل الليرة السورية من 260 ل.س./ \$ في العَشر الأخير من شهر آذار 2015 إلى أكثر من 310 ل.س./ \$ في الأسبوع الأخير من شهر نيسان 2015، أي بمعدل 20% تقريباً خلال 40 يوم.

لعبة الدولار..

مغارة «علي بابا» الجديدة!



بتاريخ 10/4/2015 وجه حاكم مصرف سورية المركزي كتاباً تحدثت عنه صحيفة تشرين مفاده: أن أرباح مستوردي المازوت من القطاع الخاص بلغت 5 مليار ل.س. إضافية عن الربح المنطقي وفق السعر المحدد حكومياً للبيع، وهي التي تشكل ضغطاً على الليرة السورية، حيث يقوم هؤلاء باستبدال المليارات التي جنوها من السوريين بالدولار في السوق السوداء.

■ عشر محمود

للمرة الأولى تقترب تصريحات رسمية حول سعر الصرف من الحقيقة، وبغض النظر عن أسباب التصريح، إلا أنه يفتح على ضرورة كشف علني للأسباب الحقيقية لارتفاع سعر الصرف، والتي لا تقتصر على 5 مليارات ربح لمستوردي المازوت، بل ترتبط بوجود الربح الكبير المتمركز لدى قلة قليلة من حيتان المال والربح والمضاربة في السوق السورية. قاسيون تقدم قراءة حول الآليات التي تحصل خلال فترات الربح الذهبية الناجمة عن مضاربة قوى السوق الكبرى على قيمة الليرة السورية، بجوانب ثلاث: أرباح كبار مالكي الدولار ومحتكريه، أرباح من ضخ المصرف المركزي، وأرباح من رفع مستوى الأسعار.

حبس الدولار أو طلب كبار الرابحين عليه

ما الذي يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ وسريع في سعر الصرف؟ تنحصر الإجابة في أحد سببين، إما أن كبار مالكي الدولار في السوق يحتكرون عرضه ويمتنعون عن البيع بغية رفع السعر، أو أن كبار مراكمي الأرباح بالليرة السورية في السوق شكلوا ضغطاً عالياً من الطلب على الدولار لتحويل أرباحهم من الليرة إلى الدولار، كأن تقوم إحدى الشركات الكبرى الرابحة بمبالغ بعشرات المليارات من الليرات السورية، بطرحها في السوق السوداء لاستبدالها بالدولار مشكلة طلباً كبيراً عليه، وقد تكون العمليتان مترافقتين أي طلب عال من كبار الرابحين، وفرض سعر احتكاري من كبار مالكي الدولار في السوق.

يستجيب «المركزي» لنشاط السوق السوداء، فيحصل بانمي الليرة على دولار رخيص

وهذه الاختناقات هي حالة طبيعية نتيجة تراكم كبير للدولار لدى قلة، وتراكم كبير للأرباح بالليرة لدى قلة أيضاً، أي نتيجة طبيعية لتحكم كبار

ووصول وسطي تمويل المصارف لمستوردي التجار إلى 6 مليون دولار يومياً، ثم رفع حصة التاجر من تمويل المستوردي عن طريق مؤسسات الصرافة من 100 ألف دولار، إلى 300 ألف دولار، وانتهاءً بالبيع اليومي لمكاتب وشركات الصرافة لتقوم ببيع القطع الأجنبي للمواطنين، بمعدل 200 دولار للمواطن شهرياً.

حيث حصل التجار الممولة مستورديهم على الدولار بسعر صرف 257 ل.س./ \$، وارتفع لاحقاً إلى 260 ل.س./ \$. وتؤمن عملية تمويل المستوردي انتقال جزء هام من القطع الأجنبي من المركزي إلى السوق السوداء، وذلك عن طريق بيانات الاستيراد المزورة، أو عن طريق زيادة مبلغ التمويل، مقابل انخفاض الكميات المستوردة، وهذا واضح من مخالفات التجار الممولين الكثيرة، التي تكرر ذكرها في تصريحات المركزي حول «المستوردين الوهميين» المضاربين على القطع الأجنبي، كما كانت هذه العملية هي الدافع نحو السير المؤقت في عملية ترشيد الاستيراد في 2013. كذلك الأمر بالنسبة لشركات الصرافة التي تؤمن بساطة الإجراءات ووضف الرقابة على عملها الكثير من المخالفات التي دفعت إلى حملات الإيقاف المؤقت لمكاتب وشركات الصرافة، والتي انتهت بتسويات ومخالفات بسيطة لهؤلاء.

1 مليار ل.س، ويحقق إيرادات إجمالية 6.2 مليار ل.س، فما بالنا بكم الأرباح المتكدسة من باقي عمليات التدخل.

المركزي يعوض السوق عن دولارات المضاربة!

يجد المركزي أن دوره يقتصر على التأثير ضمن قانون العرض والطلب، أي بمعنى آخر يعتبر أن ارتفاع سعر الصرف هو نتيجة لزيادة الطلب على الدولار في السوق، وعدم توفره، ليقوم بضخ القطع الأجنبي في السوق وتزويدها به، متجاهلاً أن نقطة انطلاق ارتفاع سعر الصرف ناجمة عن النشاط غير الشرعي، لقوى السوق سواء التي تحتكر الدولار وترفع سعره، أو التي تتبع الليرة السورية التي حصلت من أرباحها.

يستجيب المصرف المركزي للنشاط غير الشرعي للسوق، ويسلك السلوك التقليدي بتزويد السوق في هذه الحالات بالدولار، عن طريق تمويل مستوردي التجار وعن طريق عمليات الضخ المباشرة أي البيع لشركات ومكاتب الصرافة.

حيث قدم المركزي تسهيلات استثنائية للسوق، كاستجابة لرفعها لسعر الصرف، بدأت من الإعلان عن رصد مبلغ 100 مليون دولار لتمويل المستوردي خلال أسابيع، وتمويل كافة إجازات الاستيراد التي تفوق 300 ألف دولار،

عملية ضخ الدولار تزود السوق بمزید من الدولار يعود غالبية إلى محتكريه

قوى السوق باليسولة سواء بالكتلة الأكبر من الدولار، أو الكتلة الأكبر من الليرة، وسعيهم الدائم والمستمر للتخلص من الليرة والتحويل إلى دولار، وتحديد أن طابع النشاط الاقتصادي أصبح مرتبطاً بالدولار بشكل كبير نتيجة توسع الاستيراد، وغياب أي دور إنتاجي للدولة ودعمها لعمليات الاستيراد.

تترافق عملية «حبس» الدولار من قبل كبار مالكيه، أو زيادة الطلب الكبير عليه من كبار الرابحين بالليرة، مع إشاعات واضطراب وتدهور سريع في قيمة الليرة تؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار من الرابحين الصغار، ومن المدخرين السوريين الذين يحاولون أيضاً أن يحافظوا على قيمة مدخراتهم بتحويلها إلى دولار ما يؤثر إلى حد ما أقل في ارتفاع سعر الصرف..

بانعو الدولار:

مليار ليرة بعملية واحدة!

إذا افترضنا أن محتكري الدولار قد خصصوا لعملية المضاربة الأخيرة، جزءاً لا يتعدى 20 مليون دولار يبيعونها بشكل متقطع للسوق وبالسعر المرتفع حصراً، فإن هذه الكمية التي كان سعرها السابق قبل الارتفاع 260 ل.س./دولار، تباع في السوق السوداء بسعر صرف 310 ل.س./دولار بعد الارتفاع، ما يحقق ربحاً سريعاً قدره



ربح بأعني الدولار 1 مليار ل.س من بيع 20 مليون \$

\$ السوق السوداء «ل.س»

260



يقوم كبار محتكري الدولار في السوق «بحبس» الدولار ورفع سعره ليبيعه بسعر أعلى

\$ الرسمي «ل.س»

228

سعر التدخل
الرسمي لشركات
الصرافة



يقوم أصحاب الربح الكبير بالليرة السورية، بطرح الليرة في السوق لمبادلته بالدولار فتتخفض قيمة الليرة ويرتفع الدولار

يحقق

محتكرو الدولار

ربح 1 مليار ل.س من بيع
20 مليون دولار فقط بسعر 310
ل.س / \$ وإيراد إجمالي 6,2 مليار
ل.س ناجمة عن الفارق بين سعر
الدولار في السوق قبل الارتفاع
260، وبعده 310

ارتفاع سعر
صرف الدولار في
السوق بنسبة
20%

\$ السوق السوداء «ل.س»

310



تدخل المركزي ربح 4 مليون \$ لمشتري الدولار

ارتفع سعر التدخل الرسمي لشركات الصرافة
ليواكب سعر السوق السوداء السابق



قام المصرف
المركزي بضخ
الدولار في السوق
بسعر صرف 260

\$ الرسمي «ل.س»

260

\$ السوق السوداء «ل.س»

???

..... لم يستقر بعد

تمويل المستوردات 100 مليون دولار خلال
فترة الارتفاع

بيع يومي لمؤسسات الصرافة للتدخل

بدأ سعر صرف الدولار في السوق السوداء بالانخفاض ولكنه لم يستقر على سعر ولكن لن يعود إلى 260، حيث أغلق في آخر سعر له على 308 ل.س تقريباً.



يحصل أصحاب الربح الكبير في السوق من تجار وغيرهم على الدولار مقابل الليرة التي باعوها!



يستطيع محتكرو الدولار أن يشتروا بسعر التدخل 260، 24 مليون دولار من المصرف المركزي بالإيرادات التي حققوها سابقاً 6,2 مليار ل.س، والتي كانت تعادل 20 مليون دولار. ليحصلوا على ربح صافي 4 مليون دولار.

ارتفاع مستويات
الأسعار

تحصل قوى السوق الكبرى من مستوردين ومحتكري سلع وغيرهم على أرباح كبرى من السوريين نتيجة رفع مستويات الأسعار للسلع والخدمات المرتبطة بالدولار أو غير المرتبطة به

بكل الأحوال فإن عملية ضخ الدولار تؤدي إلى تزويد السوق بمزيد من الدولار، يعود الجزء الأكبر منه إلى مالكي الدولار ومحتكريه، عن طريق شركات ومكاتب الصرافة التي تعتبر بوابة لهؤلاء، ويعود الجزء الآخر إلى كبار الرابحين ممن «كبو» الليرة وطلبوا الدولار. بينما يتبخّر جزء هام من مداخلات صغار المدخّرين، ويدفعون ثمن المضاربة للسوق السوداء.

من ربح بالليرة

إلى تراكم رأس مال بالدولار!

بالعودة إلى افتراضنا السابق أي تحقيق بأعني الدولار لإيرادات إجمالية بمقدار 6,2 مليار ليرة والتي كانت قد كلفتهم حينها 20 مليون دولار فقط، فإنهم بهذا المبلغ يستطيعون شراء مبلغ 24 مليون دولار وفقاً لشريحة الدولار التي يبيعها المركزي وفق سعر التدخل عند 260 ل.س/\$، أي أنهم حققوا 4 مليون دولار إضافية سيبيعونها بسعر مرتفع لاحقاً ليحققوا مزيداً من الأرباح. أي أن عملية التدخل كفيفة ليس فقط بتعويض رأس المال لأعني الدولار بل بتكبير رأس المال هذا عند كل تدخل.

الجولة الأخيرة من الربح

لا تقتصر أرباح قوى السوق الكبرى في مرحلة المضاربة الذهبية، على الربح من بيع الدولار بسعر مرتفع، أو على الربح من شراء الدولار من المركزي بسعر أقل، بل تتعدى ذلك إلى سحب جزء كبير من الأموال من السوق المحلية عن طريق رفع مستويات الأسعار، للسلع والخدمات المرتبطة بالدولار أو غير المرتبطة به. أي السحب مما يدفعه السوريون الذين لا يتعاملون بالدولار مقابل حاجات حياتهم اليومية.

فيستطيع كبار تجار الاستيراد، وتجار الجملة، وأصحاب المستودعات ومحتكري السلع، أن يفرضوا أسعاراً عالية في فترة الفوضى والاضطراب، ويراكمو أرباحاً إضافية جديدة، أي مضاربة على قيمة السلع والمواد وغيرها.

حيث في المرحلة الحالية ارتفعت أسعار الخضراوات المنتجة محلياً بنسبة 100% في ظل ارتفاع سعر الصرف، كما في حالة البندورة القادمة من حوران، أو الموز الصومالي المستورد قبل ارتفاع سعر الصرف، والذي ارتفع من 300 ل.س تقريباً إلى 1000 ل.س. وتظهر هذه الحالة في سوق الإلكترونيات والأدوات الكهربائية التي تحرك أسعارها اليومية مع سعر صرف الدولار، لترتفع أسعارها بنسبة 20% خلال شهر.

بالنتيجة المتكررة خلال أعوام الأزمة لهذه الإجراءات ينتقل سعر الصرف الرسمي التدخل عبر مؤسسات الصرافة إلى مستويات قياسية جديدة أعلى من السابق، فمن 228 في آخر آذار إلى 260 في آخر نيسان، أما سعر صرف السوق السوداء فقد انخفض مؤقتاً من 330 وهو أعلى سعر وصل له إلى 308 ليرة للدولار وهو رقم قياسي جديد.

في التسعينيات كان قطاع النسيج السوري بمراحله كافة، انطلاقاً من زراعة القطن، وصولاً إلى صناعة الألبسة الجاهزة، يشغل نسبة 33% من القوى العاملة السورية. أي حوالي 1,65 مليون عامل بين الزراعة وخدماتها العامة والخاصة، والصناعة العامة والخاصة وذلك بحسب أرقام نقابة الصناعات النسيجية في سورية.

معامل الغزل والنسيج

القطاع الصناعي العام الأكبر: 13 متبقياً.. و4 تعمل لصالح الغير!



■ قاسيون

وكان إنتاج القطن في سورية يصل إلى 1,2 مليون طن من القطن، حيث كانت المحالج تعمل طوال العام لتستطيع حلج الأقطان المنتجة.

النصف خلال عقدين من الزمن!

انخفضت كميات الإنتاج إلى 700 ألف طن في بداية الألفية الجديدة، لتصل إلى 625 ألف طن في عام 2010، أي تنخفض إلى النصف خلال عقدين من الزمن.

أما من حيث القيمة فإن التراجع أكبر، حيث أن قيمة صادرات القطن تراجعت من 2012 مليون دولار وسطي بين عامي 2000 و2002 حيث كانت تشكل 20,5 % من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية إلى 79 مليون دولار في عام 2009 التي شكلت 2,7% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية السورية.

الأزمة وخسارة 66%

لا يوجد رقم دقيق للكميات المنتجة خلال الأزمة، ولكن التقديرات تشير إلى إنتاج 200 ألف طن في عام 2013، أي تراجع بنسبة 66%. ولكن حلقة هامة في استمرار عمل القطاع بالفعالية ذاتها قد فقدت، ناجمة بالدرجة الأولى عن تراجع كبير في المادة الأولية أي القطن، وتحديدًا بالنسبة للقطاع العام، حيث تراجعت قدرة الدولة، على استلام محصول القطن من مزارعيه.

سلم من الأقطان المنتجة في عام 2013 حوالي 40 ألف طن فقط، والباقي للسوق، أما في عام 2014 لم تتجاوز الكمية المسلمة 4600 طن تقريباً حتى شهر 11 من العام الماضي.

لعبت الظروف الأمنية الدور الأبرز في تراجع قدرة الدولة على استلام الأقطان، ولكن يضاف إلى هذا عوامل ترتبط بالقرارات الحكومية غير المفهومة أو المبررة في الظروف الحالية، حيث ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة أتاحت تسليم الأقطان في الحسكة وحماة وإدلب وحمص في عام 2013، وتكفلت بتضمين تكاليف النقل، مع سعر 100 ل.س. للكنغ، إلا أنها في عام 2014 رفضت استلام محصول القطن في الحسكة، على الرغم من وجود اقتراح عملي قدمته دراسة من لجنة مشتركة بين الزراعة والصناعة واتحاد الفلاحين، قبل موعد التسليم، أفادت بإمكانية تحويل 350 دونماً من أراضي الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في القامشلي إلى مركز لاستلام محصول القطن، إلا أن المقترح قوبل بالرفض من وزارة الصناعة، كما أشارت المعلومات في موسم العام الماضي، وكانت النتيجة أن انحصرت عمليات تسليم قطن الجزيرة السورية بمدينة حماة، على أن يتكفل الفلاحون والمنتجون القادرون على إيصال محصولهم في الظروف الحالية، بكلف نقل منتجاتهم! والسعر للكنغ لم يتعدى 110 ل.س، مما اضطر أغلب المنتجين إلى بيعه بسعر 70 ل.س. للتجار في المناطق الخارجة عن السيطرة.

13 معمل مستمر و نسب التنفيذ 20%

بناء عليه فإن القطاع العام الصناعي يعاني من فقدان المادة الأولية، كما يعاني من المشاكل

الأخرى المرتبطة بالكلف، ووجود جزء هام من المعامل في مناطق الصراع، وانقطاع الكهرباء وغيرها.

إن ما بقي على قيد الإنتاج هو 13 شركة فقط من أصل 25 شركة عاملة في قطاع النسيج العام، توقفت منها اثنتان قبل الأزمة بأعوام طويلة وهما حرير الدريكيش، ومصابغ حمص، أما الحرب فقد أدت إلى وصول عدد المعامل المتوقفة إلى 12، لتبقى الشركات والمعامل الأخرى، يعمل بعضها مثل الخماسية بحدود دنيا، لإنتاج القطن الطبي لصالح الجيش، و4 منها تعمل لصالح القطاع الخاص لفترة مؤقتة. عملياً في الظروف الحالية، تحاول المعامل الموجودة في مناطق أمنة نسبياً، أن تستمر في الإنتاج، ومواجهة مجمل الصعوبات التي تعترض الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي أهمها وأكثرها تأثيراً على العملية الإنتاجية، حيث لم «يتطرح» أي طرف حكومي لاقتراح حل عملي يتيح تأمين الكهرباء لهذه المعامل، ولا أحد يمتلك تفسيراً عن عدم إعطائها «المعاملة الكهربائية الخاصة»، المتاحة لدوائر حكومية مختلفة، أو للمخابر، أو للجهات الأمنية أو غيرها، وهي لا تقل أهمية عنها.

وبناء على الظروف الحالية، فإن المعامل المستمرة لها بمستويات ضعيفة من الإنتاج، وتعتبر عملياً خاسرة بأخذ معيار تحقيقها للخطط، ونسب تنفيذ عملياتها التي تبقى في ظروف الأزمة عند متوسط 17-20%. إلا أن الأهم هو استمرارها بالعمل، وتحقيقها لقيم إنتاج جيدة قياساً بالظرف الحالي، وبمستويات الاهتمام والإنفاق التي تقارب الصفر حكومياً.

تشغيل للغير.. عوضاً عن إنفاق للإنتاج!

تم تشغيل 4 معامل عامة هي جبلة، اللاذقية، إدلب، وحماة، وفق عقود تشغيل للقطاع الخاص، حيث يؤمن القطاع الخاص القطن إما مستورداً أو من مناطق إنتاج القطن السوري في الجزيرة السورية، حيث يستطيع القطاع الخاص تأمين القطن مقابل تراجع قدرة الدولة على تحصيل كميات القطن الإجمالية!

إن استرجار السوق لمحصول القطن يعتبر مخالفة للقوانين السورية، التي لا تسمح ببيع المحاصيل الاستراتيجية للسوق، إلا أن ظروف منتجي القطن لا تتيح التطبيق الحرفي لهذا القانون، وكان الأجدى بالحكومة أن تقوم بشراء هذه الكميات من القطاع الخاص، وتشغلها لصالحها، عوضاً عن الحصول على أجرة وإيرادات لم تتجاوز 1,7 مليار ل.س من تشغيل 4 معامل لصالح القطاع الخاص. بينما على سبيل المثال لا الحصر، حققت شركة واحدة وهي الشركة العامة للخيوط القطنية في حماة، في عام 2013 أرباحاً بمقدار 500 مليون ل.س. خلال عام 2013 من عمليات البيع الداخلية والخارجية. أي أن مزيداً من الإنفاق الحكومي على تأمين القطن وتأمين الوقود لكهرباء المعامل، يؤدي إلى إعادة تشغيل المعامل بفعالية، وإنتاج الخيط والنسيج وتحقيق إيرادات عامة، وهذا متاح من خلال زيادة سعر شراء محصول القطن، وتحفيز المزارعين عن طريق السعر المرتفع على تحمل مخاطر نقله، أو حتى عن طريق شراء القطن

الذي يستجره التجار المحليون وينتجونه في معامل القطاع العام، عوضاً عن تشغيل المعامل لمصلحتهم.

التقشف الحكومي يمنع عائدات القطن

إن سياسة التقشف الحكومية التي كانت تطال القطاع العام الصناعي قبل الأزمة، والتي أصابت حتى إنتاج الخبز ووفرت شيئاً من المال على حد زعم الحكومة، إلا أنها لم تسمح بزيادة الإنفاق الاستثماري على قطاع هام كالنسيج في الظروف الحالية، حيث أن مجمل اعتمادات الخطة الاستثمارية لوزارة الصناعة لم تتعد 1,4 مليار ل.س. في موازنة عام 2015 حصلت منها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية على 220 مليون ل.س فقط لعمليات الاستبدال والتجديد في معاملها الـ 25، وعلى 10 ملايين اعتماداً لمشاريع جديدة.

بينما كانت المؤسسة في عام 2013 تصرح عن حاجاتها لتمويل مشاريع توسعية في بعض الشركات، تبلغ مجمل تكلفتها 150 مليون دولار، أي حوالي 23 مليار ل.س. بسعر صرف سوق تقريبي في 2013 : 150 ل.س/\$، وهي نسبة لا تتعدى 1,4% من موازنة 2015، إلا أنها لم تنفذ. إن عدم وجود سعي فعلي، وعملي، لتأمين شروط العمل الأساسية لمعامل القطاع العام النسيجية، يؤدي إلى ضياع إيرادات عامة محتملة، وبالقطع الأجنبي الذي تعلن الحكومة أن الحصول عليه هو أحد أهم سياسات تحفيزها للتصدير التي تستثني قطاع النسيج العام، الذي كان يؤمن 79 مليون دولار تصديرية، وذلك من تصدير أكثر من ثلثي الإنتاج بشكله الخام أي الملحوظ فقط!

تقشف في التشغيل في ظروف البطالة!

الحكومة تقشف في الإنفاق على شراء القطن من المزارعين بأسعار أعلى أو شرائه من التجار القادرين على استجراؤه، وعلى الإنفاق الاستثماري على المعامل التي ما تزال قادرة على العمل، وتحتاج لمشاريع توسع مدروسة ومقدرة تكلفتها.

يضاف إلى ذلك أن التقشف يطال خطط تشغيل وتعيين العمال، وتحديدًا عمال الإنتاج في القطاع حيث أن بيانات عام 2014 حول العمالة في القطاع تشير إلى التالي:

إجمالي عدد العمال المخطط	الفعلي	النقص
23110	19784	3326

الأهم من هذا أن النقص الأساسي هو في عمال الإنتاج، حيث المطلوب أو المخطط هو 16297 ألف عامل، الموجود منهم فعلياً 9690 فقط، أي بنقص 6607 عامل. يحتاج قطاع النسيج إلى أكثر من 6600 عامل إنتاج، لا يتم توظيفهم، أو حتى لا يتم تشغيل جزء من عمال الشركات المتوقفة والبالغ عددهم 5618 عامل، وتأمين شروط السكن والمعيشة المناسبة لانتقالهم لسد النقص مؤقتاً!!

زائد ناقص



هدنة لزيادة الربح!

بين رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق لإحدى الصحف المحلية أن الجمعية ستطلب من المالية استمرار بهذا الاتفاق الذي قضى بهدنة شهر ونصف الشهر لم يطبق خلالها رسم الإنفاق الاستهلاكي على بيع الذهب..



القدا ما إهنت علاقة يعني؟!!

كشف رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، أن بعض المستوردين الجدد الذين دخلوا على كار التجارة تواطؤوا مع بعض الكشافة والمخلصين الجمركيين. وأوضح رئيس الغرف وفقاً لإحدى الصحف المحلية خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي لغرفة تجارة دمشق، أن سبب التواطؤ المذكور يأتي لتقاسم الرزق والتراخي وحصولهم على الحصة الأكبر!



للتصبيوهن بالعين

أفاد مدير فرع مطاحن اللاذقية، أن الخطة الإنتاجية لإجمالي المطاحن في الربع الأول لهذا العام بلغت 45735 طناً والمنفذ 62967 طناً وبنسبة تنفيذ 138. وبلغ المخزون الاستراتيجي للمحافظة 4200 طن ويكفي حاجة المحافظة مدة 12 يوماً في حال توقف الفرع عن الإنتاج لأي سبب كان، ومازلنا مستمرين بتزويد المناطق المحتاجة بالدقيق ولا سيما أريحا والجسر.

بقايا الاستثمار في التعليم والتربية..

مستقبل مجهول لأجيال قادمة

■ عدي إسبر

ينظر للإنفاق على التعليم على أنه إنفاق استثماري طويل الأجل يهدف إلى خلق منظومة متكاملة من الأفراد المختصين، الذين يمتلكون من الخبرات والمهارات ما يمكنها من التماشي مع مستجدات الإنتاج الحديث، إذ أن الاستثمار في الأول كالتدريب والتأهيل يعتبر أحد أهم روافع الإنتاجية في أي مجتمع.

تشير العديد من الدراسات إلى أن مخرجات التعليم لها اليد الطولى في زيادة مستوى الإنتاج والنمو الاقتصادي، إذ أن التطور في حقل التعليم يسهم في زيادة التراكم في رأس المال البشري الذي يساعد في تحقيق التقدم التقني، والذي بدوره يعد من مصادر التنمية المستدامة. ويذكر الاقتصادي الأمريكي ثيودور شولتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان. ويعتقد شولتز أن البشر أنفسهم يمثلون ازدهار اقتصادي، حيث أن رأس المال البشري يختلف عن النوعين الآخرين من رأس المال الطبيعي والآلي. وهنا نذكر في معرض الحديث وعلى سبيل المثال: أن التقدم الذي حققته النور الآسيوية يعتبر مثلاً على مدى مساهمة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يعزو بعض الباحثين أن أحد أسباب هذا التقدم عائد لإيلاء التعليم والتدريب أهمية كبيرة، بما ساهم في بناء قاعدة معرفية وتقنية ساعدت في تحقيق النهضة المجتمعية والاقتصادية لهذه الدول.

3,4% من الإنفاق الاستثماري..!

أما في بلادنا وفي ظروف الأزمة التي تهدد مستقبل أجيال كاملة، فنجد أن سياساتنا وقفت أشبه بالمتفرج على تردي الواقع التعليمي، حيث تظهر الأرقام الاسمية أن الإنفاق على التعليم بجزأيه «التعليم العالي والتربية»، في مسار تنازلي بدءاً من العام 2010 وهو العام السابق للأزمة، حيث بلغت نسبته 11,4% من الإنفاق العام، ليصل في العام 2015 لأدنى مستوى 6,3% في موازنة وصفت بأنها أضخم موازنة في تاريخ سورية. وبالباحث بشكل معمق سنجد أن حصة قطاع التعليم والتربية من الإنفاق الاستثماري المسؤول عن تطوير العملية التعليمية أو المحافظة عليها بالحد الأدنى، سنجد أنها أخذت بالانخفاض بشكل مستمر منذ ما قبل الأزمة وحتى الآن، وفيما يلي يبين الجدول حصة هذين القطاعين من الإنفاق الحكومي الاستثماري:

67 مليون دولار فقط!!

إلا أنه وعند احتساب القيم الحقيقية أخذين بعين الاعتبار التدهور المستمر في قيمة الليرة السورية، نتيجة تردي الواقع الأمني والسياسي والاقتصادي



الراهن، ونتيجة فشل المؤسسات الاقتصادية والنقدية في إيجاد حلول لهذا التدهور، نجد أن قيمة الموازنة في عام 2010 كانت «16,55» مليار دولار بسعر صرف «45,5» ل.س/\$، بينما كانت موازنة 2014 تساوي «8,96» مليار دولار بوسطي أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن البنك المركزي

الراهن، ونتيجة فشل المؤسسات الاقتصادية والنقدية في إيجاد حلول لهذا التدهور، نجد أن قيمة الموازنة في عام 2010 كانت «16,55» مليار دولار بسعر صرف «45,5» ل.س/\$، بينما كانت موازنة 2014 تساوي «8,96» مليار دولار بوسطي أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن البنك المركزي

ماذا عن نوعية التعليم؟!

على الرغم من مجاهرة الحكومات المتعاقبة بمجانية التعليم وما لهذا القطاع من نصيب من الدعم الاجتماعي، إلا أن السؤال الذي يجب الوقوف عنده: ما هي الميزة التي تضيفها الجامعات والمدارس السورية على خريجها؟ الواقع الملموس، يشير إلى أن هذه الحكومات لم تكن بنوعية مخرجات التعليم، بمعنى آخر اهتمت بالكلم وليس النوع في ظل غياب مكملات المنظومة التعليمية، من مراكز تدريب وتأهيل ومراكز دراسات وأبحاث، وأنها تقوم من حيث لا تدري بتفريغ التعليم من مضمونه الحقيقي. وأبرز ما يدل على هذا، التصنيف المتدني الذي تحتله الجامعات السورية مقارنة بمثيلاتها في العالم.

إن نظرة استشرافية للمستقبل عند انتهاء ما نكابه اليوم، باتجاه انتهاء الحرب والشروع بإعادة الإعمار، قد تثير القلق لجهة من الذي سيقود هذه العملية في ظل غياب الكفاءات وفي ظل التدهور المتواصل لواحدة من أهم الأسس التنموية لأي مجتمع. سؤال سيبقى معلقاً إلى أن تتجلى ضبابية المشهد السوري، والألية التي سيتم خلالها إعادة الفرز السياسي والاقتصادي الاجتماعي.

الطالب اللبناني ضعف السوري!

قد يتذرع البعض بأن الأزمة هي السبب الرئيسي لانخفاض الإنفاق على التعليم، لكن الحقيقة تشير إلى أن معدلات الإنفاق على التعليم في سورية في عام 2010 أي ما قبل الأزمة هو من أقل المعدلات في المنطقة العربية، وبحسب أحد التقارير العربية حول التعليم في سورية كانت حصة الطالب

«جدول رقم 2»

الإنفاق الاستثماري الحكومي الفعلي على التربية والتعليم	القيمة بالليرة	القيمة بالدولار	وسطي الدولار
2010	20 مليار ليرة	440 مليون دولار	45,5
2011	23 مليار ليرة	473 مليون دولار	48,6
2012	21 مليار ليرة	323 مليون دولار	65
2013	9,4 مليار ليرة	93 مليون دولار	101
2014	11 مليار ليرة	72 مليون دولار	153,7
2015	14 مليار ليرة	67 مليون دولار	200

«جدول رقم 1»

حصة التربية والتعليم من الإنفاق الاستثماري الحكومي	النسبة	العام
2010	6%	
2011	6%	
2012	5,6%	
2013	3,45%	
2014	2,79%	
2015	3,46%	

تأتي نية الكونغرس الأمريكي بالتصويت على مشروع قانون يتعامل مع «البشمركة» والفصائل «السنية» المسلحة في العراق كبلدين، بهدف تقديم مساعدات عسكرية لهما، كنقطة نوعية متقدمة في تطبيق مشروع نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي يقضي بتقسيم العراق إلى دويلات طائفية وأثنية.

أمريكا «تقسم» والحكومة تهرب إلى الأمام..!



وسخريته، من لجان التحقيق المشكلة بعد كل كارثة تل بالبلاد والعباد، أطلق الإعلام الحكومي الرسمي حملة رفعت شعار «أكاذيب داعش»، وضعته على شكل صورة ملونة جميلة لسد الثرثار، رداً على الاستياء الشعبي من مجزرة الثرثار، وما تراقق مع تصريحات للعبادي ووزير دفاعه ومستشاريه، أقل ما يقال عنها أنها سطحية وفجة، إن لم نقل أنها حملة مستهترة بدماء الشهداء وبغول المواطنين.

اعتمدت هذه الحملة مقولة تدعي أن من أسقط الموصل هي مجرد إشاعة، وبضعة مئات من «الدواعش»، مما تسبب في هروب الفرق العسكرية، وترك أسلحتها من دبابات ومدافع وغيرها، ناهيك عن المعسكرات والمواقع والدوائر والبنوك الحكومية. وعليه، فإن ما جرى في الثرثار، حسب هذه النظرية «العبقريّة» هو محض إشاعة كادت تتسبب بانهيار القوات وهروبها. وأن الاختراق جرى في ناظم التقسيم- الثرثار، وليس في ناظم الثرثار! ولم يستشهد سوى 13 عسكرياً، وليس 140، على رأسهم قائد الفرقة الأولى، وقائد فوج المدفعية 38 وستة ضباط، «وبس»..!

ويبقى الموقف مما يسمى بـ«اتفاق المصالح الاستراتيجي» هو مقياس وطنية أية جهة سياسية داخل الحكم وخارجه، حيث يترسخ أن إلغاء الاتفاق هو مفتاح حل الأزمة الوطنية العراقية.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي

التيار الصدري، مقتدى الصدر، وبين مطالبة عدد من السياسيين والنواب بطرد السفير الأمريكي وإغلاق السفارة فوراً.

وفي موقف لافت، حذر النائب عن تحالف القوى العراقية، علي الصجري، من خطورة مشروع القرار المذكور، مؤكداً أن «هذا القرار بقدر ما يبدو ظاهرياً ملائماً للطروحات الكردية والعشائر السنية، إلا أن ما يخبئه من نوايا وأهداف يجعلنا نطالب كل الشرفاء بإعلان رفضهم له، مهما كانت الإغراءات، فالدماء التي سالت والشهداء الذين سقطوا كان أمامهم هدف واحد، هو وحدة العراق ووحدة شعبه، والوقوف بوجه المخطط الذي يعرف بمشروع باين».

يجري توقيت إقرار مشروع تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات طائفية إثنية، في وقت تشهد فيه البلاد فوضى شاملة وصراع لم يسبق له مثيل على مواقع النفوذ، يبرز فيه «الحشد الشعبي» كقوة عسكرية وسياسية صاعدة، تبدو وكأنها تستنسخ تجربة الحرس الثوري الإيراني، بتحويلها إلى مؤسسة عسكرية رسمية موازية للجيش، مرشحة إلى أن تلعب دور ضابط الإيقاع في التطورات السياسية المقبلة. وهو ما تخشاه أمريكا وأوردته سبباً أساسياً في تشريع القانون في الكونغرس.

كما تعاني الحكومة من أزمة ثقة مع الشعب، لناحية قدرتها على حل الأزمات أو قدرتها على تحرير المناطق المحتلة من «داعش». إذ اختارت حكومة العبادي سياسة الهروب إلى أمام، ففي مواجهة جزع الشعب، بل

■ صباح الموسوي*

نتيجة رد الفعل الشعبي الواسع والرافض لهذا القرار، اضطرت السفارة الأمريكية في بغداد إلى تقديم «إيضاحات» تديرية، خوفاً من انفجار الغضب ضدها، إذ قال المتحدث الرسمي باسم السفارة، جيفري لوري، أن «سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق لم تتغير.. فهي تدعم العراق الموحد»، وأن «كل الدعم والمساعدات والمعدات العسكرية المقدمة من الحكومة الأمريكية، يتم تسليمها للحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية». كذلك ركز على أن «المشروع المقدم لمجلس النواب الأمريكي من عضو الكونغرس، ماك ثوربيري، لا يستند إلى أية قوانين، ولا يعكس سياسة ومواقف الولايات المتحدة.. الرئيس أوباما هو المسؤول عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية».

بمواجهة جزع الشعب من لجان التحقيق المشكلة اطلق الإعلام الرسمي حملة «أكاذيب داعش»

وتمايزت ردود الفعل على المشروع التقسيمي الذي أثار رفضاً واسع النطاق، تراوح بين التهديد بضرب المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة، كما جاء في بيان لرئيس

من هؤلاء «السود» الأمريكيون؟

تساهم فكرة «الخط الزمني للأحداث»، التي تلجأ إليها العديد من وسائل الإعلام، بنفريخ الأزمات من محتواها الطبقي، ليصبح حدثاً، كاحتجاجات مدينة بالتيمور الأمريكية مؤخراً، مقتصر على «التمييز العرقي»، ضمن التسلسل المكرور إعلامياً: «مقتل شاب «أسود»، احتجاجات، قمع، أعمال عنف».

■ احمد الرز

تحوّلت الاحتجاجات السلمية المنفجرة إثر مقتل الشاب، فريدي ماك، على يد الشرطة الأمريكية في مدينة بالتيمور - أكبر مدن ولاية ميرلاند على الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة - إلى مواجهات واعتقالات، خرجت عن كونها احتجاجات ضد التمييز العرقي، الموجود فعلاً في الولايات المتحدة، لتكشف تناقضاً طبقياً يفتك بسكان المدينة منذ أعوام.

خلال السنتين الأخيرتين، شهدت معدلات البطالة في صفوف سكان المدينة الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و64 عاماً تضاعفاً، بات معه أكثر من نصفهم خارج سوق العمل. وفيما تعيش أكثر من ثلث أسر المدينة على خط الفقر، يقبع 24% منها تحت ذلك الخط!.. هذا فضلاً عن أزمة السكن التي تعصف جدياً بالمدينة، ففي وقت صادرت فيه البنوك الخاصة، خلال العام الماضي فقط، أكثر من 5200 منزل رهنها أصحابها نتيجة العوز، بلغت نسبة المنازل الشاغرة في المدينة ما يزيد على 35% مملوكة لكبار العائلات الثرية التي تقطن خارج بالتيمور.

ويعتمد اقتصاد المدينة على معامل الصلب والحديد الموجودة بكثرة فيها، تلك المعامل التي فصلت مؤخراً ما يقارب ربع موظفيها، في إطار سياسة «إعادة التوزيع الهيكلي» التي تقوم بها بشكل دوري، فيما تتزايد باضطراد نسبة الأطفال المصابين بارتفاع مستوى الرصاص في الدم نتيجة لانبعاثات هذه المعامل.

يعاني من هذا التفاوت الطبقي «السود» و«البيض» على حد سواء، إلا أن «التمييز العرقي» يتجسد في قدرة عدد قليل من السكان «البيض» على مغادرة المدينة نحو مناطق صناعية أخرى، للعمل في ظروف استغلال أقل بقليل من تلك في بالتيمور، فيما يعد ذلك صعباً على السكان «السود»، نظراً لاعتبارات التمييز العرقي والنظرة السائدة اتجاههم في المناطق الصناعية الأخرى.

في احتجاجات بالتيمور، وقبلها فيرغسون، يقف الفقراء «السود» و«البيض» متحدين ضد قوى القمع الطبقي والتمييز العرقي، في وقت يواصل فيه سياسيو الولايات المتحدة، وأدوات إعلامهم، استثمار الثنائيات الوهمية، لتأليب المضطهدين ضد بعضهم البعض.

فلسطين تخوض إضراباً عاماً

أبيب»، أي تل الربيع الفلسطيني، إثر قيام سلطات العدو بهدم أكثر من 50 ألف منزل فلسطيني، فضلاً عن عشرات الآلاف من المنازل الأخرى المهتدة بالهدم خلال الشهور القليلة القادمة، في عملية تطهير عرقي ممنهجة جديدة.

وقراهم داخل أراضي 48، بذريعة «البناء غير المرخص». وكان الإضراب قد شمل المدارس والبنوك والمؤسسات العامة والمحال التجارية، ومن المخطط أن تجري مظاهرة شاملة في «تل

احتجاجاً على تفاقم الممارسات الفاشية للعدو الصهيوني، نفذ فلسطينيون ما يسمى بـ«الخط الأخضر» - وهو الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام 1948 والأراضي المحتلة عام 1967. إضراباً عاماً ضد هدم قوات العدو لمنازلهم

جمعت العلاقات السابقة مع الغرب القوتان الكبيرتان في الشرق الأوسط، تركيا وإيران، وعادت هي ذاتها لتفرقهما. فقد تصاعدت العلاقات الثنائية بين البلدين إبان «حلف بغداد» والتحالف مع الغرب الاستعماري الذي جمعهما في حينه، إلى أن قامت «الثورة الإسلامية» في إيران التي قطعتها عن مرحلة التبعية السابقة للغرب.

إيران - تركيا

مسارات مختلفة ومرحلة جديدة



■ عماد بيضون

الإثني أو الطائفي» بين البلدين قد بدأت بعد، لأن ما جمع تركيا وإيران هو تحقيق مصالح قوى الاستعمار العالمي.

سقوط الشاه:

التوتر والمصالح الاقتصادية

في وقت لم تشهد فيه تركيا تغيرات استراتيجية في علاقاتها مع الغرب منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، كانت إيران بعد سقوط حكم الشاه فيها قد انسحبت من «حلف بغداد» وأعلنت العداء لأمريكا ولزراعتها في المنطقة، الكيان الصهيوني. أما العلاقة مع تركيا، فكانت أكثر تعقيداً للبلدين. حيث دخلت هذه العلاقة حالة من الصراع المبني في جوهره على أساس العلاقات الاستراتيجية الدولية. ففي حين بدت إيران أقرب إلى الشرق وروسيا، أبقت تركيا على علاقاتها مع الغرب. وبين أجندة الهيمنة الأمريكية التي حملها الأتراك، وسياسة الاستقلال النسبي التي اتبعتها الإيرانيون، شهدت العلاقات توتراً تضبطه المصالح الاقتصادية المشتركة. حيث كانت التقاطعات في تلك المصالح وحول ملفات عدة، قد حالت دون ترسيخ حالة عداوية ثابتة بينهما. وبينما استأذنت إيران من تركيا، خطط واصل تجارياً مع الغرب، لتخفيف حدة العقوبات في سنوات الثمانينات والتسعينات، تمتعت تركيا بعدد واسع من الاتفاقيات مع إيران، والتي

بلغت العلاقات الإيرانية- التركية ذروتها، بعد الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني السابق، محمد مصدق، الذي حاول عام 1951 تأميم النفط الإيراني والاقتراب من المعسكر الاشتراكي المتمثل بالاتحاد السوفيتي، في حينه.

مرحلة التبعية:

«حلف بغداد» والكيان الصهيوني

قام الغرب، بعد الانقلاب على مصدق وإعدامه، بتشكيل التحالف الذي ضمّ دولاً نفطية وغير نفطية «شاملاً» إيران وتركيا والعراق وباكستان وبريطانيا وأمريكا، سمي وقتها بـ«حلف بغداد»، لتتصاعد العلاقات بين البلدين على أرضية التوجه الداخلي المشترك، وتمثل الطبقة السياسية الحاكمة لصالح الأغنياء والعملاء للغرب. وعلى أساس التبعية المشتركة للولايات المتحدة، اعترفت الدولتان تبعاً بالكيان الصهيوني، وأقامتا معه علاقات اقتصادية، كل على حدة. وفيما التزمت تركيا «الحيد» في نكسة 1967، زودت إيران العدو الصهيوني بالنفط الذي كان يعوزّه في حينه. وكان الالاف في ذلك الوقت، هو عدم انشغال الإعلام بـ«الفوارق الطائفية» للبلدين، ولم تكن آلاف الصفحات التي اشتغلت على «الفرق

محيطها، وإسقاط أجهزة الدولة فيها، ودعم قوى سياسية غارقة في تبعية الولايات المتحدة، كـ«الإخوان المسلمين»، فضلاً عن قيام «الناتو» بنشر الدرع الصاروخية في تركيا، ما اعتبر تهديداً مباشراً لروسيا وإيران.

على أرضية التصاعد الجاري في عملية الصراع بين القوى الصاعدة والهابطة بالمعنى الدولي، لا يبدو الحديث حول المصالح الاقتصادية التركية- الإيرانية المشتركة مستويًا، دون الحديث عن ضرورة التغيير في الاتجاهات الاستراتيجية التركية، أي التمهيد لانتفاء دور أنقرة كـ«مركز تنفيذي» للسياسات الأمريكية، إذا ما أرادت حفظ مكان لها في المسرح الدولي، بمعطيات وطبيعته الجديدة.

كان أهمها تلك التي أبرمت عام 1996 لمد تركيا بالغاز الطبيعي من إيران بتكلفة وصلت إلى 23 مليار دولار. أما حجم التجارة الثنائية فقد كان بارتفاع متواصل، ومن المحتمل أن يصل بينهما إلى أكثر من 30 مليار دولار في عام 2015.

أمريكا الجديدة... ومتطلبات النهوض التركي

بعد التراجع الأمريكي في العالم، والذي يعكس بشكل أو بآخر الأزمة الاقتصادية العالمية، تعقد شكل التدخل الأمريكي الإمبريالي في المنطقة، بأدوات جديدة تعمل على ترسيخ حالة الحريق. في موازاة ذلك، بدأ الغرب يستخدم تركيا للضغط على بلدان

حجم التجارة
الثانية بين إيران
وتركيا بارتفاع
متواصل ومن
المحتمل ان يصل
إلى أكثر من 30
مليار دولار عام
2015

الحزب الشيوعي الياباني: إحياء الأحمر..!



تحت هذا العنوان،

كتبت صحيفة

«The Economist»

البريطانية تقريراً

عرضت فيه للانتخابات

اليابانية المحلية التي

جرى عقدها مؤخراً،

لتؤكد على صعود قوى

اليسار الشيوعية في بلدان

العالم، حتى تلك التابعة

حكوماتها للولايات

المتحدة.

■ إعداد: رنا مقداد

ويأتي الازدياد في شعبية الحزب، في ظل حالة الإحباط التي

تصيب الناخبين اليابانيين جراء السياسات المحلية. واستفاد الحزب من مخاوف الناخبين اليابانيين من سياسات حكومة، شينزو أبي، اليمينية. وذلك من خلال رفض محاولاتها الهادفة إلى إعادة تشغيل منشآتها النووية، وتخفيض الضرائب المفروضة على الشركات الاحتكارية الكبرى، وإضعاف القيود المفروضة على القوات العسكرية اليابانية التي قد تتسارع عملياتها الخارجية هذا العام، تحت إشراف السيد أبي.

وقد سمح ازدياد التمثيل البرلماني للحزب، منذ كانون الأول من العام الماضي، باقتراح قوانين جديدة للمرة الأولى منذ سنوات. فضلاً عن تعهد الحزب بإلغاء ما سماها «علاقات التبعية غير العادية مع الولايات المتحدة»، إلا أن برنامج الحزب كان قد ركّز أيضاً على نضالات أقل اتساعاً، كالتحقيق في قضايا الدعم المالي المقدم إلى بعض الأحزاب من شركات وجهات خارجية، ووضع ضوابط أكثر صرامة على الشركات التي ترهق صغار الموظفين.

حزب «كوميتو» المشارك في الائتلاف الحكومي. وجاءت النتيجة الكبيرة التي حققها «الشيوعي الياباني» كانعكاس للبرنامج الانتخابي الذي طرحه الحزب أواخر العام الماضي، حيث نال أكثر من 6 ملايين صوت، توهله لرفع حصته من المقاعد البرلمانية، من 8 إلى 21 مقعداً؛ إنه الوضع الأفضل للحزب منذ عقدين.

وعلى الرغم من أن الحزب لم ينظر بعد نحو استلام السلطة، إلا أنه أفضل أداء انتخابي له حتى بالمقارنة مع عام 1979، عندما فاز بـ39 مقعداً من أصل 511. ما يؤكد أنه لا يزال قوة سياسية يابانية جديدة. حيث يملك «الشيوعي الياباني» ما يقارب 300,000 عضو، من بينهم 10,000 يقول الحزب أنه نظمهم خلال عام 2014، ويصدر جريدة «العلم الأحمر-Akahata» على نحو يومي.

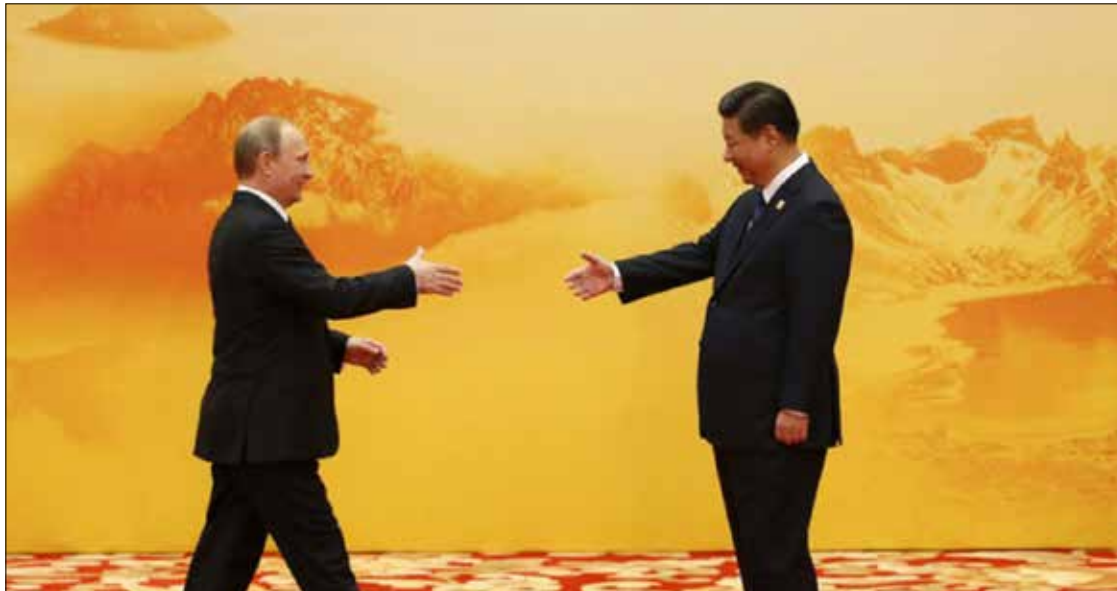
في موازاة ذلك، تغير برنامج الحزب قليلاً خلال العقود الأخيرة: باتت أهدافه الرئيسية تكمن في إسقاط الرأسمالية، وإنهاء التحالف العسكري المستمر منذ أكثر من 60 عاماً مع الولايات المتحدة.

الشيوعيون أصبحوا قوة المعارضة السياسية الأولى في المقاطعات اليابانية. فبعدما توجه الناخبون اليابانيون إلى صناديق الاقتراع يوم الأحد الماضي، للمشاركة في الانتخابات المحلية التي تحدد مسار السباق الانتخابي لاحقاً، ونظراً إلى أن معدل المشاركة في الانتخابات ومستوى الإقبال عليها كان الأكثر انخفاضاً في تاريخ البلاد، نجح «الحزب الديمقراطي الليبرالي»- صاحب الأمر والنهي في الائتلاف الحاكم في اليابان- كما هو متوقع، بجني أكثر من نصف مقاعد المحافظات. لكن نجاحاً سياسياً آخر كان مفاجئاً: ظهر «الحزب الشيوعي الياباني-JCP» كأكبر حزب معارض على الصعيد المحلي.

نال «الشيوعي الياباني» 136 مقعداً في البلاد، ضارباً بقوة حزب «الوسط الديمقراطي» الذي يشارك في حكم البلاد منذ خمسة أعوام، ما جعله يتفوق نحو المركز الرابع إلى جانب

الصين وروسيا: اقتصاد.. ومناورات في المتوسط

في موازاة الضغط الغربي على الاقتصاد الصاعد دولياً، يواصل الجانبان الروسي والصيني تكثيفهما للتعاون الاقتصادي المشترك بينهما. الجديد في هذا التعاون، جاء على لسان السفير الصيني في روسيا، لي هوي، الذي أكد رغبة بلاده في رفع مستوى التجارة الثنائية مع روسيا، لتبلغ 100 مليار دولار خلال عام 2015، بزيادة تقدر بـ 4,7 مليار دولار عن العام الماضي، ما يسمح بتعزيز التعاون في مجالات أخرى تتصل بالتمويل والطاقة.



الأبيض المتوسط. حيث أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية يوم الخميس 2015/4/30، أنه «وفقاً لخطط روسيا والصين، فقد قررت القوات المسلحة البحرية لدى الجانبين، إجراء مناورات عسكرية مشتركة في حوض البحر الأبيض المتوسط، منتصف شهر أيار القادم، تحت اسم بحر التعاون 2015»، مشيراً إلى أن المناورات المزمع إجراؤها تتضمن تسع سفن حربية من الجانبين، وأن «التدريبات ستشمل بشكل رئيسي، اختبار عمليات الدفاع في عرض البحر المتوسط، وتجديد احتياطات السفن، والسفن المرافقة لها، وضمان سلامة النقل البحري».

أن «نصف التجارة بين روسيا والصين يمكن أن تتم باليوان والروبل، طالما أن الصين تواصل رفع القيود الاقتصادية عن البنوك الروسية». في سياق آخر، وافق مجلس الشيوخ في البرلمان الروسي، على اتفاقية إنشاء صندوق احتياطي نقدي أجنبي لدول «بريكس» بقيمة 100 مليار دولار، على أن تساهم روسيا فيه بمبلغ 18 مليار دولار. يذكر أن هذه الاتفاقية تهدف إلى حماية العملات المحلية لهذه الدول من تبعات تقلبات العملات في الأسواق العالمية. إلى ذلك، أعلن الجانبان الروسي والصيني عن عزمهما إجراء مناورات بحرية مشتركة هي الأولى من نوعها في حوض البحر

وفي مؤتمر صحفي عقده في موسكو يوم الأربعاء الماضي، أكد هوي أن بلاده وروسيا تخططان لرفع حجم التجارة إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2020، لافتاً إلى أن «استخدام العملات الوطنية من شأنه أن يساعد على توسيع التجارة، التي تصاعدت فيها التسديدات التجارية باليوان الصيني بين الدولتين إلى أكثر من 800%»، مجدداً تأكيد دولته بأنها «حريصة على مواصلة العمل على خط أنابيب الغاز من سيبيريا إلى شرق الصين»، حيث ستؤمن سيبيريا أكثر من 38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الصين خلال 30 عاماً. من جهته، شدد نائب وزير المالية الروسي، أليكسي موييسيف، في المؤتمر ذاته، على

الأرجنتين: عالم القطب الواحد بات ماضياً



في مؤتمر صحفي مشترك جمعها مع الرئيس الروسي، على أن «لا أحد يمكنه احتكار العلاقات مع الأرجنتين، فنحن بلد له حرية اختيار الشركاء الاستراتيجيين.. عالم القطب الواحد، الذي كان يسود فيه أن دولة واحدة تفرض قوانينها على الدول الأخرى بات شيئاً من الماضي».

«اتفاق تاريخي» بين شركتي «غاز بروم» الروسية و«YPF» الأرجنتينية يسمح للشركتين بالتعاون في مجال استخراج النفط من الأراضي الأرجنتينية، فضلاً عن اتفاقيات أخرى في مجالات الزراعة وتربية الماشية. وفي سياق موازي، شددت كيرشنر،

اتفاقيات اقتصادية عديدة، والتزامات مشتركة، كانت محور زيارة الرئيسة الأرجنتينية، فيرنانديز كيرشنر، إلى موسكو الأسبوع الماضي. لينتصر تلك الاتفاقيات مشروع «تشي هويدو 1»، الذي يقضي ببناء مصنع هيدروإلكتري وسد مائي بارتفاع 105 قدماً فوق نهر نيوكين الأرجنتيني.

في هذا الصدد، أكدت كيرشنر على أن الالتزامات التي جرى الاتفاق عليها في مجال الطاقة بين الدولتين سوف تفضي في نهاية المطاف إلى بناء سد الطاقة السادس في الأرجنتين. «نحن بلد أمريكي لاتيني، ولدينا معرفة وخبرة عظيمتان في مجال إنتاج الطاقة النووية.. نحن نضم ونبني ونبيع المفاعلات النووية في مصر والجزائر وأستراليا، حيث نتنافس ونربح أغلب المناقصات»، تقول الرئيسة الأرجنتينية، التي أكدت على عقد



محاولة الدخول من بوابة «USAID» إلى كوبا؟

كشفت صحيفة «غرانما» الناطقة باسم الحزب الشيوعي الكوبي، عن مخطط تجريبه «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، المعروفة اختصاراً بـ «USAID»، تحاول من خلاله خرق صفوف حركة «الهيوب هوب» الموسيقية الكوبية، كجزء من «مشروع سري لزعة استقرار كوبا».

واعتمدت الصحيفة على تقارير ووثائق من وكالة «اسوشيتد برس»، كشفت بأن «USAID» قامت باستئجار مجموعة من فنانين الراب الكوبيين، بهدف تطوير حركة المعارضة للحكم الاشتراكي في صفوف الشباب الكوبي. وبحسب الصحيفة، فقد «تم تنفيذ الخطة السرية منذ أكثر من سنتين، بهدف استخدام الموسيقيين الكوبيين لإنشاء شبكة هادفة إلى «التغيير الاجتماعي» بما يخدم مصالح واشنطن».

وفي السياق ذاته، اعتمدت الوكالة الأمريكية على «إرسال عدد من الموسيقيين من الدول اللاتينية التي تربطها علاقات جيدة مع واشنطن، ككولومبيا، لبناء علاقات ذات طابع سياسي مع موسيقيي الراب في كوبا، بما يعزز بناء الوهم لديهم ويشجع تسرب الانتقادات الأمريكية الرأسمالية إلى صفوف هؤلاء الشباب».

200 مليون دولار لتسليح أوكرانيا

وافقت لجنة المشرعين الأمريكيين يوم الجمعة 2015/5/1 على تأمين مبلغ 200 مليون دولار لتوفير «الأسلحة الفتاكة ذات الطبيعة الدفاعية» للحكومة الأوكرانية، كجزء من مبلغ 600 مليار دولار رصدتها المشرعون لميزانية البنتاغون والأعمال العسكرية عن السنة المالية 2016. ويضاف ذلك إلى مبلغ 200 مليون دولار أخرى مخصصة لبرنامج البنتاغون في أوكرانيا، علاوة عن 75 مليون دولار سلمها البيت الأبيض للحكومة الأوكرانية قبل أسابيع لأغراض عسكرية فقط.

يذكر أن أفراداً من «الفرقة 173» الأمريكية كانوا قد وصلوا جواً إلى أوكرانيا، خلال الأسبوع الماضي، كجزء من برنامج تدريبي تعدده الولايات المتحدة ويهدف إلى تدريب الجيش وقوات الأمن الأوكرانية، وذلك في محاولة لإذكاء الصراع شرقي روسيا.



«الناتو» في القرن الأفريقي..!

من جديد، يكمل حلف «الناتو»، المنتمي إلى مرحلة دولية تتماوت تدريجياً، تدخلاته العسكرية في بلدان العالم الأفقر. هذه المرة، يفتتح الحلف على ما يبدو نشاطاته في القرن الأفريقي انطلاقاً من دولة جيبوتي.

وقعت سلطة جيبوتي، المتهمه بانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، اتفاقاً مع حلف «الناتو»، يقضي بإنشاء مكتب اتصال تابع للحلف في الدولة الأفريقية، بذريعة مكافحة عمليات القرصنة في خليج عدن، فيما يرى مطلعون على الوضع الأفريقي بأنها أولى المؤشرات على توسيع الحلف لنشاطاته العسكرية في الدول الأفريقية الأكثر عوزاً.

في هذا السياق، كشف موقع «ويكيليكس» عن تقرير جديد، يفيد بأن «إنشاء مكتب الاتصال سيزيد العمل على التنسيق الإداري والاقتصادي، كما سيؤسس لمزيد من التفاهم بين الحلف وجيبوتي بشأن الشراكة المحتملة في مجالات الأنشطة المشتركة والمصالح الاستراتيجية»..

انتخابات البرلمان التركي بركات قار لـ «قاسيون»: «نحن إلى المجلس»!



في معرض التجاذب الحاصل بين القوى السياسية التركية المحلية في معترك الانتخابات البرلمانية المرتقبة، وفي وقت يحاول فيه حزب «العدالة والتنمية» تثبيت النظام الرئاسي للهروب من الاستحقاقات التي قد تنتج عن التراجع المتوقع في حصته البرلمانية، توجهت «قاسيون» بعدد من الأسئلة إلى عضو المجلس المركزي في «الحزب الديمقراطي للشعوب»، وعضو قيادة حزب «إعادة التأسيس الاشتراكي» في تركيا، الرفيق بركات قار، ليضع القراء في صورة الانتخابات والمشهد السياسي التركي بشكل عام.

● ما هي الأجواء السائدة في مسار التحضيرات للانتخابات البرلمانية التركية المقررة في 7 حزيران 2015؟
أولاً، تحية لكم ولحزبكم. في الحقيقة، نحن الآن في جو انتخابي، ولا شك أن دخولنا في هذه الانتخابات هو دخول رسمي وشرعي. وكما تعرفون، فإن «الحزب الديمقراطي للشعوب» هو حزب شبه ائتلافي، يشكل مظلة تحتوي أحزاباً ومنظمات كثيرة. الأجواء الانتخابية لا بأس بها، لكنني أريد أن أنوه إلى أننا لم ندخل بشكل متكافئ إلى هذه الانتخابات، لأن الأحزاب الأخرى تحصل على مبالغ هائلة، تقدّر بالترليونات من ميزانية الدولة، بينما حزبنا، وكونه لأول مرة يشارك في هذه الانتخابات، فلم يحصل على ليرة واحدة من الميزانية.

● باسم من تخوضون هذه الانتخابات، باسم حزب «إعادة تأسيس الاشتراكية» أم حزب «المؤتمر الديمقراطي للشعوب» في تركيا؟
أنا شخصياً قدمت من حزب «إعادة تأسيس الاشتراكية» إلى هذا الحزب «المؤتمر الديمقراطي للشعوب» وقيادته، وكثير من الشيوعيين والاشتراكيين مما يقارب عشرون حزباً وتنظيماً، فضلاً عن النقابات والمنظمات الأهلية، ليصل هذا العدد إلى ما يقارب أربعون طرفاً سياسياً ضمن هذا الحزب.

● لأول مرة اليسار التركي، من ديمقراطييه إلى شيوعيه، استطاع أن يتجمع في إطار واحد ويخوض انتخابات محلية كجبهة ثالثة في البلاد، لأن هناك جبهة أولى هي السلطة، أي حزب «العدالة والتنمية»، وأحزاب المعارضة البرجوازية التي لا تختلف إلا بأساليبها عن السلطة، بينما الجبهة الثالثة فهي تمثل الجماهير من طبقة عاملة وكادحين وشباب ونساء وغيرهم. لذلك، كل هذه الأحزاب قررت أن تدخل تحت اسم «الحزب الديمقراطي للشعوب».

● ما طبيعة المضايقات التي تتعرضون لها، وكيف؟ وهل من تهديد مباشر لكم ولمرشحكم وأنصاركم؟

كل المضايقات تأتي على أساس الخوف من النسبة التي من المتوقع أن نحصل عليها. يوماً هناك اعتداء على مكاتبنا الانتخابية، وحرقت أعلامنا بمناطق عدة، وخاصة في منطقة غرب تركيا على بحر إيجه والبحر الأسود وفي الأناضول. إذ أنهم يعتبروننا «حزباً كردياً»، ما زالوا يحاولون أن يحصروه في «منطقة كردية» فقط. ولكن تبين للجميع أن هذا الحزب هو لكل تركيا، ووصل إلى كل مناطقها، وقدم مرشحين في كل منها. هناك مضايقات واستفزازات من السلطة ومن «العدالة والتنمية» من خلال الهجمات ومحاولات إعاقة نشاطاتنا ودعايتنا. لكننا اتخذنا قراراً مركزياً بالآزاد على أي استفزاز. في كل الأحوال، نتوقع أنهم إن لم يستطيعوا إبطال هذه الانتخابات بالاستفزازات على مستوى البلد، فمن الممكن لهم التلاعب بالنتائج وسرقة الأصوات. لذلك، وكإجراء احتياطي، كلّفنا 400 ألف عضو لمتابعة

● وهل من تغييرات متوقعة في المشهد السياسي التركي، وبالسياسات المتبعة بالنتيجة؟

توقعاتنا كبيرة ونحن مرتاحون للمشهد العام وسير الانتخابات، رغم كل الأمور السلبية التي نواجهها. نحن نعلم على جهد المناضلين وأعضائنا فقط، لكننا مرتاحون لأننا نناضل على أسس ومطالب وقضايا محقة وعادلة وإنسانية قبل كل شيء. من هذا المنطلق، لا يوجد لدينا أي تراجع أو أية أوهام بإمكانية خسارتنا لهذه الانتخابات، فلا نناقش ذلك إطلاقاً، سنكون نحن الرابحون بعد الانتخابات. و«الحزب الديمقراطي للشعوب» سيكون في الواقع هو الحزب الذي بيده المفتاح، وستجري المعادلة من خلاله.

الآن، عندما ننظر إلى الشارع فالناس تناقش حزبين فقط، حزبنا وحزب السلطة، أما أحزاب «الاشتراكيين الديمقراطيين» التي حصلت سابقاً على 26% من الأصوات، و«الحركة القومية» وهي حركة فاشية حصلت سابقاً على 15 إلى 18% فلم وجود وهم قوى سياسية، لكنه من غير المتوقع أن يتجاوزوا الأرقام التي حققوها سابقاً. ومجموع هذان الحزبان، لا يكفي لقطع الطريق على مشاريع السلطة وحزبنا. ما يغير المعادلة ويقضي على السابق هو حزبنا، كما جرى مع بعض القوى اليسارية الجديدة في أوروبا مؤخراً. هذا ما نتمناه، ونتمنى من كل أصدقائنا في المنطقة أن تتضامن معنا.

صناديق الاقتراع، لكي يراقبوا ويتابعوا سير الانتخابات من أولها حتى نهايتها.

● لماذا تلجأ الحكومة التركية إلى الأسلوب البوليسي الفج في التعامل مع مسألة يفترض أنها انتخابية وديمقراطية؟

بسبب تراجعها عن نسبة 51% التي أهلتها للفوز بانتخابات رئاسة الجمهورية. الآن تشير الإحصاءات أن السلطة ستحصل على أصوات تتراوح نسبتها بين 38-41%. وهذا يعني أن «العدالة والتنمية» لن يحصل على الأغلبية لتشكيل الحكومة بمفرده. وثانياً لأنه غير ممكن تغيير الدستور، كما يريد «العدالة والتنمية»، لإعلان النظام الرئاسي بعد الانتخابات، فهذا أيضاً سيقطع الطريق عليه.

كل هذه المضايقات الآن من الشرطة بشكل مباشر أو غير مباشر، تأتي لإبقائنا مأ تحت الـ 10%، ولضمان عدم دخولنا في هذا المجلس. أنا بتقديري أن هذا لا يمكن، إلا بطريقة واحدة، وهي القيام باستفزاز كبير عبر الدخول والتحرش بالأراضي السورية، تحت يافطة «حملة قومية»، كما يدعي «العدالة والتنمية». لكن في المقابل هناك تردد وحسابات أخرى بالتأكيد، لأنه حتى لو تمت هذه «الحملة القومية الكبرى» المفترضة فقد تتمكن السلطة من إبطال الانتخابات، لكن السؤال سيبقى كيف ستتمكن من حل القضايا الداخلية التركية؟ أي أنها ستعكس عليهم بشكل قوي جداً، لا يمكن لهم التخلص منه.



بركات قار: محلل سياسي تركي، وعضو المجلس المركزي في «الحزب الديمقراطي للشعوب»، وعضو مكتب العلاقات الدولية في حزب «إعادة التأسيس الاشتراكي» المعارضين في تركيا.



● كم يبلغ عدد مرشحكم المعتمدين من اللجنة العليا للانتخابات؟

عدد مرشحين الذين قد ثبتوا في اللجنة العليا للانتخابات هو 550 مرشحاً في 76 محافظة من أصل 81. وفي الحقيقة، فإن مرشحين هم من أفضل الشخصيات، ليس فقط من المثقفين المشهورين، بقدر ما هم من العمال والكادحين والمثقفين والأكاديميين. ونحن الحزب الوحيد الذي استطاع أن يصل عدد النساء المرشحات فيه إلى 48% أي 268 امرأة مرشحة من أصل 550 مرشحاً، وهي حالة غير مسبوقة في تاريخ تركيا.

● ما أبرز نقاط البرنامج الانتخابي الذي تقدمونه للناخب التركي، على المستويات الداخلية والإقليمية؟ وكيف يجري التفاعل شعبياً معكم؟ وكيف نرى حظوظكم الانتخابية؟ بالدرجة الأولى، نحن ركزنا على السلام

قدم الدكتور رياض بلدية الأستاذ المساعد في قسم الهندسة الريفية في كلية الزراعة بجامعة دمشق بحثاً بعنوان «تحسين الخواص الفيزيائية للتربة باستخدام بعض المحسنات العضوية» وذلك في مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية في العام (2014)

دور المحسنات العضوية في التربة



تبين أن كومبوست قمامة المدن كان المحسن الأفضل للخواص الفيزيائية للتربة من بين الأنواع المستخدمة

سنتي الدراسة. كما تفوقت معاملة الكومبوست معنوياً على معاملة الحمأة بزيادة قدرها 7% في سنتي الدراسة. وتفوقت معاملة السماد البلدي معنوياً على معاملة الحمأة بزيادة بلغت 5% في معاملي الري كليهما في سنتي الدراسة. إذ تكون المسام بين جزيئات التربة من النوع الصغير، أما بين التجمعات الترابية فتكون ذات أبعاد أكبر، ووجود المادة العضوية في التربة يسمح بتجمع جزيئات التربة الناعمة، مع أجزاء عضوية لتكون كتلاً ترابية أكبر تحجز فيما بينها مساماً بأقطار أكبر، وهذا يؤدي إلى زيادة المسامية، رفعت المحسنات العضوية بصورة معنوية محتوى التربة الرطوبي عند السعة الحقلية.

قللت الثلاث المستخدمة من المحسنات العضوية في كثافتها الظاهرية وحسنت مساميتها الكلية، وزادت قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة عند السعة الحقلية. وكان الكومبوست أفضلها يليه السماد البلدي ثم الحمأة، وزادت المحسنات المضافة من الإنتاجية الكلية لمحصول القمح (شام3) مقارنة بالشاهد، وكانت حمأة الصرف الصحي أفضلها، يليها الكومبوست، ثم السماد البلدي

و«15-15-24» في السنة الثانية للمعاملات السابقة على التوالي. وبالمقارنة بين المحسنات المستخدمة، وجد فرقاً ظاهرياً بين كومبوست قمامة المدن والسماد البلدي في السنة الأولى، وفرق معنوي بين الكومبوست وحمأة الصرف الصحي في السنة الثانية، وبلغت نسبة الزيادة في قدرة الكومبوست على خفض الكثافة الحقيقية لتربة الدراسة «6%» في السنة الأولى من الدراسة، وبلغت هذه النسب «11%» في السنة الثانية.

المسامية الكلية في التربة

لوحظ التأثير الإيجابي الذي أحدثته المحسنات العضوية على اختلاف أنواعها في المسامية الكلية للتربة الطينية، إذ لوحظ تفوقاً معنوي واضح لمعاملات التحسين العضوي مقارنة بالشاهد من حيث زيادتها لمسامية التربة، وقد بلغت هذه الزيادة «12-14%» في المعاملة «كومبوست قمامة» في سنتي الدراسة على التوالي. عند المقارنة بين الأنواع الثلاثة من المحسنات وجد تفوق معنوي لمعاملة الكومبوست على معاملة السماد البلدي، بنسبة زيادة بلغت 2% في

أجريت التجربة في بساتين أبي جرش بدمشق خلال الموسمين «2011-2012» و«2012-2013» بهدف دراسة تأثير المحسنات العضوية الآتية: حمأة، وسماد بلدي، وكومبوست في بعض الخواص الفيزيائية للتربة وفي إنتاجية محصول القمح. وبينت النتائج أن الأنواع الثلاثة من المحسنات العضوية المستخدمة قد خفضت من كثافة التربة الظاهرية وزادت من مساميتها الكلية ومن قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة عند السعة الحقلية. كما تبين أن كومبوست قمامة المدن كان المحسن الأفضل للخواص الفيزيائية للتربة من بين الأنواع المستخدمة، وأن المحسنات العضوية الثلاثة المضافة قد زادت من الإنتاجية الكلية لمحصول القمح (شام3) المدروس مقارنة بالشاهد، وكانت حمأة الصرف الصحي هي الأفضل في زيادة إنتاجية المحصول.

ازدياد حجم الفضلات

يتسم متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية بانخفاضه المستمر مع الزيادة السكانية، وذلك لكونها ذات معدل متصاعد سنوياً في الوقت الذي تحافظ فيه الموارد المائية المتجددة على حجمها السنوي من دون زيادة. ومع التوسع العمراني المضطرب وزيادة الطلب على المواد الغذائية ازداد حجم الفضلات الناتجة عن النشاطات البشرية وأصبح التخلص منها من ألح المشكلات. وتعد الخواص الفيزيائية للتربة من بناء وقوام وكثافة ظاهرية ومسامية من أهم العوامل المؤثرة في غلة المحصول، وتأتي أهميتها من خلال تأثيرها غير المباشر في العوامل ذات التأثير المباشر في النبات مثل: الماء، التهوية، الحرارة... إلخ. وقد أوجب ذلك زيادة الاهتمام بالمحسنات العضوية لما لها من تأثير إيجابي في الخواص الفيزيائية والكيميائية والإنتاجية للتربة، مع اعتبار أهميتها البيئية الكبيرة في التخلص من الفضلات العضوية المتركمة بكميات كبيرة، وهذا يجعل من إضافتها للتربة واحدة من أهم الخدمات الأساسية من أجل التوصل إلى إنتاج زراعي مستدام وتحقيق التوازن بين مدخلات هذا النظام ومخرجاته.

أجريت هذه التجربة في بساتين أبي جرش بدمشق خلال الموسمين 2011-2012، و2012-2013، وتبين من تحليل التربة أنها طينية القوام وفقيرة بالمادة العضوية 0.8%، ومتوسطة المحتوى من N.P.K، والكلس، وذات ملوحة خفيفة جداً، وأنها قاعدية خفيفة 7.75. حلتل المحسنات المستخدمة في التجربة لتحديد محتواها الأزوتي، ثم خلطت مع تربة الطبقة السطحية للقطع التجريبية، ومن ثم سوي سطح القطع.

حددت احتياجات محصول القمح من الأزوت بحسب توصيات وزارة الزراعة بنحو 150 كغ/ن/هـ، ثم أضيف نصف هذه الكمية على شكل محسن عضوي والنصف الآخر باعتباره سماداً معدنياً، في حين لم يتلق الشاهد أية إضافات سمادية معدنية كانت أم عضوية.

الكثافة الظاهرية

تظهر نتائج البحث أن إضافة المحسنات العضوية قللت الكثافة الظاهرية لتربة الدراسة. فقد بلغت أكبر نسبة انخفاض في الكثافة الظاهرية مقارنة بالشاهد 25% في المعاملة «كومبوست قمامة»

الكثافة الحقيقية

كانت نسبة الانخفاض في قيم الكثافة الحقيقية مقارنة بالشاهد لمعاملات الكومبوست والسماد البلدي والحمأة «12-12-18%» للسنة الأولى،

وجدتها

د. عروب المصري



على وجه المستنقع

كما تظهر الفقاعات على وجه المستنقع، يظهر المدعون في كل مكان. في الفن والأدب، في الحياة اليومية، وفي العلم أيضاً وهي آخر الثقافات في عالم الادعاءات، كون العلم بحد ذاته جديداً نسبياً على أضواء الشهرة لدينا. ويتنطح لهذه المهمة مجموعة من «الباحثة» و«المستكشفين» الذين يملكون عدداً كبيراً قد لا يمكن إحصاؤه من الصفحات على الشبكة العنكبوتية، ومن المنافذ الإعلامية التي تطلعا بين الحين والآخر، بأخر مكتشفات أولئك «الباحثة» و«المستكشفين».

وبعد كشف الغلالة الرقيقة التي تغطي كذب هؤلاء -لأنها مكشوفة بطريقة فاضحة- نتوصل إلى استنتاج هام، ليس بشأن عملية النصب العلمي التي يمارسونها، بل إلى فقدان بعض وسائل الإعلام الإلكترونية وأحياناً المحلية إلى الحد الأدنى من المصداقية.

ما هي المعايير التي يتم بناءً عليها اعتبار اكتشاف علمي ما، اكتشافاً حقاً؟ كيف نتأكد بأن الشخص مدعي الاكتشاف هو السباق حقاً؟

نتوصل إلى ملاحظات أهمها: أن معظم «الاكتشافات» ليست إلا عبارة عن، إما ملاحظات حقلية ذات قيمة هامة حتماً، لكنها مسجلة مسبقاً على أيدي باحثين علميين حقيقيين، وموثقة بنشرات علمية محكمة ومعترف بها، وبالتالي لا يمكن إدراج تلك الملاحظات في فئة الاكتشافات حتماً. أو أنها مستوحاة من نشرات علمية خارجية وجرى ترجمتها وتوطينها أو توطين شكلها، لتبدو اختراعاً أو اكتشافاً محلياً، ذو شأن عظيم.

إن تفنيد ادعاءات الاكتشافات والاختراعات، مهمة تبدو من الضرورات التي تفرضها مصداقية العاملين في المجال العلمي، ولا تسمح لكل من تسحره أضواء الشهرة، أن ينتحل شخصية الباحث والمستكشف، تاركاً خلفه جيشاً من الباحثين الحقيقيين الذين يعملون بشكل دؤوب على مدى السنوات الطوال، ويفنون أعمالهم ويبذلون كل ما أوتوا من الجهد العقلي والجسدي في سبيل نتائج، سيأتي متسلسل ليسرقها بكل بساطة، أمام عدسات الشاشات الإلكترونية معتبراً قبعة المستكشف وكاشفاً عن صف من الأسنان الملمعة، كدعايات معجون الأسنان.

لكن من هي الجهة المخولة بمثل هذه المهمة؟

هل هي الجامعات؟ أم مراكز الأبحاث؟ أم أنها من مهمات الصحافة في معرفة الغث من الثمين فيما ينشر ويروج له عبر الشبكة العنكبوتية وعبر الإعلام المحلي؟

مظاهرات «الأشباح»..



التواصل الاجتماعي بديلاً مقبولاً عن حراك الشارع المعهود، عن التظاهر والتجمع الحقيقي الذي قلب عروشاً وزلزل دولاً، استسهل الجميع ضغوطات آلية على بعض الأزار في اختزالية خبيثة للتعاطف أو الاحتجاج الحقيقي، أصبح ذلك النمط من التعبير الإلكتروني كافياً، واقتنع الجالس أمام الشاشة بأنه قد أدى واجبه، كما وجدت الكثير من الحكومات أن السماح بمثل تلك «الحركات الإلكترونية» مفيد وفعال في «تحييد» تلك المطالبات عن ساحات التغيير المحقة، ستبقى القضية عندها حبيسة الصفحات الزرقاء أو في أحاديث «المغردين» اليومية، لن يعرف العالم عنها سوى عدد «الإعجابات» أو حجم «المشاركات» أو صور الأشباح التي يجلس أصحابها في دفع بيوتهم..

يستطيع «هاشتاغ» على موقع «تويتر» إشغال العالم لأيام، إنها الطريقة التي يعتمدها الموقع في تعبئة «تغريداته» الهائلة ضمن مجموعات خاصة تسهل عملية البحث والمتابعة، مما سمح للرمز «#» المتواضع أن يشكل نواة لأي تجمع إلكتروني عالمي يبدأ بأبسط أخبار أيامنا وينتهي بجمع الآراء عن القضايا المصرية الكبرى، كما يمكن لأي من المتابعين معرفة عدد المتعاطفين مع القضية التي يتم رفع شعارها عن طريق ذلك الـ «هاشتاغ»، لكن، وللعلم فقط، فاق عدد المتابعين لـ «تحدي سطل النج» عدد متابعين قضية «مايكل براون» على موقع «تويتر»، حيث تم اختصار القضية كلها ببضعة أرقام نراها على الشاشة، والفوز دوماً للرقم الأكبر، مهما كانت القضية التي يدعي مناصرتها، فأصبحت منابر

في التاريخ. ولن تكون الأخيرة». وهذا ما حدث بالفعل، فقد تناقل العالم أجمع تفاصيل هذا العمل المميز وتصدر الخبر نشرات الأخبار في كل مكان، واطلع الجميع على تفاصيل «تقنية الإسقاط المجسم» التي استطاعت نقل مشاعر مئات الأشخاص عبر أجهزة إسقاط ضوئية بسيطة وصلت إلى شبكة رقمية عمدت على مزج تلك الصور ضمن «حشد شعبي رقمي» غير مسبوق.

الحركة الإلكترونية الجديدة

ليست تلك المرة الأولى التي تتدخل فيها وسائط التواصل الرقمي الحديثة في الحراك الشعبي المعاصر، لقد حظي هذا الموضوع بحصته الكبيرة من الجدل، وكان لابد من وضع مقياس حقيقي لمدى التأثير الجدي لمنابر التواصل الاجتماعي على تلك الأحداث، انقسم المهتمون إلى مؤمنين ومشككين بقوة تلك الحركة الإلكترونية الجديدة، لكن الجميع أجمع على أن لها أثراً لا يمكن إهماله، تبدو الحالة الإسبانية المستجدة تلك أمراً مثيراً للإعجاب بالفعل، لقد استطاع أولئك الناس خرق قوانين التظاهر الجديدة تلك بكل ذكاء، لكن تلك المستجدات تستحق المزيد من التمهيص، فهناك العديد من المنتقدين لهذا النمط الجديد من الاحتجاج، وهم يفخرون بأنهم من أصحاب المنهج التقليدي الذي يعتبر الوجود «الحقيقي» في الشارع أمراً ضرورياً للغاية.

صور الأشباح في دفع بيوتهم

يستطيع أي منا تنظيم «تجمع رقمي» ما على صفحات الفيسبوك الزرقاء، حيث يسمح لك الموقع بمعرفة عدد المشاركين في أي لحظة، لتبدأ الأعداد بالتراكم نصرة لقضية ما دون الحاجة للتجمع «شخصياً» في أي مكان، كما

كانت ليلة باردة للغاية، دفن الحارس المتعب رأسه بين كتفيه وفرك يديه على عجل، أنصت قليلاً إلى أصوات المدينة البعيدة، لكنها لم تكن مألوفة هذه الليلة على الإطلاق، خرج من غرفته الصغيرة وبدأ بالنزول تدريجياً عبر أدرج مبنى البرلمان الإسباني وصولاً إلى البوابة الأمامية، توقف فجأة وفرك عينيه بشدة ظناً منه أنه يحلم، لم ير في حياته مشهداً كهذا طوال ثلاثين سنة من حراسة ذلك المبنى المهيّب، لقد أبصر بأم عينيه جمعاً من الأشباح البيضاء تصرخ غاضبة وهي تتقدم نحو البوابة الأمامية وكأنها في مظاهرة اعتيادية!

■ سمير حنا

كانت تلك مظاهرة بلا شك، لتنضم إلى سلسلة طويلة شهدتها العاصمة الإسبانية ومدنها الكبرى طوال الشهور الأخيرة بعيد إعلان الحكومة بدء العمل بقانون التظاهر الجديد، القانون الذي يمنع التجمعات غير المرخصة أمام المباني الحكومية جميعها، سواء أكان مدرسة عامة أو حتى حديقة، لتأتي هذه المظاهرة الفريدة بحل عبقر، ولتنطلق معها مرحلة جديدة من تاريخ الاحتجاجات البشرية عن طريق استخدام آخر ما توصل إليه العلم في مجال «الصور الرقمية المجسمة» أو ما يعرف باسم «Hologram»، «الإسقاطات الرقمية الشفافة» لأناس يبعدون مئات الكيلومترات عن ساحة الاحتجاج.

رد على قوانين كم الأفواه

يشرح موقع تجمع «No Somos Delito» (وجودنا ليس جريمة) الإسباني على الإنترنت، فكرة هذا النشاط غير المعهود: «كان هذا الرد المناسب على قوانين كم الأفواه الجديدة، لقد وجدنا أن هذا النوع الجديد من التظاهر سيضمن وصول أصواتنا للجميع دون أن يستطيع أحد إيقافنا، إنها المظاهرة الرقمية المجسمة الأولى

أخبار العلم



القلق ينتقل من الوالدين إلى أطفالهما

بينت نتائج دراسة علمية أن الوالدين يمكن أن «يعديا» أطفالهما بشعور القلق. وقد اتضح للعلماء البريطانيين الذين أجروا الدراسة أن الأهمية ليست للجينات في مجال تطور نفسية الأطفال، وحسب رأيهم فإن الأطفال حساسون جداً للعوامل الخارجية، لذلك فإن القلق المتزايد للوالدين وحالتهم العصبية، يمكن أن تنعكس على تطور أطفالهما. كما نصح العلماء الوالدين الذين يعانون أطفالهما من القلق، بضرورة تغيير نمط حياتهم، وعدم استعراض المشاكل التي يعانون منها أمام أطفالهم. وهذا سيساعد على تطورهم هادئين ومتوازنين.



كوارث نووية يمكن أن تتكرر

قام علماء بدراسة الكوارث والحوادث النووية كلها التي تسببت عنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوصلوا إلى استنتاج مفاده بأن كارثة تشيرنوبل أو فوكوشيما يمكن أن تتكرر في المستقبل. وحدثت هاتان الكارثتان لعجز الإنسان عن التكهن في كيفية تطور أعطال تقنية معقدة في المنشآت النووية وتحولها إلى كوارث واسعة النطاق. وقاموا بحسابات تشير إلى أن الخسائر الناجمة عن كارثة «فوكوشيما» باليابان تشكل 60% من إجمالي خسائر الكوارث النووية في العالم، حيث بلغت حسب



عقار جديد سريع المفعول لعلاج «إيبولا»

بعد ظهور أعراض المرض حققت المجموعة الأولى للقردة في الدم بهذا الدواء، وتابع العلماء التغيرات الحاصلة في حالتها الصحية. بيّنت نتائج الاختبار، أن للدواء مفعولاً جيداً، وقد شفيقت القردة التي حقنت به، في حين نفقت قردة المجموعة الثانية التي لم تحقّق بهذا الدواء بعد مضي 8 عدة أيام. لن يتمكن العلماء من اختبار هذا الدواء سريرياً على البشر قبل القضاء على المرض تماماً في أفريقيا.

ابتكر علماء من جامعة تكساس الأمريكية دواءً جديداً سريع المفعول لعلاج المصابين بحمى «إيبولا»، ويساعد كثيراً في علاج المصابين بهذا الفيروس. ابتكر الدواء اعتماداً على جزيئات الحمض النووي الريبوزي «RNA» وقد اجتاز بنجاح الاختبارات التي أجريت على القردة. للتأكد من فعالية هذا الدواء «TKM-Ebola» أصاب العلماء مجموعتين من القردة بفيروس «إيبولا» وانتظروا ظهور أولى أعراض المرض عندها بعد مضي 2-3 أيام.

فن المنتصرين

في الذكرى 70 للانتصار على النازية



لم يكن الانتصار على النازية في منتصف القرن الماضي حدثاً محلياً سوفيتياً، رغم التضحيات الكبرى التي قدمها الشعب السوفيتي في حينه، بل كان حدثاً عالمياً، ترك تأثيراً في مختلف أرجاء العالم مما جعله عيداً تحتفل به الكثير من قوى السلام والديمقراطية في العالم.

■ إعداد قاسيون

وقد افتتح في موسكو معرضان مكرسان للذكرى 70 لانتصار الشعب السوفيتي في الحرب الوطنية العظمى ضد ألمانيا النازية، وذلك في متحف الفن الزخرفي التطبيقي لعموم روسيا.

يقام المعرض الأول تحت عنوان «ميترو الأنفاق في أيام الحرب»، ويروي قصص الحرب الوطنية العظمى (1941-1945) للشعب السوفيتي ضد الغزاة الألمان، مأخوذة من الحياة اليومية التي جرت في الميترو في تلك السنين.

يقدم هذا المعرض لزواره مواد سينمائية وفوتوغرافية نادرة من الأرشيف الروسي القومي، ومواد من أرشيف التاريخ السياسي والاجتماعي، وأرشيف موسكو المركزي، والمكتبة الحكومية الروسية.

أصبح انتصار الشعب السوفيتي وبطولاته، محوراً أساسياً لإنشاء أسلوب جديد في الفن، تشكل في سنوات ما بعد الحرب. يحاول المعرض إظهار هذا الموضوع من خلال عرض دراسات ورسوم تخطيطية طرحها طلاب كلية الفنون الجميلة الذين ساهموا آنذاك في إنشاء ميترو الأنفاق في موسكو.

يبرز المعرض الثاني الذي يقام تحت عنوان

السوفيتية في معارك موقعة موسكو شتاء عامي 1941/1942. وسيتضمن المشاهدون من متابعة أحداث جرت قبل 70 عاماً بعيني الروائي الألماني.

يشارك مشاهير الفن الموسيقي والتمثيل المسرحي في الحفلة المذكورة، إلى جانب الأوركسترا السيمفونية الحكومية الروسية. وستؤدي الأوركسترا أثناء الحفلة معزوفات من مؤلفات شوستاكوفيتش وفير. ستخصص إيرادات هذه الحفلة لتقديم المساعدة لقضايا الفنانين الروس في شراء الأدوية وتأمين الرعاية لهم.

المسرحي الألماني الشهير هاينر مولر. وهي حفلة خيرية سنوية سابعة من مجموعة الحفلات المسماة بـ«الاعتراف بالحب»، لتتزامن هذه الفعالية الموسيقية مع الاحتفالات بالذكرى 70 للنصر الذي حققه الشعب السوفيتي في الحرب الوطنية العظمى (1941-1945) ضد النازية الألمانية.

أشار منظمو هذه الحفلة الخيرية إلى أن هاينر مولر عند تأليفه المسرحية المذكورة استوحى فصولها من رواية الكاتب الروسي ألكسندر بيك التي تحمل الاسم نفسه والتي تبرز ذلك الثمن الغالي الذي دفعته القوات المسلحة

«فن المنتصرين» موضوع النصر الكبير من خلال أعمال مختلفة للفن الزخرفي التطبيقي المتمثل في الحرف التقليدية الشعبية المحلية. تشمل هذه المعروضات ما أنتجه مهنيو الحرف المذكورة في الفترة من عام 1945 وحتى أواسط خمسينيات القرن الماضي. هذا وتفتح أبواب المعرضين حتى 28 حزيران المقبل.

كما تقام حفلة موسيقية خيرية تحت عنوان «الإهداء» في قصر الموسيقى الدولي بموسكو. تنظم هذه الحفلة بناء على أنغام ومشاهد مسرحية «فولوكولامسكويه شوسيه» للكاتب

الفرد والبنية

■ عمر الحسنت

دأبت وسائل الإعلام على تنسيب الأحداث، والوقائع، والسياسات، والظواهر، والمواقف الجارية إلى أفراد.

تسجل هذه الوسائل كل شيء باسم الأفراد فمن خالاهم تعرف هذه القضية أو تلك، ليكون هذا الفرد أو وذلك بمثابة المرآة العاكسة لكل ما يجري، ويصبح تالياً أداة لمنح الشرعية لأي موقف، أو اصطفاً، أو أية بنية، أو نزاع الشرعية عنها، وذلك في إطار استخدام الرموز وتوظيفها في الصراع الدائر، لمصلحة موقف ما، أو باتجاه محدد، بمعنى آخر يتم توظيف الشخصية هنا كأداة لتكوين رأي عام سلبي أو إيجابي تجاه جهة ما، إما باعتباره إبليساً يستوجب الرجم الدائم، أو مقدساً معصوماً عن الخطأ، وعلى ذلك يتحول ذلك الفرد إلى أحد أدوات التحكم بالوعي الجمعي..

لا شك أن للفرد دوراً في أية بنية سياسية أو مجتمعية أو ثقافية أو دينية أو مذهبية، وغيرها من البنى التي ظهرت في سياق التطور التاريخي، وتتفاوت درجة تأثيره حسب قدراته المعرفية والعملية، ولكن أي فرد كان،



التطور الموضوعي..

إن معيار السلبي والإيجابي هنا هو مدى تناغم وظيفة هذا الشخص ودوره في خدمة التطور الموضوعي من عدمها، أي مع ما يجب أن يكون أو ما لا يكون، وبذلك يعبر ذلك الفرد عن مصالح أغلبية المجتمع أي مع مصلحة الجماهير فيكون أيقونة لها أو معيقاً لها.

لا يستطيع أن يكون صانعاً للأحداث والظواهر سواء كان نموذجاً سلبياً أو إيجابياً، باعتبار أنه يعمل ضمن الحقل الاجتماعي الذي يخضع في تطوره لقوانين موضوعية. قد يلعب الفرد دوراً إيجابياً فيكون تقدماً منسجماً مع قضية تطور مجتمعه، أو أن يلعب دوراً سلبياً فيكون رجعيّاً وعائقاً مؤقتاً أمام

لكن ما هي مشكلتنا مع الشخصية؟! ونحن المتهمون بعبادة الفرد للمفارقة!!!

يكن الإشكال في أن ربط الظواهر الاجتماعية وتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالأفراد، يسهم في تغييب وقمع العوامل الأساسية المحركة للتاريخ، وبالتحديد دور الشريحة الطبقة، أي دور الجماعة/المجتمع والتي لا يمكن لفرد إلا أن يعبر عن مصالحها بهذا الشكل أو ذاك في موقفه وسلوكه، ولا معنى لأية ظاهرة فردية دون تجسيدها لتلك المصلحة. بتكثيف شديد يغدو تظهر الصراعات باسم الأشخاص وسيلة من وسائل تشويه الوعي السياسي العام، والتلاعب به.

لا شك أن كل بنية تاريخية تنتج رموزاً وشخصيات خاصة بها، ولكن الفرد يبقى نتاج البنية وأحد إفرازاتها وليس العكس، وبالتالي فإنه لا يوجد معنى لأخذ موقف ما من فرد بحد ذاته ما لم يتم طرح البديل عن البنية كاملة من حيث هي منظومة متكاملة اقتصادية اجتماعية سياسية، و مدى جدية هذا البديل.

تتوالى خسارات الساحة الثقافية في العالم العربي، فقد توفي الشاعر السوداني محمد الفيتوري، المقيم في المغرب مساء الجمعة 24 نيسان 2015، في أحد مستشفيات الرباط عن 79 عاماً بعد معاناة مع المرض.

الفيتوري..

شاعر القارة السمراء



■ إعداد قاسيون

والاستبداد والاعتزاز بالوطن.. الخ.

يقول في قصيدة «أصبح الصبح»، والتي تغنى بها المغني السوداني محمد وردي يقول:

«أصبح الصبح ولا السجن فلا السجن ولا السجن باق

وإذا الفجر جناحان يرفان عليك وإذا الحسن الذي كحل هاتيك

الماقي التقى جيل البطولات بجيل التضحيات

التقى كل شهيد قهر الظلم ومات بشهيد لم يزل يبذر في الأرض

بذور الذكريات أبداً ما هنت يا سوداننا يوماً علينا

بالذي أصبح شمساً في يدينا وغناءً عاطراً تعدو به الريح، فتختال الهوينى»

صوت حي..

ولد الفيتوري في مدينة الجنيبة غرب دارفور في السودان.

ونشأ في مدينة الاسكندرية بمصر وحفظ القرآن وانتقل إلى القاهرة، حيث تخرج من كلية

العلوم بالأزهر الشريف. وأسقط عنه الحكومة السودانية الجنسية

وسحبت منه جواز سفره عام 1974 بسبب معارضته لنظام جعفر

النميري لكن الحكومة السودانية أعادت له جنسيته ومنحته جواز

سفر دبلوماسياً عام 2014. وعمل محرراً بصحف مصرية وسودانية

ارتبط اسم الفيتوري بأفريقيا، فلُقّب بشاعر إفريقيا، التي تعد مسرحاً أساسياً في نصوصه

الشعرية، تناول فيها محنة الإنسان الأفريقي وصراعه ضد الرق

والاستعمار، ونضاله التحرري، وأنشد للقارة السمراء ونضالها

ضد الاستعمار الكثير من القصائد، وألف لها عدة دواوين منها ديوان

«أغاني إفريقيا» الصادر في عام 1955، و«عاشق من أفريقيا» عام

1964م، و«ذكريني يا أفريقيا» عام 1965، و«ديوان «أحزان

أفريقيا» عام 1966، حتى أصبح الفيتوري صوت أفريقيا وشاعرها.

يقول في إحدى قصائده: جبهة العبد ونعل السيد

وأنين الأسود المضطهد تلك مأساة قرون عبرت

لم أعد أقبلها لم أعد كما حملت مواضيع أشعار

الفيتوري الكثير من القضايا العربية، خاصة القضية الفلسطينية.

تنقل بين عدة مدن وبلدان عربية منها، الإسكندرية وبيروت و

دمشق بنغازي وطرابلس، مؤلفاً الكثير من القصائد المهمة، عن

الحرية والاعتناق ومناهضة القيود

تميل كتاباته إلى التصوف، وغالباً ما يركز شعره على التأمل معبراً عن وجدان حي

«لحن الحياة» ضد الإرهاب

تناقلت وسائل الإعلام فيديو يظهر فيه المايسترو في الفرقة السمفونية العراقية كريم وصفي، الذي قرر أن يتحدى بالموسيقى الإرهاب الذي يمزق بلاده ويسعى لتدمير حضارة بلاد الرافدين العريقة.

عرّف الموسيقار وصفي مقطوعته على آلة التشيلو «لحن الحياة.. إننا شعب لا يموت»، في موقع تفجير استهدف حي المنصور غرب

بغداد يوم الإثنين 27 نيسان، وذهب ضحيته مواطنون عراقيون. وجذب الموسيقار حوله المواطنين، الذين تجمعوا للاستماع إلى

الموسيقى وسط أثار الدمار التي لحقت بالشارع والمحلات القريبة من موقع التفجير.



في رصيد الشاعر الراحل نحو 20 ديواناً، بدءاً من منتصف

الخمسينيات، أهمها: «البطل والثورة والمشنقة، سقوط

دبشليم، سولارا «مسرحية شعرية»، معزوقة درويش

متجول، ثورة عمر المختار، أقوال شاهد إثبات، ابتسمي حتى

تمر الخيل، عصفورة الدم، شرق الشمس... غرب القمر، يأتي

العاشقون إليك، قوس الليل... قوس النهار، أغصان الليل عليك،

يوسف بن تاشفين «مسرحية»، الشاعر واللعبه «مسرحية»، نار

في رمد الأشياء، عريانا يرقص في الشمس».

نال العديد من الأوسمة والجوائز في عدة دول عربية كالسودان

والعراق ومصر وليبيا والمغرب. وضمت مناهج آداب اللغة العربية

في مصر وسورية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، بعض

أعماله، كما تغنى ببعض قصائده مغنّون كبار في السودان.

وشغل عدة مناصب إعلامية ودبلوماسية.

يعتبر الفيتوري جزءاً من الحركة الأدبية المعاصرة، ويعد من رواد

من رواد شعر التفعيلة. ومن رواد التجديد في بنية الإيقاع الشعري،

وأوائل الذين دشّنوا قصيدة الشعر الحر، وأحدثوا زلزالاً في

الذائقة الشعرية، تميل كتاباته إلى التصوف، وغالباً ما يركز شعره

على التأمل معبراً عن وجدان حي، ويعكس من خلال تجربة ذاتية

يشعر بها، رؤيته الخاصة المجردة تجاه الأشياء من حوله مستخدماً

أدواته الخاصة في الإبداع، ويعتمد أحياناً على البلاغة والفصاحة

التقليدية لإيصال الفكرة. بالإضافة إلى الشعر، نشر الفيتوري

العديد من الأعمال النثرية والنقدية وبعض الدراسات، وترجمت بعض

أعماله إلى لغات أجنبية، من بينها: نحو فهم المستقبلية «دراسة»،

والتعليم في بريطانيا، والتعليم الكبار في الدول النامية.

اختتام مهرجان المسرح العربي

الأولى عن عرض «مأساة الحلاج» تأليف الشاعر المصري صلاح عبد الصبور، وذهبت

جائزة الإخراج الثانية إلى المصري منير يوسف عن عرض «حلم يوسف» تأليف بهيج إسماعيل.

وبالإضافة إلى نصوص عبد الصبور ورومان شاركت في المهرجان عروض عن نصوص

لكتاب عرب راحلين ومنهم المصري توفيق الحكيم والسوري سعد الله ونوس والليبي علي

الجهاني.

حصنت مصر أبرز جوائز «مهرجان المسرح العربي» بالقاهرة والذي اختتم دورته الثالثة

عشر مساء يوم الخميس بالعرض الليبي «عفواً أبي» إخراج عز الدين المهدي.

وفازت مسرحية «الدخان» التي قدمتها فرقة كلية الآلسن عن نص الكاتب المصري ميخائيل

رومان وإخراج محمود طنطاوي بجائزة أفضل عرض.

وفاز المصري محمد زكي بجائزة الإخراج

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدة الله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944636640	علاء عرفات	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحماسة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0932848985	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0991586731	مهند دليقان	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 01/05/2015» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

ثقبوب السفينة

بالزاوية!

■ عصام حوج



«دومينو» التطرف

لعب ويلعب قانون «الفعل ورد الفعل» دوراً رئيسياً في استفحال ظاهرة التطرف عالمياً، حيث يتحول أي حدث ذات نزعة متطرفة إلى مادة دعائية إعلامية، ليفعل فعل «الدومينو»، في الانتقال من رقعة جغرافية إلى أخرى، ومن هدف إلى آخر.

كما في السياسة، وكما في الاقتصاد، يظهر الاستعلاء الرسمي الغربي أيضاً في التعاطي مع ثقافات شعوب العالم، حيث يرى المتابع أن المؤسسات الغربية بادرت وتبادر إلى استدراج التطرف الآخر واستيلائه ليتجلى في بعده الروحي ذي التأثير المركب، بعد أن همشت بلدان الأطراف اقتصادياً، وحاولت مصادرة قرارها السياسي، ناهيك عن دور شكل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه البلدان وما تمخض عنه من بؤس وفقر وحرمان وكبت.

الجديد في هذا السياق: فرع «منظمة القلم» الأمريكي قررت مؤخراً تكريم مجلة «شارلي إيبيدو» الفرنسية بجائزة «شجاعة حرية التعبير» في الحفل المقرر عقده بنيويورك في الثامن من شهر حزيران المقبل، معيدة إلى الأذهان ثنائية التطرف «ثقافياً»، بين من يسيء إلى رمز ديني، وبين من يهاجم مبنى صحيفة بزعم الدفاع عن ذلك الرمز، لتكون مادة إعلامية دعائية تساهم من جديد في إبراز ما هو ثانوي من التناقضات، في تصوير الصراع على أنه مجرد صراع بين ما يسمى «ثقافة الحداثة» و «التخلف»، أو مجرد صراع حضارات وأديان.

تعددت ردود الأفعال على قرار الفرع الأمريكي لمنظمة «القلم الدولية» ضمن النخبة الثقافية الغربية نفسها، حيث أعلن صاحب رواية «المرض الإنكليزي» الروائي الكندي مايكل أونداتجي، إلى جانب خمسة كتاب عالميين، هم تيجي كول وبيتر كيري وريتشل كوشنر وتايي سيلاسي وفرانسين برون، انسحابهم من حفل توزيع جوائز المنظمة، احتجاجاً على قرار المنظمة تكريم مجلة «شارلي إيبيدو».

الرسوم المنشورة في مجلة شارلي إيبيدو، وإعادة التذكير بها من خلال هذه الجائزة، ورد الفعل عليها-الإساءة إلى المقدس، والزعم بالدفاع عنه بهذه الطريقة، كلها ممارسات ضمن الدائرة الواحدة، دائرة إعادة إنتاج التطرف في إطار عملية تخادم بين الإثنين، حيث الأول يقدم الأعذار للثاني، والثاني يبرر سلوك الأول.

و لكن، كما أن ثقافة الشرق ليست ثقافة قوى التطرف الديني فقط، فإن الثقافة الغربية ليست ملكية حصرية بيد خدم الرأسمال، وأذرعه في الحقل الثقافي تحت أي مسمى كانت.

issam@kassioun.org



هي عليه الآن، استحضّر جدول الأعمال للمرة الأولى نمطاً صارماً للغاية في التعامل مع هذه الأزمة الطارئة، وبدا وكأن اقتراح «كايتي هوبكينز» قد لاقى استحساناً عند البعض، فوافق الكثيرون على تنفيذ خطة تقضي بمنع المهاجرين من الانطلاق أساساً عن طريق «قصف» القوارب بالسفن الحربية، واستخدام ما يلزم من قوة عسكرية لتدمير القوارب التي تستخدم في عملية نقل المهاجرين، بغية الحد من نشاطها بشكل حازم، لكن التحذيرات سرعان ما تصاعدت لتظهر صعوبة تنفيذ مثل تلك الإجراءات، دون التعرض لسيادة العديد من الدول في مياها الإقليمية، وبعد أن بينت الأرقام كلفة مرتفعة للغاية قد تدفع العديد من الدول المشاركة للانسحاب من «الحلف» الذي بدأ الاتحاد الأوروبي بتدعيمه منذ السنة الماضية، لتتحول تلك المداولات جميعها إلى دعاية إعلامية تطمئن الأوروبيين القلقين من «يسرق» المهاجرون وظائفهم كما تروج العديد من المنابر الإعلامية هناك.

هبات مجانية

تزداد ثقبوب السفينة يوماً بعد يوم، ولم يعد بالإمكان التعامل مع تلك الحوادث بشكل فردي على الإطلاق، لتقع على الجميع مسؤولية الأرواح الغارقة كل حين في مياه المتوسط، كما أن تلك الحلول «العنائية» المستجدة لن تحقق أي جديد بل ستدفع المهريين لاستنباط طرق جديدة للمراوغة والهروب، مما يعرض حياة الهائمين على وجه المياه لمزيد من الأخطار، كما أن التلوث في مساعدة من لم تحمله الأمواج إلى بر الأمان، يجعل من الأجساد المرمية على الشواطئ مادة دسمة لسجلات الخصوم السياسيين، وهبة مجانية لداعمي الحلول العنائية العنصرية، التي تحاول أن توهمنا بأنها ترى في البحر «خطراً» على أرواح أولئك المساكين، إلى أن تتفجر العنصرية البغيضة من مكان آخر، لتلقي علينا أبشع الصفات وتطلق النيران على القوارب الصدئة.

«لن أعير أي اهتمام لكل ما يقال.. دعوني أرى صور الأكفان البيضاء.. دعوني أرى الجثث تطفو فوق سطح المياه.. اعزفوا الموسيقى المؤثرة لتنهزم دموع الأجسام النحيلة الحزينة، أنا لا أهتم، أولئك المهاجرين كالصرير، يستطيعون النجاة من انفجار قنبلة نووية، أتريدون قوارب إنقاذ لهم؟ أنا أود مواجهتهم بسفن حربية إن استلزم الأمر..»

فجرت صحيفة «السن» عاصفة إعلامية من نوع مميز قبل عدة أيام، بعد أن وافقت أن تنشر التصريح هذا بقلم «كايتي هوبكينز» إحدى أشهر محرريها، وبالتزامن مع إعلان السلطات الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة للاجئين، الذي زف لأوروبا والعالم نبأ غرق أكثر من 700 مهاجر غير شرعي قبالة السواحل الليبية، لتضاف هذه المأساة إلى سلسلة طويلة من مثيلاتها، أسكنت أرواحاً لا تحصى عمق البحر الأبيض المتوسط، وفتحت الباب أمام سجال جديد تشهده عواصم صنع القرار الأوروبية بين الحين والآخر، تتقاذف فيه التهم وتستقيض في التخطيط لحلول لم تبصر النور بعد.

وافق الكثيرون على تنفيذ خطة تقضي بمنع المهاجرين من الانطلاق أساساً عن طريق «قصف» القوارب بالسفن الحربية!

دعاية إعلامية!

قالت المتحدثة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إيطاليا كارلوتا سامي «بإمكاننا أن نقول أن 800 شخص قُضوا» في الحادث، في حصيلة سرعان ما أكدها المتحدث باسم المنظمة الدولية بعد أن تمكن ممثلون عن المفوضية والمنظمة من إجراء مقابلات مع غالبية الناجين الـ 27